نموذج ترخيص

أنا الطالب : الهام عبد الرحيم الملاذ أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في

الأردن [illegible]

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: الهام عبد الرحيم الملاذ

التوقيـــع:

التاريـــخ:

أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن (٢٠٠٠- ٢٠١٢)

إعداد

إلهام عبد الرحيم العلان

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون اول ، ٢٠١٢

نموذج ب

نوقشت هذه الرسالة "أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الاردن ٢٠٠٠-٢٠١٢"

يوم الثلاثاء ٦/١١/٢٠١٢

أعضاء اللجنة

الأستاذ الدكتور أمين عواد مهنا المشاقبة (مشرفا)

أستاذ – سياسة مقارنة

الأستاذ الدكتور فيصل عودة الرفوع (عضوا)

أستاذ- علاقات دولية

الدكتور غازي إسماعيل الربابعة (عضوا)

أستاذ مشارك- علاقات دولية

الأستاذ الدكتور" محمد رضا" محمود خلف(عضو خارجي)

أستاذ – جامعة العلوم التطبيقية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.......... التاريخ.........

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة الذي كان له الأثر الكبير في دعم هذا الجهد، وإخراجه بما يليق به خدمة لهذا البلد الطيب. وجزيل الشكر والإمتنان إلى لجنة المناقشة لتفضلها بمناقشة الدراسة.

كما وأتقدم إلى الدكتور كمال ناصر بكل الإحترام والتقدير لما قدمه لي من معلومات وإهتمام بهذا الجهد المتواضع.

الشكروالتقدير لموظفي مكتبة الجامعة الأردنية بكافة فروعها لمساعدتهم في توفير ما يلزمني من الكتب والمراجع.

الباحثة

الإهداء

إلى ... سمير

سام ... تيمة ... سامر ... هبة ... وائل

عبد الرحمن ... زوي ... تيتان وماريا

أسرتي الرائعة

الباحثة

قائمة المحتويات

أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن (2012- 2000)

إعداد

إلهام عبد الرحيم العلان

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين مشاقبة

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن عملية الإصلاح السياسي وتطوراتها في المملكة الأردنية الهاشمية منذ عام 2000 وحتى عام 2012. تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده " أن هناك علاقة إرتباطية إيجابية بين عملية الإصلاح السياسي والاستقرار في الأردن ". كما حاولت الدراسة الإجابة على العديد من الأسئلة، أهمها: ما التحديات والعقبات التي تواجه الإصلاح السياسي في الأردن؟ وما أثرالإصلاح السياسي على الاستقرار؟ هذا وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها: شهدت الأردن خلال فترة الدراسة تطورات واضحة على صعيد الإصلاح الشامل، إلا أن جهود الإصلاح لا تزال تلاقي العديد من المعوقات، والعديد من أوجه مقاومة التغيير سواء على صعيد النظام السياسي ومؤسساته، أو على صعيد المجتمع الأردني ومدى ثقته بجدوى العملية الإصلاحية. وجاءت المطالبات بالإصلاح السياسي والتغيير والتحول الديمقراطي في الأردن من خلال العوامل الداخلية المتمثلة بالحراك الشعبي، كما أسهمت الرؤية الملكية خلال فترة الدراسة في إحتواء الأزمة الأردنية من خلال المبادرات الملكية، وتلبية المطالب الشعبية، والتعديلات الدستورية 2011.

المقدمة العامة

" كثيرة هي التحديات التي نواجهها، لكن الفرص أكبر، وتاريخنا هو سجل انتصار على التحديات ...".[1] ومن هنا فقد انطلق مفهوم الاستقرار السياسي من قدرة النظام السياسي على مواجهة التهديدات والمطالب، والاستجابة لها بشكل يضمن استمراره ووجوده، وبقدرته على التأقلم مع المتغيرات الفعلية والمتوقعة من البيئة، ومنذ بزوغ فجر الدولة عام 1921 والمنعطفات المهمة والأحداث الداخلية والإقليمية والدولية تعصف بهذا النظام السياسي.

ولقد سعت المملكة الأردنية الهاشمية إلى الخروج من هذه المنعطفات من خلال سياسات الإحتواء والتحول نحو الديمقراطية والإصلاح السياسي، كمسألة مثارة وشائعة في العديد من دول العالم، وفرضت نفسها كأحد التحديات السياسية الهامة التي تواجه الدول والحكومات، والأردن لا يتعدى كونه إحدى هذه الدول التي أخذت بالديمقراطية والإصلاح السياسي في نهاية الثمانينات.

وجاء التحول نحو الديمقراطية في الأردن عام 1989، نتيجة لإدراك أن استمرار الملكية واستقرار الأردن واستمراره مرهونان بإصلاح سياسي ديمقراطي، فتم إحياء مجلس النواب الذي كان معطلاً منذ عام 1967، وكذلك السماح بإعادة تشكيل الأحزاب السياسية التي كانت محظورة منذ نهاية عام 1957، كما تم اتخاذ العديد من القوانين والتي من أهمها، إنهاء الأحكام العرفية، وقانون إلغاء مقاومة الشيوعية،وقانون الأحزاب السياسية رقم 32 لسنة 1992،

---

[1]- الملك عبدالله الثاني بن الحسين ،(2010)، (خطاب العرش السامي في أفتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة السادس عشر – 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2010) ، عمان - الأردن

وقانون المطبوعات والنشر رقم (10) لسنة 1993، وقانون المطبوعات والنشر رقم (27) لسنة 1997.

أما الإصلاح السياسي؛ فهو قدرة النظام السياسي على التكيف مع إيقاع التغير المجتمعي والإقليمي والدولي، وتطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع، بالإنتقال من حال إلى أخرى هي الأفضل، تحقيقاً للنقلة الحضارية، وارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة.[2]

واستكمالاً لمسيرة الإصلاح السياسي والذي يُعد فلسفة للتغير والتطوير والتنمية الهادفة لتوسيع مجال الحريات وتوطينها، فقد أعلن الملك عبدالله الثاني ثلاثة برامج إصلاحية رئيسية هي، " الأردن أولاً " في عام 2002، و" الأجندة الوطنية " في عام 2005، و" كلنا الأردن " في عام 2006، وتم تشكيل " لجنة الحوار الوطني " في مارس 2011، لدراسة قوانين الأحزاب السياسية ومراجعتها، والقوانين الإنتخابية الموجه لها إنتقادات كثيرة .

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة عن " أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن " تحاول إلقاء الضوء على الإصلاح السياسي من خلال التعريف النظري بعملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي والإجراءات العملية المتبعة للوصول إلى ذلك في المملكة الأردنية الهاشمية، والتعرف إلى ماهية الإستقرار ومضامينه، ثم محاولة ربط عملية الإصلاح بالاستقرار السياسي في الأردن من خلال عدد من المؤشرات الدالة على وجود استقرار سياسي من عدمه .

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

---

[2]- الشرعة ، محمد ،(2006) ، **" تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره "** ، في ، آفاق الإصلاح والديمقراطية (2005 – 2010) ، مركز الشرق الاوسط ، عمان - الأردن، ندوات ، رقم 45 ، ص 59

على الرغم من ارتباط عملية الإصلاح السياسي بالرغبة في تحقيق الأمن والسلم الداخلي، ورفع كفاءة وفاعلية النظام، والتكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية،وتطور دور مؤسسات المجتمع المدني، وتوافر الإرادة السامية لعملية الإصلاح في الأردن، إلا أنه لم تتحقق معدلات نمو حقيقية للمشاركة السياسية، ولم يتم تفعيل عملية الإصلاح السياسي التي أصبحت تشهد نقداً من قبل القيادة السياسية والشعب معاً .

من هذه الرؤية، تأتي مشكلة الدراسة في الكشف عن حقيقة التحديات والعقبات التي تواجه الإصلاح السياسي، ومحاولة التوصل إلى ماهية الاستقرار ومرتكزاته، وما العلاقة بين الإصلاح والاستقرار من جهة أخرى، وما السُبل الواجب إتباعها للتوصل إلى نظام سياسي يتسم بالاستقرار السياسي النسبي ...

وهنا يثار تساؤل محوري يجسد المشكلة البحثية لهذه الدراسة وهو: " ما أثر الإصلاح السياسي على الإستقرار في الأردن خلال الفترة : (2000 – 2012) ؟

ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية هي :

1- ما هي مراحل تطور النظام السياسي الأردني (1921- 2000) ؟
2- ما هو الإصلاح السياسي ومعيقاته، وما هي الإصلاحات السياسية في الأردن (2000- 2011) ؟
3- ما الإستقرار السياسي ومضامينه، وما عوامل الاستقرار السياسي /عدم الاستقرار السياسي في الأردن ؟
4- ما أثر الإصلاح السياسي على الإستقرارفي الأردن (2000- 2012) ؟

أهمية الدراسة :

تبدو أهمية الدراسة في حداثتها، وتتزامن مع المتغيرات والمستجدات المتسارعة في المملكة الأردنية الهاشمية، من خلال ما يمثله الإصلاح السياسي من مدخل رئيس للنهوض بالتنمية السياسية. ولتحقيق الإصلاحات، لا بد من اعادة النظر بالتشريعات الضابطة لها ، وتوافر ضمانات حقيقية لإنجازها على مستوى الوطن كله، فضلاً عن بناء مؤسسات حديثة تنعكس إيجاباً على قيم المجتمع وتحقيق مصالحه، وم ثم الوصول إلى نظام سياسي يتسم بالاستقرار .

وتتضح أهمية الدراسة في التوصل إلى فهم لوضع الأردن السياسي الراهن، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين الإصلاح والإستقرار ضمن سياق الخليط الموجود في الأردن من الثقافات المختلفة، والأحداث المتسارعة على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي .

فرضية الدراسة :

تحاول هذه الدراسة التحقق من صحة الفرضية الرئيسة التالية :

" هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين عملية الإصلاح السياسي والاستقرار السياسي "، ومن هذه الفرضية تتفرع عدة فرضيات :

1- ساهمت الإصلاحات الدستورية في تعزيز الاستقرار السياسي في المملكة .

2- الضغوط الداخلية والمؤثرات الخارجية، على المستوى الإقليمي والعالمي، دفعت بالمملكة إلى الإسراع في إحداث عمليات إصلاحية في بنية النظام السياسي.

منهج الدراسة :

هناك العديد من المناهج والاساليب والإقترابات في حقل علم السياسة الممكن استخدامها في معالجة موضوع الدراسة وفرضيتها. وستستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على أهمية الفهم الصحيح للتطورات المحلية والإقليمية والدولية، من خلال التعرف إلى غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وأولوياتها الاستراتيجية، وتحليل الظواهر والاحداث المتكررة في سياسات الدول الأخرى؛ وعليه، ستقوم الدراسة باستخدام هذا المنهج في تحليل أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، الاحتلال الأمريكي للعراق 2003، والأزمة المالية العالمية 2008، والتعديلات الدستورية2011، في أمن المملكة الأردنية الهاشمية واستقرارها خلال الفترة (2012– 2000).

مفاهيم الدراسة والمصطلحات الإجرائية :

الإصلاح (Reform) لغة، يقول ابن فارس: "صلح الشئ يصلح صلاحاً " دلالة على خلاف الفساد. ويقول ابن منظور: الصلاح ضد الفساد، والإصلاح نقيض الفساد، وأصلح الشيء بعد فساده : أقامه. ولغة، يقال: صلحت حال الرجل " أي زال عنها فسادها "،أما في اللغة الإنجليزية فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع An action that improve conditions، أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو تصليحها، وإذا ما أخذ بالمعاني المتخصصة فإن الإصلاح هو: مفهوم يطلق على التغيرات الإجتماعية أو السياسية التي تسعى إلى إزالة الفساد Reform means social or political change that seeks to remove corruption .

أما هانتغتون، فيعرفه بأنه: تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة وعقلنة البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة.

ويعرفه أمين مشاقبة بأنه: عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً إلى مفهوم التدرج، وبمعنى آخر، فالإصلاح السياسي هو: تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً.(3)

وتعرف الدراسة الإصلاح السياسي بأنه : عملية تعديل وتطويرفي التشريعات والقوانين الناظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

الإستقرار السياسي Stability: يعود الأصل في كلمة الاستقرار إلى الفعل قرّ قراراً وقروراً وقرّاً وتقريراً ، وتقرّه في المكان أي ثبت وسكن.(4)

اما في اللغة الإنجليزية، فقد أوجز معجم التراث الأمريكي للغة الإنجليزية معنى كلمة Stability، بأنه مقاومة التغيير المفاجئ، وأيضاً المحافظة على التوازن. وتم تعريف الإستقرار السياسي بأنه: عملية التغير التدريجي المنضبط، التي تتسم بتضاؤل العنف السياسي، وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام.

ويذهب كرين برنتون C . Brinton في تفصيله لمفهوم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، عندما قال: إن المجتمع المستقر، لا يعني ذلك المجتمع الذي لا يظهر فيه أي تعبير عن شعور التذمر

---

(3)- مشاقبة ، أمين والمعتصم بالله ، (2010)، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)** ، مطبعة السفير،عمان - الأردن، ص28-30

(4)- ابن منظور، **لسان العرب** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط5 ، ص 3579

نحو الحكومة أو نحو الأنظمة القائمة، والذي لا تنتهك فيه حرمة القانون أبداَ، وأن المرء ليشك في ان تكون حتى الدول ذات الحكم الفردي المتسلط مستطيعة أن تصل إلى هذا المستوى. [5]

كما وتعرف الدراسة الاستقرار السياسي بأنه : قدرة الدولة على اكتساب الشرعية وحفظ التوازن وإحتواء الأزمات، في ظل سيادة القانون وحفظ حقوق المواطن وكرامته.

الدراسات السابقة :

1-دراسة مشاقبة (1996)[6]، بعنوان:**التحديث والاستقرار السياسي في الأردن** . جاءت هذه الدراسة ضمن خمسة فصول للوقوف على الخلفية التاريخية للمملكة الأردنية الهاشمية، والتحديث وعدم الاستقرار، والتحديث والاستقرار، وعوامل الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى فصل اعتبارات نظرية. وجاءت الدراسة لتفسير الاستقرار في الأردن في مواجهة الآثار المعوقة والناجمة عن الصراع السياسي ونتائج التحديث. توصلت الدراسة إلى أن انعدام الاستقرار السياسي سنة 1957(الحركة الوطنية والصراعات الداخلية سنة 1970)، كانت ناجمة عن عوامل متعددة، بيد ان أبرزها عملية التحديث التي هيأت الطبقات الاجتماعية المعبأة حديثاً للمشاركة السياسية، بالإضافة إلى نتائج الصراع العربي الإسرائيلي. وتوصلت الدراسة إلى أنه خلال سنة 1955 – 1972 كان هناك زيادة في التحضر والتعليم والاتصال، عن طريق وسائل الإعلام وزيادة المشاركة السياسية من خلال الأحزاب السياسية القائمة، وأدى ذلك إلى توقعات ومطالب أكبر من الجماعات الجديدة التي انخرطت في السياسة،إلا أن الحكومة لم تستطع

---

[5]- برنتون، كرين، (1965)، الثورة عناصرها، تحليلها، نتائجها، ترجمة : زياد عناب وشجاع الأسد، دار الكتاب العربي ،بيروت- لبنان، ص 50

[6]- مشاقبة ، أمين (1996) ، **التحديث والاستقرار السياسي في الأردن** ، دار مجدلاوي ، عمان - الأردن

أن تتعامل بنجاح مع هذه المطالب، بسبب المستوى المتدني للمؤسسة السياسية، مما أدى إلى انعدام الاستقرار السياسي .

2- دراسة السعيدين (2005) [7]، بعنوان: **الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن**، تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها على مدى إسهام الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني في مواكبة الإصلاح والتحديث والتغيير الذي تطالب به الشعوب العربية، ومدى تأثير أفكاره في تحسين أوضاع الأمة العربية والنهوض بها. وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية تقول ان هناك علاقة بين الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني وما يتضمنه من أفكار في الإصلاح والتحديث. وخلُصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات من أبرزها: ان زيادة الكفاءة والقدرة على التحرك في ظل وجود موارد وطنية شحيحة يتم بالإصلاح الإداري والمؤسسي، وتفعيل القدرة المالية من خلال الإصلاح الضريبي العادل، وتوظيف الجانب السياسي لخدمة الإصلاحات الاقتصادية.

3- دراسة (مشاقبة ، 2010)[8]، بعنوان: **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**، جاءت الدراسة ضمن فصلين للتأصيل النظري لمفهومي الإصلاح السياسي بكل مضامينه، والحكم الرشيد جوهراً وسمات وآليات ، من خلال اتباع المنهج الاستقرائي لتجارب العالم الناجحة في إعلان الحرب على الفساد، وتوظيف الرؤية الأكاديمية لتحري دوافع هذه الظاهرة التي باتت متجذرة بصورة أو بأخرى في معظم دول العالم. كما سعت هذه الدراسة إلى بيان جوهر الديمقراطية من خلال التقائها مع مفهوم الإصلاح السياسي

---

[7]- السعيدين ، ضيف الله سعد عواد، (2005) ، **الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن** ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة آل البيت ، عمان ، الأردن

[8]- مشاقبة ، أمين (2010) ،**الإصلاح السياسي والحكم الرشيد** ، مطبعة السفير ، عمان - الأردن

ومضمون الحكم الرشيد، الذي هو هدف الإصلاح السياسي في الوصول إلى أفضل شكل حكم. كما عدت الدراسة الديمقراطية والحكم وجهين لمعادلة واحدة، هي معادلة التنمية .

4- دراسة بعنوان: **استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية لعام (2011)**، الدراسة بالأساس عرض وتحليل حول مدى الرضى عن التعديلات الدستورية في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2011، وأهميتها في النهوض بالحياة السياسية في الأردن، ومناقشة تشكيل الحكومات، وتعيين أعضاء مجلس الاعيان، وقانون الإنتخاب الأمثل من وجهة نظر المواطنين. وقد توصلت الدراسة إلى الكثير من النتائج، من أهمها: اعلى نسبة رضا عن التعديلات الدستورية كانت في محافظات مأدبا والمفرق وجرش، بينما كانت أقل نسبة رضا في الكرك والطفيلة والبلقاء وبالنسبة للخيار الأفضل حول تشكيل مجلس الأعيان، فقد أظهرت النتائج أن (54%) من مستجيبي العينة الوطنية وعينة قادة الرأي يفضلون انتخاب أعضاء مجلس الأعيان مباشرة من قبل المواطنين .

5- دراسة (قمحاوي ، 2011)،[9] بعنوان: **تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن**، تقوم الدراسة على البحث والتحليل لثلاثة محاور رئيسة: البعد الداخلي، البعد الإقليمي والدولي، والبعد الإقتصادي والتكنولوجي، بهدف الوصول إلى حقيقة المسببات المعوقة لعملية الإصلاح الديمقراطي، لتعزيز فرص وإمكانات الإصلاح الديمقراطي في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى أن معوقات عملية الإصلاح الديمقراطي في الأردن هي في الأساس ، تحديات ومعوقات داخلية ، تتبع من

---

(9)- قمحاوي ، لبيب (2006) ، **تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان - الاردن

داخل المجتمع الاردني وتركيبته الديمغرافية. أما العوامل الخارجية، بما فيها البُعدان الإقليمي والدولي، فأثرهما ثانوي مقارنة بالعوامل الداخلية .

أما هذه الدراسة " أثر الإصلاح السياسي في الإستقرار في الأردن "، انما جاءت لاستكمال الدراسات الأخرى وصولاً لتاريخ طباعة هذه الرسالة. حيث انها تختلف عن الدراسات السابقة في أنها تقوم على دراسة أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن وهو ما لم تتناوله أي دراسة سابقة، من حيث جمع وتحليل عوامل ومؤشرات الإصلاح السياسي في الأردن، وعوامل ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن، ومن ثم معرفة مدى تمتع الأردن بالاستقرار السياسي في ظل الإصلاحات السياسية .

تقسيم الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مقدمة عامة وأربعة فصول وخاتمة، يتحدث **الفصل الأول** منها عن تطور النظام السياسي الأردني (2000- 1921)، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، مبحث أول يتناول تأسيس الدولة الأردنية (إمارة شرق الأردن)، اما المبحث الثاني، فيختص بدراسة التطور السياسي في المملكة وتأسيس الجيش حتى عام 2000.

وتناول **الفصل الثاني**؛ الإصلاح السياسي (إطار نظري)، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، مبحث أول تناول الحديث عن الإصلاح السياسي كخلفية عامة، والمبحث الثاني تناول معيقات الإصلاح السياسي، والمبحث الثالث تضمن الحديث عن الإصلاح السياسي في الأردن (2011- 2000).

وأشار **الفصل الثالث** إلى الاستقرار السياسي ومضامينه (2012 - 2000)، من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول التعريف النظري والإجرائي للاستقرار السياسي ومضمون

الاستقرار السياسي، تناول المبحث الثاني عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، في حين تناول المبحث الثالث عوامل عدم الاستقرار السياسي في الأردن من عام 2000 حتى عام 2012.

أما **الفصل الرابع** فقد تناول تحليل أثر الإصلاح السياسي على الإستقرار (2012 –2000) ، من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول البعد السياسي، والمبحث الثاني تضمن الحديث عن البعد الإقتصادي، وأخيراً تناول المبحث الثالث البعد الإجتماعي .

أما **الخاتمة؛** فشملت الإستنتاجات والتوصيات .

الفصل الأول

تطور النظام السياسي الأردني (1921- 2000)

المبحث الأول

تأسيس الدولة الأردنية (إمارة شرق الأردن)

قبل أن تدخل الدراسة إلى موضوعها، كان من الأجدى أن نتعرف إلى الأردن من حيث الموقع والموضع والتاريخ السابق على إعلانه دولة حديثة، لأن هذه العوامل ذات تأثير في الظاهرة الاجتماعية والسياسية، ولا ريب في أن كتابة التاريخ المعاصر مهمة شائكة ومعقدة، وبخاصة في قطر صغير كالأردن. هناك الحساسيات الاجتماعية، وهناك النزوع السائد للشك وإساة الظن والتأويلات الغربية. لقد بلغ من سخط سياسي معاصر على صفات أبناء جيله انه وصل إلى الإقتناع بأن " الإنسان العربي مجبول على محاربة الحقيقة، إذا كانت تتعارض مع مصالحه وأهدافه أو مع أمانيه ورغباته ". فلا عجب والحالة هذه، أن يبتعد المؤرخون الأردنيون عن الدخول في تجربة كتابة التاريخ المعاصر نأياً بأنفسهم عن مواقف الحرج والاتهام والتأويل .[10]

ولم تكن هذه الفئة من المؤرخين الأردنيين إلا قلة، حيث أنطلق بعض منهم في صياغة التاريخ الأردني من منطلق الواجب الوطني، وتأكيدهم على أن الأردن لم يكن طارئاً في التاريخ. وما كانت بدايته منذ عام 1921م، بل يمتد تاريخه بعيداً في الزمن، وتنبئ معالمه عن حضارات

---

[10]- موسى، سليمان، (1990)، **تاريخ الأردن المعاصر في القرن العشرين 1958- 1995**، منشورات مكتبة المحتسب، عمان، ط1، ص6

سادت طويلاً، فقد ورد ذكره في معاجم البلدان منسوباً إلى: " نهر وكورة بأعلى الشام " وأن اسم نهر الأردن جاء اشتقاقاً من صفة الغلبة والشدة .[11] ولعل تسمية شرق الأردن تشكل في وضعها الحالي، قربا من الوحدة الجغرافية القائمة بذاتها التي كان يعبر عنها بإمارة الكرك الأيوبية في العصر الأيوبي، إذ جسدت الكيان الأردني الحالي .[12]

أما النطاق السياسي والحدود التي تشغلها حالياً المملكة الأردنية الهاشمية، فيقع بين خط طول 35 شرقاً – وهو الخط المار بمدينة العقبة – وخط الطول 39،18 شرقاً، وهو الخط المار بنقطة تقع على جبل عنّازة حيث الحدود الأردنية السعودية. اما الامتداد من الجنوب وإلى الشمال، فيحتل المسافة من درجة العرض 11 ،29 شمالاً – الواقعة شمال حالة عمّار بألف متر تقريباً – حتى 18، 32 شمالاً .[13] وجغرافياً،الأردن جزء من سوريا الطبيعية الممتدة من جبال طوروس شمالاً حتى الحدود المصرية جنوباً،ولذلك كانت جميع الجيوش الغازية سواء جاءت من الشمال أو من الجنوب ، من الصحراء شرقاً أو من البحر غرباً – تعبر الأردن كما تعبر سوريا ولبنان وفلسطين وتترك عليها نفس الآثار .[14]

أما الحدود السياسية، فيحد الأردن من الشمال سورية برصيدها السكاني والعسكري، ومن الشرق، العراق بقوته السكانية والعسكرية والإقتصادية. ومن الجنوب، السعودية بقدراتها المالية، كما وأن الأردن هو الأكثر إلتصاقاً بفلسطين والأطول حدوداً معها، ومن ثم الأكثر تأثراً بقضية

---

[11]- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ، **معجم البلدان** ،المجلد الاول ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص.ص 147- 149
[12]- غوانمة ، يوسف درويش ، **التاريخ السياسي لشرق الأردن في العصر المملوكي الأول** ، عمان ، ص25-26
[13]- الطرزي ، عبدالله وآخرون ،(1989)، **الموسوعة الأردنية** ، الجزء الأول : الأرض والإنسان ، دار الكرمل ، عمان، ص34
[14]- المملكة الأردنية الهاشمية، الأردن 1962(1963)، **معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية**، المديرية العامة للمطبوعات، عمان ، ص . ص 10- 39

الشعب الذي رزح تحت إدارة الإحتلال الإسرائيلي وتميز بقوته العسكرية وبتحالفه مع دولة كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية.[15]

ولا ينكر سجل التاريخ أهمية الأردن، بعدما صارت أرضه مسرحاً لالتقاء أقوام مختلفة تدافعت وامتزجت، فتركت بصماتها على أديمه وسكانه وما خلفوه من آثار.[16]

والجدير بالذكر أن بعض القبائل التي هاجرت من جزيرة العرب، وجدت من خصوبة الأرض وجودة المناخ في منطقة شرقي الأردن، ما دفعها إلى إستيطانها والإقامة فيها، ومنها: الأشوريون، والآموريون، والأدوميون، والميديانيوم، والعمالقة وغيرهم، كما وخضعت المنطقة خلال العصور لحكم شعوب متعددة غير متجانسة في أصولها. وقد ترك كل شعب من تلك الشعوب أثراً متمايزاً من ثقافته وحضارته، ومن هذه الشعوب: الأشوريون، والآراميون السوريون، والبابليون، والمصريون، والفرس .[17]

ووقع الأردن في يد الأسكندر المقدوني بعد هزيمة الفرس عام (333ق.م)، وبعد وفاته كان من نصيب البطالسة الذين أحتذوا خطة الأسكندر من حيث بناء المدن، فازدهرت البلاد في عهدهم بالعمران، وأشتهرت المدن العشر (ديكا بوليس) التي انشأوها، وما تزال آثار بعضها. ومن أشهر هذه المدن جدارا (أم قيس)، وبلا (فحل) وجراس(جرش) وإبلا (إربد)، وفيلادلفيا (عمان)، وكانت هذه المدن العشر مرتبطة بحلف دفاعي. أما عرب الأنباط ، فهم من القبائل التي هاجرت من الجزيرة العربية وأقام افرادها في المنطقة الجنوبية من الأردن. وهناك تناسلوا وأسسوا مملكة حاريت الأشوريين، ثم أستولى الأنباط على البتراء وما حولها. كما بقيت مملكة الأنباط

---

[15]- أبو عودة ، عدنان ،(1986)، **السياسة الخارجية الأردنية ببعديها الإقليمي والدولي** ، محاضرة ألقيت في مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية بتاريخ 29- 1- 1986منشورة.

[16]- بحيري ، صلاح ، (1990)، **جغرافية الأردن** ، ط2 ، مكتبة الجامع الحسيني ، عمان ، ص37

[17]- الدجاني ، عوني ، أثار الأردن ، في : **الأردن الحديث** (مجموعة مقالات) ، المديرية العامة للمطبوعات والنشر، عمان ، د.ت، ص 44 -42

محتفظة باستقلالها حتى عام (106م) عندما أستطاع الرومان الإستيلاء عليها، وقد أدت الدولة دوراً مهماً في تاريخ هذه البلاد مدة تزيد على ستمائة عام، وكان أهلها على جانب عظيم من الحضارة والرقي والثراء.[18]

وازدادت أهمية الأردن جغرافياً وتاريخياً ، عندما انطلقت جيوش الفتح الإسلامي إلى ميادين الفتح، واتخذت هذه الجيوش من الأردن ممراً ونقطة انطلاق رئيسة، لإبلاغ رسالة الإسلام إلى شمال شبه الجزيرة العربية، وبلاد الشام ، فمصر وما وراءها غرباً. فكانت لذلك معركة مؤتة (629م – 8ه) مقدمة لإنتصار المسلمين في اليرموك (636م – 15ه)، لتُحدث انعطافاً حضارياً في المنطقة ، وتنهي سبعة قرون من حكم الروم للأردن وبلاد الشام، ومنذ ذلك الحين طبعت البلاد بالطابع العربي المحض،إذ نزحت إليها وأقامت فيها قبائل عربية كثيرة، وتعرب سكانها ودخل معظمهم الإسلام.وازدهرت هذه البلاد في عهد الأمويين الذين بنوا كثيراّ من القصور على أطراف البادية، حيث كانوا يقضون شهور الربيع طلباً للراحة والإستجمام ولأغراض الصيد.

ومن أشهر القصور: الحرانة، عمرة، قصر المشتى. وبالرغم من ان الدعوة العباسية نشأت في قرية الحميمة الواقعة بين العقبة ومعان،إلا أن المنطقة لم تجد من عناية العباسيين ما وجدته من عناية الأمويين، فأهملت القصور والقلاع وتهدمت على مرور الزمن، وغيّر العباسيون إتجاه طريق الحج من العراق إلى الحجاز بدلاً من طريق الحج الأولى التي كانت تخترق الأردن عبر إمتدادها من دمشق إلى الحجاز. ولما كان الأردن، حلقة إتصال بين مصر وسوريا وفلسطين، فقد غزاه الصليبيون (1098م) وأستولوا على العقبة وبنوا قلعتي الشوبك(مونتريال)

---

[18]- المديرية العامة، المملكة الأردنية الهاشمية،الأردن1962: مرجع سابق، ص.ص 10.-39

والكرك،لتقابلها قلعة عجلون التي شيدها أحد ولاة صلاح الدين بقمة عجلون، لتكون مركزاً للمقاومة الشعبية بوجه الصليبيين. وقد حكم الأيوبيون والمماليك هذه البلاد، ولكن الحروب الطويلة وكثرة المنازعات وعدم الإستقرار، استنزفت قوى البلاد وقضت على كثير من أهلها وعلى معالم المدينة والعمران فيها.[19]

ولما خضعت المنطقة للعثمانيين عام 1516م، تعرض الأردن للإهمال، وأصبح مسرحاً للاضطراب والفوضى وانعدام الأمن، بسبب هيمنة القبائل البدوية عليه ، والمنازعات المستمرة بين هذه القبائل التي ما أنفكت تمارس الغزو والنهب والسلب، دون رادع او وازع، حتى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما دخلت الإدارة العثمانية الحديثة، وكان من نتائج دخولها إلغاء "الخاوة " التي كان يدفعها الفلاحون للبدو، وتم ذلك بعد حملة تاديبية ضد البدو سنة 1867م. فقد بدأت الحالة الأمنية بالتحسن في الأردن بعد سنة 1870م، وأقبل أهل البلاد والمهاجرون من المناطق المجاورة على الإستقرار في القرى والخرب المتناثرة. وشجعت الحالة الأمنية هذه الشراكسة على الاستقرار في عمان ووادي السير وجرش والأزرق وناعور سنة 1878م أو في السنين التالية، وعلى إستقرار الشيشان في الزرقاء وصويلح في مطلع القرن العشرين. وبدعم من السلطة العثمانية نما عدد الشراكسة والشيشان في هذه القرى حتى بلغ خمسة آلاف نسمة سنة 1914م. وفي أعقاب ثورة 1910م في الكرك والطفيلة ومعان،أحكمت السلطات العثمانية قبضتها على السكان، وساد جو من الرعب والخوف في البلاد استمر حتى مغادرة الأتراك العثمانيين الأردن.[20]

---

[19]- المرجع نفسه، ص 10- 39

[20]- محافظة، علي، (1990)، **الفكر السياسي في الأردن، (1921- 1946)**، الجزء الأول، مركز الكتاب الأردني، عمان، ص.ص 10- 15

ويبدو، أن الدولة العثمانية لم تحاول من جانبها تأسيس جهاز حكومي فعال في المنطقة، وكانت تكتفي أحياناً بتسيير حملات عسكرية إلى هذه الجهة أو تلك فتضرب السكان فيها دون رحمة ودون تفريق وتنزل بهم درساً قاسياً لبث هيبة الدولة في النفوس، لذلك لم يعملوا على إصلاح أحوالها وتوطيد أركان الأمن وتأمين دعائم الاستقرار في ربوعها إلا بقدر ما كانت مصالحهم العليا تستوجب ذلك .[21]

وقد زادت العلاقة ترديا بعد اعلان الدستور العثماني عام 1908، اذ تولت جمعية الاتحاد والترقي زمام السلطة، وأخذت تحكم البلاد حكما عنصريا واضحا، ليس للعرب أية مشاركة فيه، وأدت هذه الاوضاع والاحداث إلى قيام الثورة العربية الكبرى، وهكذا أرسل الشريف الحسين في تموز 1915 مذكرته الأولى الى ممثل الحكومة البريطانية(مكماهون) في مصر، التي تتضمن مطالب العرب، المبنية على اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد العربية، وإلغاء جميع الامتيازات الاجنبية، وعقد معاهدة دفاعية بين بريطانيا والدول العربية المستقلة، وتقديم بريطانيا وتفضيلها على غيرها من الدول في المشروعات الاقتصادية.

وعلى الرغم من نجاح المفاوضات مع بريطانيا ، إلا أن الشريف أبى ان يعلن الثورة دون ان ينذر الاتحاديين ويحذرهم، وفي 10 حزيران 1916، أعلن الشريف حسين بن علي قيام الثورة العربية الكبرى في مكة المكرمة. وفي العام التالي لبدء الثورة امتدت عملياتها العسكرية الى شرقي الأردن، باعتبارها مفتاح سوريا الطبيعية، وظلت القوات العربية تواصل القتال حتى استسلمت الدولة العثمانية للحلفاء يوم 31 تشرين الاول 1918.[22]

---

[21]- الماضي ، منيب وآخرون ،(1988)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900 – 1959** ، ط2 ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ص 4

[22]- موسى،سليمان،(1990)، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921- 1946**،منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ط1، ص ص 39،29،24

وفي الوقت الذي كانت بريطانيا تتفاوض مع الشريف حسين، جرت مفاوضات بين بريطانيا وفرنسا، لم يعرف بأمرها الشريف حسين إلا في أواخر سنة 1917، وهي اتفاقية سايكس بيكو التي عقدت بتاريخ 16 ايار 1916، والتي تتضمن بنودها :[23]

- منطقة تخضع لحكم بريطانيا المباشر وتضم بغداد والبصرة في العراق، وحيفا وعكا في فلسطين.
- منطقة تخضع لحكم فرنسا المباشر وتضم ساحل سوريا من اسكندرونة شمالا إلى صور جنوبا.
- منطقة تؤسس، فيها دولة عربية مستقلة برئاسة زعيم عربي.
- تنشأ إدارة دولية في فلسطين بالاتفاق مع روسيا وبقية دول الحلفاء وشريف مكة.

وتوالت الاحداث باتخاذ بريطانيا وفرنسا قرارا بفرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية ولبنان، وفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين وشرقي الأردن، بتاريخ 25 نيسان 1920.[24] وقبل وصول الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان مهد هربرت صموئيل المندوب السامي في فلسطين للسيطرة على شرق الأردن، بإقناع وزارة الخارجية البريطانية بأن أهالي شرق الأردن، يرحبون بوجود البريطانيين في بلادهم ، لذا سافر إلى السلط في 21 آب 1920م وأجتمع إلى مشايخ شرقي الأردن في ساحة كنسية الكاثوليك في السلط، وأعلن زاعماً في هذا الاجتماع أن مبادرة الدعوة لزيارته للأردن جاءت من عشائر الأردن، طالبين أن تدار البلاد من قبل الإدارة البريطانية في فلسطين، وأن هذه البلاد أصبحت تحت النفوذ البريطاني بعد أن تم الاتفاق بين الدولتين المستعمرتين بريطانيا وفرنسا، ولتحقيق ذلك أرسلت بريطانيا عدداً من

---

[23] موسى، سليمان، مرجع سابق، ص 42- 43

[24] - المرجع السابق، ص 49

الضباط الإنجليز السياسيين الذين يلمون باللغة العربية لمساعدة أهالي شرق الأردن في إدارة شؤون بلادهم، وتنظيم الدفاع عنها، وحفظ أمنها، وجباية الضرائب، وتحقيق العدالة، مع حرية التجارة مع فلسطين، ومنع إدخال السلاح إلى فلسطين. [25]

وقد وجه رونالد ستورس السكرتير المدني في القدس بتاريخ 27 أيلول 1920، أمراً للضباط الذين وقع عليهم الإختيار لمباشرة عملهم في شرق الأردن، **وتشكيل مجالس محلية** في السلط والكرك وعجلون، وطلب منهم تطوير قوة الدرك الموجودة، ولكي يضمن نجاح ذلك أرسل العقيد(بيك) مفتشاً عاماً. ووزع الضباط الخمسة على الشكل الآتي: الرائد سمرست في إربد، والنقيب مونكتون يعاون سمرست في جرش، والرائد كمب في السلط أما النقيب برنتون ففي عمان،والنقيب إليك كيركبرايد في الكرك.

في هذه الأثناء لم يستطع الضباط الإنجليز إنجاز المطلوب منهم بسبب تردي الأوضاع المحلية في البلاد، وقبل مجيء (بيك) إلى عمان مفتشاً عاماً، وقع على كاهل (برنتون) تأسيس قوة عسكرية، وفي 21 أيلول 1920 تسلم برنتون مهام عمله في عمان وأخذ على الفور يشكل نواة هذه القوة العسكرية. وتم تجنيد(30) جندياً وبعض الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني وجيش الثورة العربية، وكان بينهم (ميرزا) أحد أعيان الشركس في عمان الذي أخذ يدرب الجنود على إستخدام البنادق الألمانية. وفي تشرين الأول 1920 تمكن برنتون من تجنيد (30) آخرين منهم ضابطان من الضباط القدامى. وعند وصول (بيك) إلى عمان قادماً من القدس في 23 تشرين الأول 1920، كانت القوة العسكرية كاملة ومظهرها جيداً. وبلغت آنذاك حوالي (100) جندي.

---

[25]- خريسات ، محمد عبد القادر، (1982)، **الأردنيون والقضايا الوطنية والإقليمية** ، عمان ، ط1، ص 43- 44

إذن، نستطيع القول إنه في 22 تشرين الأول1920أستكملت قوة الإحتياط عددها فأصبحت (105) من الضباط والجنود والفرسان. وكانت النواة الأولى لتأسيس الجيش العربي في تشرين الأول 1920م، على النحو الآتي :تشكلت القوة السيارة من (75) فارساً، (5) ضباط، (25) جندياًمن المشاة مسلحين بالرشاشات. وفي شهر كانون الأول 1920م، زاد عدد هذه القوة فأصبح (157) مسلحاً بين ضابط وجندي وتشكيلاتها هي: [26]

(1) قوة سيارة ومركزها معسكر المحطة في عمان.

(2) ثلاث سرايا فرسان.

(3) سريتا مشاة سرية رشاشات.

(4) فئة إشارة.

(5) بطارية مدفعية جبلية كان يقودها الرئيس(عمر فوزي الداغستاني)، وقد سلحت هذه القوة بثمانية مدافع(13) رطلاً وهي أول مدفعية في الأردن ، ثم أضيف إلى هذه القوة في عام 1921 فئة موسيقى مؤلفة من عدة عازفين ومقرها منطقة العبدلي في عمان.

وفي خضم هذه التحديات والأوضاع غير المستقرة في بلاد الشام وصل الأمير عبدالله بن الحسين إلى معان في 5 تشرين الثاني 1920، ومعه عدد من المتطوعين، وخيم فيها فترة وأصدر نشرة (الحق يعلو) من مخيمه في معان. وفي نفس الفترة لم تستطع الحكومات أن تفرض سلطانها وهيبتها في المناطق الثلاث التي تألفت فيها ، فحكومة الكرك ظهر ضعفها واضحاً للعيان، وذلك نتيجة للقلاقل والأحداث التي حصلت ولم تستطع فرض الأمن والسكينة .

[26]- التاريخ العسكري للقوات المسلحة الأردنية ،(2009)، الجيش العربي 1921- 2008، منشورات مديرية التوجيه المعنوي القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية، ، ص.ص 89- 90

ولم تكن حكومة السلط أفضل حالا بالرغم من وجود مجلس شورى، إلا أن سلطة هذه الحكومة لم تكن تتعدى السلط وعمان وبعض القرى المحيطة بها . أما في لواء عجلون؛ فقد كانت الحالة أدهى وأمر لإتساع اللواء وكثرة عدد سكانه نسبياً، وتوزع الزعامة فيه بين عدد من العشائر القوية .[27]

وأشار الملك عبدالله في مذكراته إلى أسباب مجيئه إلى شرق الأردن، فقال: "وصلت .. بطلب ملحّ ممن قام بالحركة الثورية بخربة غزالة التي أدت إلى قتل بعض الوزراء السوريين، وبطلب من عمان ومعان ورجالاتها موجهة إلى والدي بالأذن لأحد أبنائه بترؤس الحركة .."[28].

ولكن بشكل عام فإن قدوم الأمير عبدالله قد انعش الآمال (وخصوصاً لدى الفئات الوطنية منهم) بطرد الإحتلال الفرنسي، وسعوا للالتفاف حوله لتحقيق هذه الغاية ، فتحمس عدد من الاستقلاليين ببث الدعاية للأمير في منطقة عجلون والسلط . وفي شهر شباط من عام 1921 عقد الوطنيون في عمان إجتماعاً قرروا فيه إيفاد عدد من زعمائهم الى معان، بقصد بذل الجهود لإقناع الأمير بالقدوم إلى عمان . وأخيراً تقدم سموه الى عمان ووصلها بتاريخ 2 آذار 1921 ، وبمجئ الأمير عبدالله أنحلت الحكومات المحلية تلقائياً .[29]

وقد أضطرب الفرنسيون لقدوم الأمير إلى معان ، خصوصاً وأن ذلك جاء في اعقاب إخمادهم ثورة حوران ، وخشوا أن يجرد الأمير عليهم سكان شرقي الأردن وقبائل البادية ، فسارعوا لتقوية مراكزهم الدفاعية في جبل الدروز وحوران.[30]

---

[27]- الماضي ، منيب وآخرون ، مرجع سابق، ص.ص 123- 124

[28]- **الآثار الكاملة للملك عبدالله ،** (1979)، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ص26

[29]- عبيدات ،ميسون منصور، (1989)، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة (1921- 1946)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ص 46

[30]- الماضي ، منيب وآخرون ، مرجع سابق، ص 136

وطلبت من الحكومة البريطانية اتخاذ التدابير المناسبة للحد من نشاط الأمير، بإعتبار أن الحركة الوطنية التي يتزعمها الأمير تشكل خرقاً لأحكام اتفاقية سايكس بيكو.[31] ثم أقترح هربرت صموئيل نشر إعلان في شرقي الأردن يهدف إلى حث الأهلين على الابتعاد عن حركة الأمير عبدالله .[32] وقد افتتح مؤتمر القاهرة جلساته في 12 آذار عام 1921 واستمرت حتى 24 آذار وكان هدف المؤتمرين تخفيض تكاليف القوات البريطانية في الشرق الأوسط، والبحث عن سياسة جديدة توفق بين التزامات بريطانيا السابقة ونفوذها السياسي في المنطقة، وتقرر في هذا المؤتمر تخفيض القوات البريطانية بإقامة قاعدة جوية هدفها صد العدوان الخارجي وحفظ الأمن والنظام الداخلي.[33]وأقر المؤتمر ترشيح الملك فيصل لعرش العراق وطرحت مسألة شرق الأردن للبحث، وكان هناك ثلاثة اقتراحات لحل مسألة شرق الأردن :[34]

أ – الإتفاق مع الشريف عبدالله .

ب – تعيين حاكم محلي بموافقة الشريف عبدالله الذي سينسحب من البلاد .

ج – إرسال حملة عسكرية واحتلال شرق الأردن بالقوة .

وبعد محادثات مطولة تمّ أستبعاد الحل العسكري لانه سيزيد من أعباء بريطانيا العسكرية . وعارض صموئيل (المندوب السامي في القدس) فكرة الإتفاق مع الأمير عبدالله لأن هذا من شأنه أن يستمر الأمير في مشروعه وهو احتلال سوريا ، بالإضافة إلى أن وجود الأمير في الأردن من شأنه أن يكون ملاذاً للثوار الفلسطينيين ومعقلاً لتحركاتهم ، وأن إدارة الأمير ستكون عاجزة عن دفع غارات البدو والأهالي على المستعمرات اليهودية في فلسطين، هذا بالإضافة إلى

---

[31]- محافظة ، علي ، **تاريخ الأردن المعاصر (عهد الإمارة) (1921-1946)**، ط1 ،الجامعة الأردنية ،عمان ، ص.ص 20 -21
[32]- موسى ، سليمان ،مرجع سابق ، ص83
[33]- محافظة ، علي ، مرجع سابق ، ص22
[34]- الموسى، سليمان،(1971)، تأسيس الإمارة الأردنية(1921- 1925)، المطبعة الأردنية، ط1، ص98

الفوضى والإرباك الذي يمكن أن يترتب على وجود إدارتين: عربية، وبريطانية في شرق الأردن.[35] وأخيراً تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول منهج العمل المقترح، وهو الإتفاق مع الأمير عبدالله، مع إرسال قوات عسكرية بريطانية إلى شرق الأردن لإحتلالها وكبح جماح أي عدوان ضد سوريا وحدود فلسطين الشرقية .[36]

وتمت دعوة الأمير عبدالله إلى مؤتمر القدس بتاريخ 28 آذار 1921 ، وافتتحت الجلسة الأولى بحضور كل من ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية والسير هربرت صموئيل المندوب السامي على فلسطين، والمستر وندهام ديدس والكولونيل لورنس والميجر هربرت يونج عن الجانب البريطاني والمسيو روبير دي كاي عن الجانب الفرنسي ، والأمير عبدالله بن الحسين والسيد عوني عبدالهادي عن الجانب العربي وأنتهى الإجتماع وتم الإتفاق بين الأمير عبدالله وبين الحكومة البريطانية ، وكانت شروط الإتفاق تتضمن ما يأتي : [37]

1- إقامة حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير عبدالله .
2- تكون هذه الحكومة مستقلة إستقلالاً إدارياً تاماً .
3- أن تقدم بريطانيا مساعدة مالية لهذه الحكومة لسد نفقات قوة عسكرية غايتها توطيد الأمن.
4- أن تعمل هذه الحكومة مسترشدة برأي مندوب سامي بريطاني يقيم في عمان.
5- يتعهد الأمير بالمحافظة على حدود فلسطين وسوريا من أي اعتداء .
6- تنشئ بريطانيا قاعدتين للطيران في عمان وزيزيا .
7- تتوسط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبدالله والسلطة الفرنسية في سوريا .

---

[35] -المرجع السابق ،ص96
[36]- محافظة ، علي ، مرجع سابق ، ص23
[37]- محافظة، علي، مرجع سابق، ص 24

8- مدة هذا الاتفاق مؤقتة وهي ستة أشهر، فإن أحسن تنفيذه استمر وإلا أعيد النظر فيه .

عقب اجتماع القدس ، أعلن تأسيس إمارة شرق الأردن ، التي ضمت ثلاث مقاطعات، هي: السلط وعجلون، والكرك، ثم ألحقت بها في عام 1925 مقاطعة معان ، وأصبحت البلاد تدار ضمن قانون إدارة الولايات العثماني . وتشكلت حكومة الشرق العربية برئاسة رشيد طليع ، وهي أول حكومة رسمية في تاريخ الدولة الأردنية بتاريخ 11 نيسان 1921، وأطلق على مجلس الوزراء اسم " مجلس المشاورين ".

ولم يأت التهديد بإرساء قواعد الدولة من الداخل فقط ،فالحركة الوهابية أغارت على الإمارة من الصحاري الجنوبية في عام 1922 ، ووسعوا هجماتهم في عام 1924م ، ولكن تمكن الجيش العربي بدعم من القوات الجوية الملكية البريطانية من صد هذه الغارات ، وإلحاق الخسائر الجسيمة بالمهاجمين ، مما أرسى قواعد الإمارة.[38]

ومن المصاعب الداخلية التي واجهتها الإمارة عصيان الكورة، وسببه رفض زعمائها القبليين للتنظيمات الإدارية التي نفذتها الحكومة، وأصبحت بموجبها الكورة مديرية ناحية تابعة لمتصرفية إربد ، وحاولت الحكومة معالجتها بالإقناع والطرق السلمية ، لكن الرفض تنامى إلى مواجهة عسكرية. وقد جاء الأمير عبدالله إلى منزل أحد زعماء سوف ، وعلى أساس هذه العملية أصدر الأمير عفواً عاماً عنه وعن جميع الذين اشتركوا بالعصيان .

إلا أن أخطر حوادث التمرد كانت في حركة العدوان في آب 1923م، عندما زحف زعيمها سلطان العدوان على رأس قوة كبيرة من انصاره نحو عمان ، وقد تمكنت الحكومة من إحباط

---

[38]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ،(1993)، **النظام السياسي الأردني : أركانه ومقوماته** ، بالمينوبرس ،ط1،عمان ، ص88 -89

الحركة، لكن الحركة تسببت باستقالة حكومة مظهر رسلان لتحل أخرى محلها. وفي نيسان سنة 1923 عقدت اتفاقية بين بريطانيا وشرق الأردن جعلت بريطانيا تعترف بالحكم الذاتي للإمارة على أنها إدارة مستقلة ومنفصلة عن فلسطين. [39]

إن قبول الأمير عبدالله للشروط البريطانية أنقذ شرق الأردن من حسابات الصهاينة ، وهي المنطقة التي كانوا يعدونها جزءاً من المنطقة المشمولة بوعد بلفور،ففي المذكرة التي قدمها الوفد الصهيوني بتاريخ 3 شباط 1919 إلى مؤتمر الصلح في باريس كانت حدود الوطن اليهودي تشمل المنطقة المحاذية لسكة حديد الحجاز حتى العقبة.[40]

وفي أوائل آذار قدم وايزمن باسم اللجنة التنفيذية الصهيونية مذكرة إلى تشرشل يطالبه فيها بإدخال شرق الأردن في الوطن القومي اليهودي ، وقد زعم لتأييد طلبه أن عدد السكان الموجودين في شرق الأردن قليل جداً، وأن المستعمرات اليهودية تستطيع تطوير البلاد واستغلال أراضيها دون الانتقاص من حقوق سكانها الأصليين. لقد اصيب اليهود بخيبة أمل بإنشاء إمارة شرق الأردن ، وجاء في مذكرات الكولونيل جايبرتزهاجن: " إن إجتماع عبدالله وتشرشل في القدس قد سلخ شرق الأردن عن فلسطين، فكان ذلك ضربة قوية ضد اليهود، وقد حدث تفاهم الحكومة البريطانية مع الأمير على حساب الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وأدى ذلك إلى تقليص مساحة الوطن القومي اليهودي إلى ثلث مساحة فلسطين التاريخية .[41]

---

[39]- المشاقبة، امين، (2012)، النظام السياسي الأردني، مطابع الدستور التجارية، عمان- الأردن، ط1، ص15
[40]- الموسى ، سليمان ، مرجع سابق ، ص40
[41]- المرجع السابق ، ص 125

المبحث الثاني

التطور السياسي في المملكة وتأسيس الجيش العربي

حينما عاد الأمير عبدالله إلى عمان سعى لتوطيد أركان الإدارة، حيث أسس إدارة مركزية بتاريخ 11 نيسان 1921 برئاسة رشيد طليع، الذي سُمي الكاتب الإداري ورئيس مجلس المشاورين، وسعت هذه الحكومة إلى توطيد الإدارة، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ألوية هي: إربد، والسلط والكرك.[42]

وقد شرع الأمير عبدالله في تنظيم الإمارة الجديدة تحت إشرافه الشخصي، إذ كان من الصعب تحقيق أهدافه خلال وقت قصير، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يأتي:[43]

1- إلغاء الحكومات المحلية التي كانت موجودة قبل وصول الأمير عبدالله.

2- تنظيم سلطة مركزية في عمان بصفتها عاصمة الإمارة الجديدة.

3- إقامة الأمن والنظام في أراضي شرق الأردن.

4- إيقاف الغارات من الصحراء.

5- كبح جماح العناصر الناقمة بالحؤول دون شنها الغارات على الفرنسيين في سوريا.

6- إقناع مختلف فئات الشعب بدفع الضرائب.

وفي غضون ذلك أعدت الحكومة البريطانية على ضوء مقررات مؤتمر القاهرة ومحادثات تشرشل مع الأمير عبدالله نص صك الإنتداب البريطاني على شرق الأردن. وكان الأمير عبدالله

---

(42)- عبيدات ،ميسون منصور، مرجع سابق، ص58

(43)- المشاقبة، أمين، مرجع سابق، ص15

يظن أنه بتوقيع مشروع المعاهدة البريطانية الحجازية يمكنه التوصل إلى صيغة إتفاق شامل مع بريطانيا حول الخلافات القائمة بين العرب وبريطانيا وحول مستقبل شرق الأردن .[44]

وقد أقرت عصبة الأمم المتحدة وبتاريخ 24 تموز 1922، **صك الانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الأردن،** وتقرر أنه بتطبيق الانتداب على شرق الأردن تقوم الحكومة البريطانية بالأعمال التي تقوم بها في حكومة فلسطين بمراقبة الدولة المنتدبة، وتعهدت بقبول التبعية التي تقع على عاتقها في تطبيق نظام الإنتداب على شرق الأردن . وكان للهدوء النسبي الذي ساد شرق الأردن إثر حوادث الكورة وموافقة الأمير عبدالله على صك الانتداب البريطاني على فلسطين أثره المباشر في توجيه الحكومة البريطانية دعوة للأمير عبدالله لزيارة لندن، لبحث أسس العلاقة بين بريطانيا وشرق الأردن .[45] وبتوقيع **اتفاقية القدس** بين بريطانيا والأردن في 20 شباط 1928، تنازلت حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الأمير عبدالله.[46]

واحتوت الإتفاقية على نص مفاده أن على الأمير عبدالله طلب المشورة البريطانية في الأمور المتعلقة بالميزانية والتعرفات الجمركية والشؤون الخارجية والجيش، كما منحت الاتفاقية البريطانيين حق إستغلال المصادر الطبيعية في البلاد. كذلك فقد أعطت المعاهدة للحكومة البريطانية حق مرابطة قوات بريطانية في البلاد، وخولت الضابط البريطاني الذي كان يقود الجيش صلاحيات قضائية وإدارية تحكم العلاقات بين العشائر. وفي 16 نيسان 1928 وبعد

---

(44) - محافظة ، علي ،(1973)، **العلاقات الأردنية البريطانية – من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)**، دارالنهار للنشر ، بيروت،،ط1،ص41

(45) - عبيدات ،ميسون منصورمرجع سابق، ص62

(46)- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 90

شهرين من توقيع المعاهدة **صدر قانون اساسي** مؤلف من إثنتين وسبعين مادة من وحي المعاهدة البريطانية الأردنية.[47]

أما في ميدان التطور التشريعي في شرق الأردن؛ فقد تأسس أول مجلس تشريعي في سنة 1929، على أثر انتخابات شهر شباط 1929، وكان يضم أربعة عشر عضواً: تسعة منهم من العرب المسلمين، وثلاثة من المسيحيين، واثنان من الشراكسة. وأضيف إلى هؤلاء ممثلان عن البدو أختيرا من بين زعماء القبائل، إلا أن هذا المجلس وافق على اتفاقية سنة 1929 والمعاهدة البريطانية الأردنية، ولكنه وصل إلى نقطة الأزمة عندما رفض إقرار الميزانية السنوية.

وأدى رفض المجلس للقرار، إلى دفع الأمير عبدالله إلى حل المجلس في التاسع من شباط سنة 1931. وكان ذلك تجربة غير مشجعة للإمارة الفتية. ومجمل القول: إن أربعة مجالس تشريعية خلفت المجلس الاول من سنة 1931 وحتى سنة 1947 .[48]

وعقد المجلس التشريعي الخامس جلسته، وأصدر بالإجماع قراره بإعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية وذلك بتاريخ 25 أيار 1946، وفي اليوم نفسه تُوج الامير عبدالله ملكاً على الأردن بحضور العديد من الشخصيات العربية والأجنبية من بينها الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عبدالرحمن عزام، والمندوب السامي البريطاني.[49]

وبصدور الدستور الأردني الثاني الذي أصبحت إمارة شرق الأردن بموجبه المملكة الأردنية الهاشمية، في الأول من شباط 1947، أجريت الانتخابات العامة في 20 أكتوبر 1947م، لأول

---

[47]- المشاقبة ، أمين عواد مهنا ، مرجع سابق ، ص 67-68

[48]- المرجع السابق، ص . ص 69 - 70

[49]- عبيدات ،ميسون منصور، مرجع سابق، ص .ص 142-144-148-149

مجلس نيابي أردني في عهد المملكة الأردنية الهاشمية، وكان عددهم 20 عضواً ممثلين لتسع دوائر انتخابية، وأشتمل على اول كتلة برلمانية معارضة داخل المجلس أطلقت على نفسها كتلة المعارضة المستقلة.[50] توالت الأحداث بإصدار قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين سنة 1947، وإعلان تأسيس الدولة اليهودية، وإعلان الحكومة البريطانية عن نيتها إنهاء الانتداب على فلسطين والانسحاب منها يوم 14 أيار 1948، لاندلاع الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سنة 1948.[51]

تمت الموافقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين،في 29 تشرين الثاني 1949، وقد رفض الأردن كباقي الدول العربية هذا القرار، ودخل الجيش الأردني الأراضي الفلسطينية في 15 أيار 1948 مع جيوش الدول العربية الأخرى، عملاً بقرار الجامعة العربية القاضي بإرسال قوات عربية إلى فلسطين، فور إنتهاء الإنتداب البريطاني عليها، لإنقاذ عرب فلسطين من الاحتلال والإرهاب الصهيوني. وكان الملك عبدالله قد أوعز لقيادة الجيش بأن تعمل على تدريب الشبان القادرين على حمل السلاح في فلسطين. وأستدعت قيادة الجيش عدداً من الضباط، وأوعزت لهم بالقيام بمهمة التدريب .[52]

تم في أريحا عقد المؤتمر الشعبي الفلسطيني الثاني في كانون الاول من عام 1948، منادياً بالوحدة الأردنية– الفلسطينية، واعتبار توحيد فلسطين والأردن مقدمة للوحدة العربية وتحرير فلسطين، واجتمع المشاركون في المؤتمر بالملك عبدالله في الشونة، وأبلغوه ما تم التوصل إليه، فكان رده أنه يعد المقررات: " منة من المولى عز وجل، وأنها عبء ثقيل حمله، وسأبذل جهدي في سبيل أداء هذه الأمانة "، وأجريت الانتخابات النيابية في ضفتي الأردن في 11 نيسان

---

[50]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 94

[51]- المشاقبة ، أمين عواد مهنا ، مرجع سابق ، ص 71

[52]- موسى ، سليمان ،(982)، **أيام لا تُنسى – الأردن في حرب 1948** ،مطابع القوات المسلحة الأردنية ،،ط1 ، عمان ، ص45

1950، لتأليف مجلس نواب موحد يضم أربعين نائباً، نصفهم يمثلون أبناء الضفة الغربية، والنصف الآخر يمثلون أبناء الضفة الشرقية، وفي 12 نيسان 1950 شكل دولة السيد سعيد المفتي أول وزارة أردنية موحدة، ضمت خمسة وزراء من الضفة الغربية ، وخمسة من الضفة الشرقية. وأثناء توجه الملك عبدالله إلى القدس الشريف في 20 تموز 1951، لأداء فريضة الصلاة، تم **اغتيال جلالة الملك عبدالله** في رحاب المسجد الأقصى المبارك .[53]

وشهدت هذه الفترة السياسية وجوداً كبيراً للأحزاب على الساحة الأردنية، وكان هذا الأمر حافزاً للتصارع الحزبي على المقاعد النيابية؛ مما جعل الانتخابات لمجلس الأمة الثاني حماسية، وبرزت كنتيجة لهذا الطابع الحزبي في المجلس معارضة قوية هدفت إلى تعديل الدستور، وجعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، وكان الهدف من هذا تفعيل عملية التحول الديمقراطي. وقد تم إنتخاب هذا المجلس في 20 نيسان 1950 وأستمر حتى 3 أيار 1951، وتم حله لانعدام التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي هذا المجلس تم **إقرارمشروع الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية**، وقد زيد عدد المقاعد من 20 إلى 40 مقعداً ليضم في عضويته 20 عضواً من الضفة الغربية، وكانت المواجهات بين الحكومة ومجلس النواب في هذا المجلس على أشدها، فقد رفض المجلس المصادقة على مشروع الموازنة العامة للدولة. وعلى الصعيد الآخر كان هناك مواجهة بين الحكومة والأحزاب السياسية في ظل صراع تلك الأحزاب مع السلطة حول العديد من القضايا الوطنية والقومية .[54]

بعد استشهاد الملك عبدالله، تم استدعاء **الامير طلال بن عبدالله** من سويسرا، في أثناء تلقيه العلاج هناك، **ونودي به ملكاً دستورياً على البلاد** وكان ذلك في 6 أيلول 1951م. ولكن حالة

---

[53]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون، مرجع سابق ، ص 100 - 102

[54]- بطاينة ، رافع شفيق ، (2009)، **الإصلاح السياسي في الأردن – رؤية للتنمية السياسية** ، دار امواج ، عمان- الأردن ، ص .ص 21- 22

الملك طلال لم تتحسن، فدعي مجلس الأمة إلى عقد إجتماع طارئ في جلسة مشتركة سرية صباح يوم 11 آب 1952، وفي هذه الجلسة أستمع النواب والأعيان إلى بيانات رئيس الحكومة الذي قال إنه ثبت للحكومة أنه يتعذر على جلالة الملك طلال ممارسة القيام بأعباء الحكم بسبب مرضه، وعقد مجلس الأمة جلسة ثانية بعد ظهر ذلك اليوم استمع خلالها إلى تقرير اللجنة الخاصة، وبعد المداولة أتخذ بالإجماع قراراً بإنهاء ولاية جلالة الملك طلال والمناداة بالأمير حسين ملكاً دستورياً على المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي عهد الملك طلال صدر الدستور الأردني الثاني في 8 كانون الثاني 1952 الذي ألغى الدستور الأردني الأول لسنة 1947 وما طرأ عليه من تعديلات، كما ألغي مرسوم دستور فلسطين لسنة 1922، وصدرت الإرادة الملكية في 9 أيلول 1951 بتعيين **الأمير الحسين بن طلال ولياً للعهد.** واتخذ مجلس الوزراء قراراّ بتعيين **مجلس وصاية،** بالنظر إلى أن جلالة الملك حسين لم يبلغ سن الرشد الدستوري، وتألف مجلس الوصاية من السادة: إبراهيم هاشم وسليمان طوقان وعبدالرحمن الرشيدات. وبتاريخ 13 أيلول 1952 اتخذ مجلس الوصاية قراراً بأن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن طلال يعتبر ولياً للعهد.

عاد جلالة الملك حسين من بريطانيا في أوائل شهر نيسان 1953 إلى أرض الوطن، وفي اليوم الثاني من شهر أيار 1953 أتم الحسين السنة الثامنة عشرة من العمر ، فجاء إلى مجلس الأمة وحلف اليمين الدستورية **وتسلم عرش جده وأبيه.**[55]

لقد شهدت الفترة التي اعقبت تولي جلالة الملك الحسين بن طلال للعرش الأردني سلسلة من **الأحداث والأزمات العالمية** التي عملت على دفع البلاد في اتجاهات متعددة. ففي أوائل

---

[55]- الماضي ، منيب وآخرون ، مرجع سابق ، ص .ص 570 - 578

الخمسينيات، حاولت الحكومتان البريطانية والأمريكية طرح مشروع حلف **منظمة دفاع الشرق الأوسط** (Middle East Defence Pact Organization) عام 1953، لدعم المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط، يضم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا ومصر وسوريا والعراق ولكن، أدت معارضة مصر للمشروع إلى إجهاضه.(56) وعلى أثر المبادرات التي تقدمت بها الولايات المتحدة، وقعت كل من تركيا والعراق ميثاقاً للدفاع المشترك في شهر شباط سنة 1955، وانضمت بريطانيا للميثاق في الثلاثين من آذار من العام نفسه، وطالب هذا الميثاق الذي دعي " **حلف بغداد** " باتخاذ إجراءات سياسية وعسكرية للدفاع ضد التوسع الشيوعي في المنطقة كما نظر إليه على أنه امتداد لحلف شمال الأطلسي.

انقسمت الحكومة الأردنية حول قضية الإنضمام إلى حلف بغداد، فكان الوزراء الفلسطينيون معادين للبريطانيين ومعارضين للحلف، مما أدى إلى استقالة الوزراء الفلسطينيين الأربعة وسقطت الحكومة. وكلف الملك هزاع المجالي الذي كان متحمساً للحلف بتشكيل حكومة جديدة، فبدأت المظاهرات في المدن الكبرى في الضفة الغربية، وكان وراءها معارضو الحلف، وبعدئذ وعلى أثر استمرار المظاهرات وإستقالة ثلاثة من أعضاء الحكومة، أعلنت حكومة المجالي إستقالتها، وقام الملك حسين بحل البرلمان بإرادة ملكية في 21 كانون الأول سنة 1955.(57)

وقد عد عام 1956 من الأعوام الحاسمة في تاريخ الأردن، إذ اتخذت فيه قرارات مهمة وحاسمة، أهمها قرار **إعفاء الجنرال جلوب باشا من منصبه**، بوصفه قائداً عاماً للجيش العربي الأردني بعد خدمة في الأردن بلغت ستة وعشرين عاماً. وكان الجنرال جلوب قد استدعي إلى

---

(56)- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 104

(57)- المشاقبة ، أمين عواد مهنا ، مرجع سابق ، ص . ص 99 - 101

شرق الأردن عام 1930 لتولي قيادة قوات البادية، وأصبح قائداً للجيش العربي الاردني في عام1939.[58]

وقد عبر الملك حسين عن قراره بما يأتي : " لقد كان السبب الرئيسي في عزله يقوم على عدم التفاهم بيننا، وعلى خلافنا على مسألتين جوهريتين: دور الضباط العرب في جيشنا، وإستراتيجيتنا الدفاعية. فأحد واجباتي كملك هو تحقيق الأمن الشعبي لبلادي. ولو لم أقم بإستبداله لما كنت قد مارست أعباء مسئولياتي. إن ما تم كان من الواجب أن يتم، وإنني أعرف بعد أن انقضت الأعوام الطويلة على ما حدث. ان غلوب باشا قد اقتنع بوجهة نظري، أثر مناقشة الأمر معه فيما بعد.

لقد كنت والجنرال مختلفين تمام الإختلاف حول موضوع أساسي: كنت أرغب في ترفيع الضباط الأردنيين إلى المناصب العليا في الجيش وفي أن يتولوا قيادته طبقاً لخطة واقعية. هذا الاختيار كان يضايق سياسة التسلط التي كانت تنتهجها انكلترا التي كان قد صدر عنها في ذلك العهد عبارات طائشة ومثيرة للسخرية، لقد نصت المعاهدة الإنجليزية – الأردنية على حق الأردن في ان يستوفي مساعدة مالية تبلغ إثني عشر مليون جنيه سنوياً، وعلى إلتزام بريطانيا العظمى في أن تقدم الضباط اللازمين لتنظيم الجيش الأردني، ولكن الإنجليز كانوا من الناحية العملية يقودون الجيش... ولقد طلبت مراراً من الإنجليز ان يدربوا مزيداً من الضباط الأردنيين القادرين على الارتقاء إلى الرتب العليا، وكان البريطانيون يتجاهلون طلبي. كان أعلى منصب يستطيع أن يطمع فيه الأردنيون هو منصب قائد سرية ولا شئ غير ذلك."[59] وبعد خروج جلوب غادر الأردن 76 ضابطاً بريطانياً، وكان الوجود البريطاني في الجيش العربي من العمق

---

[58]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 104

[59]- صاحب جم ، فريدون ،(1987)، **الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية – مهنتي كملك** ، عمان – الأردن، ص 107-109

والشمول بحيث ترك رحيل ضباط الجيش البريطاني فراغاً في هيكل الجيش الأردني . وعندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر **تأميم قناة السويس** في 23 تموز 1956، قامت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل بالعدوان الثلاثي على مصر؛ مما دفع جلالة الملك الحسين إلى إعلان وقوف الأردن إلى جانب مصر وإستعداد الجيش الأردني للمشاركة في الحرب ضد المعتدين.[60]

بعد طرد غلوب اجتمع زعماء سوريا والسعودية ومصر في القاهرة سنة 1957، ووافقوا على تجديد عرض كانوا قد تقدموا به من قبل للملك حسين. فقد عرضوا **تزويد الأردن بمعونة مالية عربية** لتحل محل المعونة البريطانية، شريطة أن ينضم الملك حسين إلى الاتفاقية الدفاعية المعقودة بينهم.

وقد رحب الملك حسين بعرض المعونة ولكنه رفض مناقشة اتفاقية الدفاع ما لم تكن جميع الأقطار العربية حاضرة. وقد ورد على لسان الملك ما يأتي : " يرحب الأردن بالمعونة من كل بلد عربي يقوم بواجبه في تعزيز قوتنا لمقاومة العدو المشترك، ولكنه يرفض أية معونة لا تقدم بحسن نية او تخفي وراءها أغراضاً أخرى " ... وجاء العرض العربي لمعونة الأردن قبل أيام قليلة من الإنتخابات العامة للبرلمان الرابع. وقد كتب البعض قائلين أن توقيت العرض سيؤثر في مناخ الإنتخابات.[61]

وتم إجراء **الإنتخابات النيابية في 21 اكتوبر** 1956، تحت إشراف الحكومة الإنتقالية التي ترأسها دولة الرئيس إبراهيم هاشم، وشاركت في هذه الإنتخابات كافة الأحزاب السياسية الأردنية، سواء تلك التي كان مصرحاً لها بالنشاط السياسي كالحزب الوطني الإشتراكي،وحزب البعث العربي، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب الإتحاد الدستوري، أو تلك الأحزاب التي لم

---

[60]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 110

[61]- المشاقبة ، أمين عواد مهنا ، مرجع سابق، ص 106

يكن مصرحاً لها بالنشاط السياسي، كالحزب الشيوعي، وحركة القوميين العرب، وحزب التحرير الإسلامي، والجبهة الوطنية، وتنافس 142 مرشحاً على 40 مقعداً، كان منهم 73 مرشحاً يمثلون أحزاباً سياسية، و69 مرشحاً مستقلين، **وفاز بالإنتخابات الحزب الوطني الإشتراكي** بحصوله على 12 مقعداً نيابياً من اصل 40 مقعدا .[62]

وقد واجه الأردن في ربيع 1957، واحدة من أخطر المؤامرات التي حيكت ضد الدولة الأردنية، عرفت ب "**تمرد الزرقاء**"،كانت ترمي إلى إغتيال الملك الحسين وإعلان الجمهورية، حيث بدأ الملك يُدرك أن حكومة النابلسي تسير بخطى تخالف التوجهات الأساسية للنظام الأردني الملكي، وقد عملت حكومة النابلسي على ترفيع العديد من الضباط الوطنيين الإشتراكيين والبعثيين إلى مناصب عالية في الجيش.

وشرع اليساريون في التمرد على النظام، ففي نيسان 1957، وقع صدام مسلح في قاعدة الزرقاء العسكرية بين بعض وحدات الجيش الموالية للملك ووحدات الجيش الثائرة أسفر عن سقوط عدد من القتلى،أسرع الملك إلى الزرقاء وتمكن من تهدئة الوضع في معسكرات الجيش، وأعيد النظام فوراً وألقي القبض على جميع قادة الوحدات الثائرين.

وقد قال الملك الحسين حينها : " كنت متأكداً من شئ : سوف أقاتل حتى النهاية من أجل شعبي . ولكن حكومة النابلسي وعناصرها اليسارية التي يؤيدها عبد الناصر، كانت قد تسللت إلى كل مكان تقريباً ... ومن البديهي ان المؤامرة كانت موجهة من الخارج، وكان هدفها النهائي، بعد

---

[62]- الداود ي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 111

إغتيالي، هو إنشاء نوع من الإتحاد الفدرالي مع مصر،وتحويل الأردن بذلك إلى دولة تابعة لروسيا السوفياتية على إفتراض أننا قد نجونا من التدمير ." (63)

وفي كانون الثاني سنة 1957، قدم الرئيس أيزنهاور عرضاً لمساعدة أقطار الشرق الأوسط، وعرف هذا العرض" **بمبدأ أيزنهاور**" وتضمن تقديم مساعدات عسكرية وإقتصادية للاقطار العربية ضد التدخل الشيوعي في المنطقة، وعبر الملك الحسين عن إهتمام الأردن بالمعونة الأمريكية ، بينما رفض اليساريون الفكرة رفضاً قاطعاً، وقد أخبر الملك حسين سفير الولايات المتحدة انه يرحب بالمعونة إذا تم تقديمها دون قيود سياسية .(64)

ان توقيع الأردن **معاهدة الدفاع المشتركة مع مصر في 30 أيار 1967** ألزم الأردن بأن تكون طرفاً أساسياً في الحرب العربية – الإسرائيلية التي نشبت في 5 حزيران 1967، ولم يكن الملك حسين راغباً في دخول **حرب حزيران 1967** لإعتقاده بأنها لن تكون لصالح العرب، حيث القدرات العربية العسكرية غير متكافئة مع القدرات الإسرائيلية تجهيزاً وتدريباً، والخلافات العربية التي أنعكست سلباًعلى خطط القيادة العربية الموحدة، وتخلي الدول العربية الغنية عن تسديد الإلتزامات المالية المتفق عليها لمساندة دول المواجهة.

إلا أنه ظهر أن الحرب هي الخيار " الأسوأ " المتاح للعرب ، فإسرائيل لن تجد صعوبة في إختلاق الأعذار لمهاجمة الأردن حتى لو بقي الجيش الأردني بعيداً عن القتال، لأن إسرائيل ستستغل غارات الفدائيين السابقة التي انطلقت عبر الأراضي الأردنية لتبرير غزوها للضفة الغربية من الأردن. ونظراً للضغط الشعبي بخوض الحرب ادرك الملك حسين أن عدم إشتراك

---

(63)- صاحب جم ، فريدون ، مرجع سابق، ص . ص 128- 144

(64)- المشاقبة ، أمين عواد مهنا ، مرجع سابق ، ص 109 -110

الأردن في الحرب قد يؤدي إلى أزمة داخلية، وسيصبح متهماً بانه السبب في إجهاض الطموحات والآمال العربية .[65]

وعلينا ان نذكر في هذا الصدد أن الولايات المتحدة الأمريكية، أعتبرت أن الأردن أرتكب خطأ جسيماً بإنضمامه إلى مصر في الحرب، فعملت على معاقبته بإيقاف المساعدات المالية التي درجت منذ عام 1957 على تقديمها له،كما أمتنعت عن تزويده بالسلاح. وقد أستمر هذا الموقف نحو سنتين، وعملت الدول العربية (السعودية وإمارة ابوظبي وقطر والبحرين ودبي)على تقديم معونات للأردن لإستعادة أسباب القوة والصمود، فعلاوة على مبلغ ال 40 مليون جنيه التي قررها مؤتمر قمة الخرطوم، فإن عدداً من الدول العربية قدمت للأردن مساعدات فورية من نقدية وعينية، بلغت النقدية منها نحو 22 مليون دينار .[66]

وقد عبر الملك الحسين عن الوضع في الأردن حينها بما يلي : " تدهورت إقتصاديات البلاد إلى الحضيض، فقد خسرنا كل شئ، وكان علينا أن نبدأ من الصفر. ولكن ليس هذا الذي يستطيع إيقافنا. ولقد اقمنا الدليل على هذا، وللمرة الأولى لعب التضامن العربي ذروة أدواره، فإذا كان قد غاب عنا أثناء القتال فقد ساعدنا مساعدات ضخمة طوال السنوات التالية".[67]

لم يتوان العدو الصهيوني عن شن **عدوان على بلدة الكرامة الأردنية**،في 21 اذار 1968، مستهدفاً إحتلال مرتفعات السلط، وفرض سياسة الأمر الواقع، لإجبار الأردن على الإستسلام، وعقد إتفاقية سلام منفرد، ولكن الجيش العربي الأردني تدعمه المقاومة الفلسطينية تمكنا لأول

---

[65]- اللصاصمة ، إحمود ، (2006)، **المستجدات السياسية والعسكرية على الساحة الاردنية 1968- 1974**، دار الخليج، عمان- الأردن، ص 14- 15

[66]- موسى ، سليمان ، مرجع سابق ،ص 208- 209

[67]-صاحب جم ، فريدون ، مرجع سابق ، ص . ص 226- 227

مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي من إرغام العدو الإسرائيلي على ترك ارض المعركة . [68]

وقال الملك الحسين حينها " ثم وقعت الغارة على الكرامة في آذار من عام 1968 من قبل القوات اليهودية، كان الإشتباك دموياً من الجانبين خسائر في الأرواح البشرية، تدمير للمعدات ... وما من شك في ان المنظمة التي كان الفدائيون يجاهدون تحت لوائها كانت تلفت النظر بروعتها حقاً ، كانت حسنة التجهيز، جيدة التدريب. وقد قاتلت في معركة الكرامة إلى جانب القوات الاردنية ببسالة وفعالية ."[69]

توالت الأحداث الصعبة على الأردن من خلال **إنفجار الخلافات بين النظام السياسي الأردني والمنظمات الفلسطينية في منتصف شهر أيلول 1970**، بعد ان خطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ثلاث طائرات مدنية تابعة للولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا، كجزء من مخطط يرمي لعرقلة مفاوضات السلام التي كانت ترعاها الأمم المتحدة.

وأدت هذه الأحداث إلى بدء الإشتباكات العسكرية بين الجيش العربي الأردني والمنظمات الفدائية، لوضع حد لحالة التسيب، وعدم الاستقرار، والفوضى السياسية التي كانت تعانيها الدولة الأردنية.[70]

واجتمع الملك حسين وياسر عرفات مع رؤساء الدول العربية في القاهرة يوم السابع والعشرين من أيلول وأشتركا في توقيع **إتفاقية لإنهاء القتال** . ونص البندان الرئيسيان في الإتفاقية المؤلفة من أربعة عشر بنداً على: 1) أن يواصل الملك حسين سيطرته ولكن تحت إشراف من الدول

---

[68]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 123
[69]- صاحب جم ، فريدون ، مرجع سابق، ص . ص 231
[70]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 128- 130

العربية الأخرى إلى ان يعود الوضع في الأردن إلى طبيعته . 2) أن يتمتع الفدائيون بتأييد كامل من العالم العربي إلى أن يتم تحقيق التحرير الكامل وإحراز النصر على إسرائيل. وفي الثالث عشر من تشرين الأول وضعت إتفاقية جديدة وقعها الأردن والفدائيون الفلسطينيون جعلت الأردن بمنزلة "القاعدة الرئيسية لتحرير فلسطين ". وأعترفت في الوقت ذاته بسيادة المملكة الأردنية الهاشمية ووحدة أراضيها. ووقع هذه الإتفاقية الملك حسين وياسرعرفات. وقد سمح للفدائيين بالعمل وحراسة مكاتبهم في أي مكان في الأردن وبالإبقاء على ميليشيا مسلحة في أي قطاع يسكنه الفلسطينيون .[71]

وفي **6 أكتوبر1973 شنت مصر وسوريا هجوماً عسكرياً على القوات الإسرائيلية في سيناء والجولان،** وانطلاقاً من الدور القومي الذي تقوم به القوات المسلحة الأردنية، فقد أمر جلالة الحسين بن طلال تشكيلة من خيرة القوات الأردنية بالتوجه إلى الأراضي العربية السورية في الجولان إبان الحرب. ونظراً لوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي في حزيران 1967، أصبح من الصعب إجراء انتخابات عامة بعد انتهاء فترة مجلس النواب التاسع المنتخب في 24 نيسان 1967.

في هذه الفترة وجه الملك الحسين رسالة ملكية إلى دولة رئيس الوزراء لوضع قانون مؤقت يتم به **إنشاء مجلس وطني إستشاري**. وبناء على قرار مجلس الوزراء الأردني المتخذ بتاريخ 16 نيسان 1978، تم إنشاء المجلس الوطني الإستشاري ضمن القانون المؤقت رقم (17) لسنة 1978، واقتصرت مسؤولياته وصلاحياته على إبداء الرأي والمشورة لمجلس الوزراء حول الأمور الآتية :

---

[71]- المشاقبة ، أمين عواد مهنا ، مرجع سابق ، ص 130 -131

- جميع مشاريع القوانين قبل إقرارها .
- وضع مشروع أي قانون، أو التوصية بإلغاء أي من القوانين المعمول بها أو تعديلها.
- الشؤون المتعلقة بالسياسية العامة للدولة .
- الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة.

وتكون المجلس من ستين عضواً ، يعينون بإرادة ملكية بتنسيب من رئيس الوزراء. وقد استمر عمل المجلس الوطني الإستشاري إلى أن صدرت الإرادة الملكية بحله اعتباراً من تاريخ 7 كانون الثاني 1984 ، كما صدرت الإرادة الملكية بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد بدورة استثنائية اعتباراً من تاريخ 9 كانون الثاني 1984 ، وعادت بذلك الحياة البرلمانية إلى الأردن بعد إنقطاع دام سبعة عشر عاماً. وحل هذا المجلس بتاريخ 30 تموز 1988 قبل قرار فك الارتباط بين الضفتين بيوم واحد.[72]

أصدر الملك الحسين بن طلال **قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية**، في 31 تموز 1988، وجاء هذا القرار بعد ثمانية وثلاثين عاماً من وحدة الضفتين عام 1950. وكان الهدف من وراء القرار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإبراز الهوية الفلسطينية إبرازاً كاملاً في اي نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية. ومن خلال أول خطوة تصالح بين العرب والإسرائيليين، عقد في 30 اكتوبر 1991 **مؤتمر للسلام في العاصمة الإسبانية مدريد**، لغاية إحلال السلام في الشرق الأوسط. وعقد تحت رعاية الرئيس الأمريكي بوش والرئيس السوفيتي

---

[72]- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ، مرجع سابق ، ص 131

ميخائيل غورباتشوف. وشاركت في أعمال المؤتمر مصر، وإسرائيل، ولبنان، وسوريا، ووفد أردني – فلسطيني مشترك بصفة اعضاء.

وكان الهدف من المؤتمر تحقيق السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط اعتماداً على قراري مجلس الأمن رقم 242 و338، وخصوصاً مبدأ الانسحاب من الأراضي في مقابل السلام. وقد تم من خلال توقيع **إعلان واشنطن** في 25 حزيران 1994، انهاء حالة القتال بين الأردن وإسرائيل، وكذلك وضع الأسس والمبادئ العامة المتعلقة بعملية السلام بين الطرفين.

وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلينتون وجلالة الملك الحسين والرئيس الإسرائيلي وايزمن، تم توقيع **(معاهدة السلام الأردنية– الإسرائيلية) في السادس والعشرين من تشرين الأول عام 1994**، في " المعبر الجنوبي " وادي عربة. وقد وقع الاتفاقية عن الأردن الدكتور عبدالسلام المجالي رئيس الوزراء، وعن إسرائيل إسحق رابين رئيس الوزراء.

وبشكل عام، فإن معاهدة السلام حققت الآتي:[73]

- ترسيم الحدود والاعتراف الدولي الشامل المحدد للدولة الأردنية، أي وضع حد ونهاية لفكرة إسرائيل الكبرى.
- ألغت ودفنت المعاهدة مبدأ تصفية القضية الفلسطينية، وإقامة وطن بديل على أرض الأردن .
- تعزيز الموقف الفلسطيني المفاوض – ومن ثم الاعتراف بالحق الفلسطيني وقراءة المستقبل، والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية.

---

[73]- المشاقبة، أمين، مرجع سابق، ص 294

- احترام دور الأردن تجاه المقدسات والأوقاف الإسلامية إلى ان يكون الحل النهائي وتسليمها إلى السيادة الفلسطينية.

عاد جلالة الملك الحسين "... يوم الجمعة الخامس من شهر شباط 1999،إلى الأردن قادماً من الولايات المتحدة، وقد أخرج من الطائرة على حمالة فاقداً وعيه وهو ينعش بواسطة الأجهزة الطبية، وفي ساعة متأخرة من الليلة التالية، قال الاطباء: إن السرطان انتشر في كل أنحاء جسمه ولم يعد هناك ما يستطيع الطب أن يفعله، وفي صباح اليوم التالي انتقل إلى رحمته تعالى، وحُدد يوم الجنازة في الثامن من شباط من العام 1999؛ كان يوماً غائماً وقد بدأ الرذاذ يتساقط خفيفاً. حتى قال بعض الأردنيين : إنه (حتى السماء تبكي الملك الحسين)." (74)

وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني 1999 تسلم جلالة الملك عبدالله الثاني ولاية العهد، ونودي به ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية في الحادي والعشرين من شوال 1419 هجري، الموافق السابع من شباط 1999، بعد وفاة والده المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه.

وفي يوم الخميس الموافق 2 تموز 2009 صدرت الإرادة الملكية السامية بتعيين سمو الأمير حسين بن عبدالله الثاني ولياً للعهد استناداً للمادة 28 من الدستور.(75)

---

(74)- عبدالله بن الحسين، (2011)، **فرصتنا الأخيرة**، دار الساقي، بيروت- لبنان، ص172

(75)- المشاقبة، أمين، مرجع سابق، ص 26

الفصل الثاني

الاصلاح السياسي (إطار نظري)

اكتسب موضوع الإصلاح أهمية متزايدة، وأصبح جزءاً أساسياً من السياسات والتوجهات للدول والمنظمات، وأصبح شديد الإرتباط بالكثير من المسائل المهمة كالديمقراطية، والتنمية، وحقوق الإنسان، وتكافؤ الفرص، والعدالة والمساواة والمواطنة، والسلم، والحرب. ومن خلاله يتم اليوم تبني المبادرات الهادفة إلى تغيير ملامح الكيانات وأنماط سلوك الأمم، وباسمه تشن الحروب، وتلغى الكيانات، وتحاصر الشعوب، كل هذا إلى جانب حقيقة أن الإصلاح هو قدر يلازم التجارب الإنسانية، لا تستثنى منه دولة، أو أمة، أو حضارة، ولا يستطيع أحد أن يتنكر له أو يلغيه. كما ويمتاز العصرالحديث بظاهرة سرعة التغير والتبدل في المجتمعات على الصعيدين المحلي(الوطني) والدولي، وفي الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وهذا ما دفع علماء السياسة إلى الاهتمام بظاهرة الاستقرار السياسي، ودراستها وتحليلها إلى عناصرها بطريقة علمية تعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة،وتحديد علاقات الإرتباط بينها وبين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاخرى .[76]

ستتناول الدراسة في هذا الفصل الإصلاح السياسي، من خلال تناول الدراسة في المبحث الأول الإصلاح كخلفية عامة، وفي المبحث الثاني ستعرض الدراسة معيقات الإصلاح السياسي، وفي المبحث الثالث سترصد الدراسة الإصلاح السياسي في الأردن (2011– 2000).

---

[76]- الرجوب، سلامة رضوان،(2005)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد- الأردن ، ص71

المبحث الأول

الإصلاح (خلفية عامة)

تعريف الإصلاح

الإصلاح والفساد مفردتان متلازمتان يصعب تعريف وفهم إحداهما دون تعريف وفهم الأخرى، فمن الناحية اللغوية يصعب الإستدلال على معنى الإصلاح دون اعتباره نداً للفساد تماماً، كما يصعب الاستدلال على معنى الفساد دون اعتباره حالة تتنافى مع مبدأ الصلاح والإصلاح، وترى الدراسة هذا الربط بين المفهومين حاضراً في تعريف المعاجم لهما. فالمعاجم العربية تعرِّف الإصلاح من خلال أصل المفردة صلح وصلوحاً وصالحاً، بمعنى أنه ذاك الشيء (فكراً كان أم فعلاً) الذي زال عنه الفساد، وتعريف الفساد من خلال أصل المفردة فَسَدَ وفساداً، بمعنى أنه ذاك الشيء (الفكر أو الفعل) الذي تعرض للعطب، والذي فقد صلاحه أو صلوحه.

أما في اللغة الانجليزية؛ فإن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع، أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشئ وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو تصليحها.[77]

ويضيف هانتغتون، فيعرف الإصلاح على أنه " تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، وتوسيع نطاق الولاء ليصل إلى الأمة، وعقلنة الحياة العامة وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات

---

[77]- بعلبكي، منير، (2004)، **قاموس المورد**، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، ص770

المتخصصة، واعتماد مقاييس الكفاءة ". وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو: " تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخلياً واقليمياً ودولياً ". [78]

كما وتم تعريف الإصلاح السياسي بأنه " عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، خلافاً لمفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام .[79]

هذا ما يتعلق بالإصلاح كمفردة لغوية، أما الإصلاح كموضوع، فيأخذ مضامين كثيرة ومتنوعة يصعب حصرها أو فصل بعضها عن بعض، فمن بين هذه المضامين ما هو مرتبط بالفرد، ومنها ما هو مرتبط بالجماعة، ومنها ما هو مرتبط بالأفكار والعقائد، ومنها ما هو مرتبط بالسلوك والأفعال، ومنها كذلك ما هو مباشر وآني، ومنها ما هو غير مباشر وبعيد المدى.

ومن ثنايا هذا الامتداد الواسع لرقعة موضوع الإصلاح، ظهرت له مستويات كثيرة منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والوطنية، والإقليمية، والدولية، ومنها كذلك ما هو مرتبط بالدول والكيانات المستقلة. وللإصلاح أيضاً إرتباط بمستويات نمو المجتمعات – ودرجة تطورها الحضاري(متقدمة أو نامية على سبيل المثال)، وبأنماط القيم والعقائد والموروث التاريخي للمجتمعات.

هذا ومن الواضح أن الإصلاح هو حالة من التغير تتميز عن الثورة بأنها تحدث تحولاً في شكل الحكم والعلاقات السائدة دون المساس بأسسها. وهناك آراء أخرى ترى أن عملية التغير التي يحدثها الإصلاح تتجاوز حدود التأثير في شكل الحكم لتصل إلى القيم وأنماط السلوك التقليدية،

---

[78]- المشاقبة، ،أمين والمعتصم بالله ، (2010)، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**، مطبعة السفير، عمان- الأردن، ط1، ص30

[79]- الكيالي، عبد الوهاب، (1974) ، **الموسوعة السياسية**، الدار العربية للدراسات والنشر، بيروت- لبنان، ص 55

ووسائل الإتصال والتعليم ونطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعلمنة الحياة العامة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وتوزيع الموارد المادية والرمزية .

كما ويمكن للإصلاح أن يحافظ على الدولة المدنية ويشجع المجتمع المدني، وصولاً إلى انتخابات نزيهة وحكومات برلمانية، فالإصلاح له عدة عناوين من أهمها وجود أحزاب قوية ووطنية وفاعلة، تكون منابر فكرية وأوعية وطنية ترفد عملية الإصلاح وتقودها.[80]

الإصلاح كصيغة مضادة للفساد

نشأت ظاهرة الفساد مع المظاهر الأولى للمجتمعات الإنسانية البدائية، فالأقوام التي سكنت ما بين النهرين قد عرفت ظاهرة الفساد، ومن ثم دعت إلى الإصلاح، أما في وادي النيل، فقد قامت هناك إشارات لتنظيم الإدارة والدعوة إلى قيام العلاقات السليمة في الحكم والدولة. ولم يغفل المجتمع الإغريقي الاهتمام بمشكلة فساد الحكم والدعوة إلى إصلاحه، كما لم يغفل الصينيون ذلك.[81]

ومع قِدم ظاهرة الفساد تنوعت تعريفاته وصعب حصرها لإمتداد رقعته، وتباين منطلقات تشخيصه، وتعدد أشكاله، وآليات محاربته. ومن هذه التعريفات القول بأن الفساد هو قبول من هو بالسلطة مالاً أو إمتيازاً أو هدية ذات قيمة مالية (رشوة) مقابل أداء عمل هو ملزم بالقيام به رسمياً بالمجان، او ممنوع من أدائه رسمياً. وينظر آخرون للفساد على انه علاقة تعاقدية غير مشروعة بين فاعلين يقع فعلهما تحت طائلة القانون، وهما الفَساد والمفسدون. وبخصوص

---

[80]- ناصر، كمال، (2011)، **الشباب الأردني والأحزاب السياسية**، محاضرة في جامعة اليرموك منشورة- الأردن (2011/11/17)
[81]- المشاقبة ، أمين والمعتصم بالله، مرجع سابق، ص11

أسباب الفساد، فقد وضع روبرت كلتجارد وهو خبير مهم في هذا الموضوع، معادلة تحدد أسباب الفساد كالتالي:[82]

سيطرة احتكارية من مسؤولين مع استخدام سلطات تقديرية وغياب نظم المساءلة:

ف (الفساد) = أ (احتكار) + ح (حرية تصرف) – م ن ش (مساءلة + نزاهة + شفافية).

أما الظروف التي يمكن اعتبارها نموذجية لظهور الفساد بشكله العام، فيمكن إجمالها بما يلي:[83]

- تركيز السلطات في أيدي السلطة التنفيذية وضعف القيود والضوابط أو عدم وجودها.
- ضعف الشفافية المحيطة بالقرارات التنفيذية، مع تقييد حرية الوصول إلى المعلومات.
- زيادة نطاق النظم السياسية ما يسمح بصنع القرارات بناء على سلطة تقديرية.
- ضعف أنظمة المراقبة وتوضيح ما هو مطلوب منها وتنفيذه.
- ضعف نظم الرقابة الاجتماعية والتسامح بشكل كبير مع الانشطة الفاسدة.

بعد هذا الاستعراض السريع لما يعنيه الفساد، سنعود إلى موضوعة الإصلاح، وستبدأ الدراسة بلمحة تاريخية لاستخدامات هذا المفهوم في إطار الفكر الإنساني منذ بداياته المنظمة حتى يومنا هذا.

تاريخية المفهوم

إن جميع المجتمعات والحضارات في التاريخ عرفت مفهوم الإصلاح وتداولت أحد معانيه وإيحاءاته بشكل أو بآخر. فالسومريون مثلاً عرفوا الإصلاح، فقد أتخذ لديهم شكل سن القوانين

---

[82]- الزبيدي، باسم، (2005)، **الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته " الحالة الفلسطينية... نموذجاً "**، سلسلة دراسات استراتيجية،14، ط1 ، ص13

[83]- المرجع السابق، ص 15

المنظمة للحياة الاجتماعية وللأسعار وأحوال العبيد. كما عرف البابليون، وعبر حمورابي، الإصلاح الذي اتخذ بالنسبة لهم صيغة قانون رئيس موحد للبلاد. وبخصوص اليونان، فقد عرفوا الإصلاح، وهذا "صولون" يؤسس مبدأ "حق الجماعة" في أن يكون لها عبادة مشتركة (أي مبدأ عام) وفي أن تضع لنفسها قواعد خاصة بها تعترف الدولة بصلاحيتها وشرعيتها. فكانت هذه الجماعات وطبقاً للمبدأ والحق المذكور هي البداية الجنينية لما يعرف اليوم بالاحزاب والنقابات والجمعيات، وكذلك أفلاطون يميل في "جمهوريته" لفكرة العدالة ويعتبرها مبدأً صالحاً للحفاظ على تماسك المجتمع وتمكينه من تحقيق غاياته في إطار الخير العام. ولا يختلف أرسطو طاليس في هذا الأمر، حيث ينظر للإصلاح على أنه قيمة فلسفية وعملية ضرورية للمجتمعات.

مع مرور الوقت أصبح مفهوم الإصلاح متداولاً بقوة في حياة الدول والمجتمعات، بما في ذلك الديانات التي جاءت لإصلاح البشر؛ فحركة الإصلاح الديني التي قادها مارتن لوثر وجان كالفن، فصلت بين الدين والسياسة، واعترفت باستقلالية كل منهما عن الآخر، لتحول دون أن يفسد بعضهما بعضاً. وقد قامت هذه الحركة لتطعن بشرعية السلطة المطلقة للكنيسة، ولترفض ما رافقها من تفشي الفساد، عبر اهتمام رجالاتها بالأراضي والممتلكات وبيع صكوك الغفران. ومن هنا، ظهرت الحرية السياسية والحرية الدينية لدى الأفراد استجابة لتلك الأفكار .

والمتتبع لمقاصد الرسالات السماوية يرى أنها كلها جاءت للإصلاح، فسيدنا موسى عليه السلام ما جاء إلا ليصلح فرعون الذي ادعى الألوهية، وعلى هذا النحو جاءت رسالة سيدنا عيسى عليه السلام. أما دعوة سيد الخلق اجمعين سيدنا محمد "صلى الله عليه وسلم "، فقد جعلت الإصلاح مبدأ رئيسياً من مبادئها، ودعت إلى جعل العمل الصالح هو المنهج الأساسي للحياة، قال تعالى:

(ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها، وادعوه خوفاً وطمعاً إن رحمة الله قريب من المحسنين).[84]

وفي نظام الحكم الإسلامي هناك درجة عالية من التركيز على مبادئ حسن الحكم، وفضائله ومعايير الحكم وصلاحه أو فساده. ومن التعابير العملية الدالة على أهمية الإصلاح في نظام الحكم الإسلامي إنشاء الدواوين في العهود الإسلامية المختلفة. ومن هذه الدواوين، على سبيل المثال: ديوان الأزِمَة في العصر العباسي الذي أهتم بالمساءلة والتدقيق المالي والمحاسبي، وديوان الاستخراج الذي اهتم بمراقبة الوزراء، والكُتاب والحُجاب، والأشخاص المهتمين بالرشوة والمحسوبية. ونرى ابن خلدون لاحقاً يقيَم حال البلاد الإسلامية وفق نظرية تطور الدول، التي يعزو على أساسها وجود الفساد إلى بلوغ الدولة الأسلامية (أو حكامها بالأحرى) طورها الخامس (وفق تطور الدول حسب تصنيفه)، حيث يكثر الإسراف والتبذير، ويكون فيه الحاكم متلفاً لما جمعه في سبيل الشهوات والملاذ والإنفاق على بطانته، وبذلك يفسد كبار أوليائه ويتهاوى ما ورثه عن أسلافه. وهذا الطورهو مقدمة لإنقراض الدولة بعد دخولها بالأزمات الإقتصادية.[85]

كما يمكن اعتبار الافكار التي نادى بها ابن تيمية بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته الإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلباً نهضوياً طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان " أي فترة ما يمكن تسميته عصر التنوير العربي " في سعيهم نحو تحقيق نهوض أو تقدم عربي في شتى مجالات الحياة.[86]

---

(84)- سورة الأعراف:آية 56

(85)- الزبيدي، باسم، مرجع سابق، ص18

(86)- الحنيطي، رشا عبدالله سالم،**(2009)**، **مدى فاعلية النقابات المهنية في عملية الإصلاح السياسي في الأردن**،رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية ، ص22

ومن أهم منظومات الفكر الاجتماعي والسياسي التي أسست لظهور عصر النهضة ما قدمه ميكافيللي (1469– 1527) فيما يتعلق بمفهوم الإصلاح، وقد رأى ميكافيللي أن الكنيسة هي من قاد أوروبا إلى حالة الضعف والفساد ، أما المنهج المطلوب لتغيير وإصلاح هذا الحال حسب ميكافيللي، فهو المنهج القائم على الفصل التام بين الدين والسياسة، وتقديم الغاية على الوسيلة والارتقاء بالسياسة. وقد عزز هذه الممارسات الإصلاحية بروز مبدأ الفصل بين السلطات (Separation Powers) الذي تبلور من خلال المفكر مونتسكيو بعد أن سبقه أرسطو، وشيشرون ،ومارسيليو، ولوك، وقد رأى هؤلاء أن "السلطة مفسدة. " لذا؛ فإن فصلها إلى مؤسسات متميزة، يصبح أمراً ضرورياً لصيانتها من التسلط.

اما تطورات القرن الثامن عشر، فقد كانت ذات أهمية خاصة في سياق تطور مفهوم الإصلاح، وذلك في ضوء التغيرات الجوهرية العميقة في أوروبا والولايات المتحدة لصالح مفاهيم الحرية والعدالة. فالثورات التي عصفت ببلدان الغرب، تمخضت عنها نظم سياسية واجتماعية واقتصادية تقوم على مبادئ القانون والسيادة الشعبية والحرية الفردية، الأمر الذي تجسد بصيغة الديمقراطية القائمة على مبدأ " حكم الشعب من الشعب وللشعب " .

ومع أن هذه التطورات والإسهامات استطاعت أن تؤسس لشرعية الإصلاح، إلا أنها فتحت مجالاً واسعاً أمام النزعات المتباينة فيما يتعلق بإحداث الإصلاح. **النزعة الأولى:** رأت الإصلاح من زاوية التغيير الثوري، **والنزعة الثانية** المنطلقة من زاوية التغيير التدريجي والبطئ . أما النزعة الأولى المنطلقة من زاوية التغيير الثوري فهي ما قام به كرومل من تجريد الملك تشارلز الأول من سلطاته وإعطائها للبرلمان، وبذلك شيد اللبنات الأولى للديمقراطية، إذ حول البرلمان

من مؤسسة داعمة للسلطة الملكية إلى مقيدة لها.[87] ومع استمرار حالة الجدل بين التيارات والمدارس الفكرية المختلفة، فقد استمر إدخال الإصلاحات على النظم السياسية المختلفة للوصول إلى نظام سياسي يتسم بالشرعية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

وبناء على ما سبق سوف يتم التطرق لنظريات الإصلاح للوصول إلى صيغة معرفية حول ما يدور على الساحة السياسية من مفاهيم وآفاق إصلاحية.

نظريات الإصلاح

أرتبط مفهوم الإصلاح بالكثير من القضايا والمفاهيم السياسية والاجتماعية التي حظيت بالاهتمام عبر الزمن، كالحرية، والعدالة، والثورة، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وكذلك مفاهيم التحديث، والتطور، والتنمية، وغير ذلك من المفاهيم التي شغلت المجتمعات الإنسانية كلها. وهذا الارتباط أدى إلى التنوع في النظريات المفسرة له من حيث منطلقاتها، وقدرتها التفسيرية لكيفية تحقيقه، والأطراف المعنية به، والقادرة على إنجازه. ومن هذه النظريات ما يرتكز على مقدمات أخلاقية أو دينية، ترى في الإصلاح أمراً معنوياً يرتبط بالفضيلة وحسن الخلق والإستقامة. ومنها ما يرتكز على منطلقات قانونية ونظمية تنطلق من اعتبار الإصلاح كعمليات (process)، الهدف منها تعزيز القدرة لدى المؤسسات على تطبيق النظم والقواعد والقوانين لضبط الأداء وتحسين الفاعلية، ويصبح الإصلاح في هذه الحالة رديفاً لمحاربة الفساد ومقاومته، ويقاس مدى النجاح في تحقيقه بدرجة النجاح في مقاومة الفساد وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة.

---

[87]- الحنيطي، نفس المرجع ، ص26

أ – النظريات البنيوية (Structure Theories)

ظهرت هذه النظريات في العلوم الإجتماعية، وبخاصة بين علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وذلك من ضوء الاعتقاد بأن من الصعب للحقائق الإمبريقية أن تدعم التفسيرات الثقافية للتغييرات التي تحدث في المجتمعات. والمقصود بالعوامل البنيوية تلك العلاقات والتراكيب والسياقات المادية التي تتم في إطارها العمليات المجتمعية، كالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والادارية. وعلى الرغم من أن هذه العوامل تتأثر بالموروث التاريخي والثقافي ومنظومات القيم والعقائد، فإنها تبقى على قدر كبير من القوة يمكنها التأثير العميق في ملامح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فالتراكيب البنيوية، كالقوانين، ونظام الحكم مثلاً لدى أصحاب هذا الرأي، هي أعظم أهمية في تحديد نوع المشاركة السياسية في بلد ما من تلك التي تتركها المعتقدات الدينية او الأصول الثقافية لذلك البلد.

ومن بين النظريات البنيوية ما يتعلق بالإصلاح نظرية الدولة الريعية (Rentier State) التي تنبثق من مسوغات مفادها أن الاقتصاديات السياسية للنظم والكيانات هي التي يمكن على أساسها تفسير وجود الديمقراطية أو غيابها، ومن ثم مدى الإصلاح ونوعه، وترتكز هذه النظريات في ذلك على تحليل بنية موارد الدولة واتجاهاتها، وطرق استخدامها من قبل القادة في دعم سلطاتها وسيطرتهم على الحكم.[88] أما الريع، فهو بمثابة الأموال والعوائد التي تأتي للدولة من بيع الثروات الطبيعية كالبترول والغاز، ومن المساعدات الخارجية. ومن الدول المعتمدة على المساعدات الخارجية لافتقادها للموارد الطبيعية الأردن.

---

[88]- الزبيدي، باسم، مرجع سابق، ص 28

في البداية اعتمدت المملكة الأردنية على الإعانات التي تقدمها بريطانيا، ومن ثم استطاعت إقناع الولايات المتحدة والدول العربية المحافظة بالدور الحيوي الذي يؤديه الأردن في الحفاظ على الأمن الإقليمي، وقد نتج عن ذلك فيض من المساعدات الخارجية من قبل هذه الدول، وهو ما مكَن النظام الأردني من صرف مكافآت سمحت له ببناء قاعدة دعم داخلية صلبة. وابتداء من العام 1980، أعلنت الولايات المتحدة عن وقف رزمة المساعدات الاقتصادية إلى الأردن بعد ان رفض الملك حسين الانضمام إلى مصر في التوقيع على معاهدة سلام مع إسرائيل، وفي نفس الوقت حولَت دول الخليج المساعدات من الأردن إلى العراق لدعم حربه ضد إيران. وفي العام 1989 أضطر الأردن للتخلف عن الإيفاء بديونه الخارجية ولجأ إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بشروط قاسية.

ولقد أدت الانخفاضات المقصودة في الإعانات النفطية والغذائية إلى توترات في مدينة معان الجنوبية وهي مركز التأييد التقليدي للحكم الهاشمي، وطالب مثيرو الشغب وقف إجراءات التقشف واستقالة الحكومة وإجراء انتخابات نيابية جديدة، مما اضطر الحكومة الأردنية للعمل على محاولة استعادة الدعم الامريكي من خلال أهمية الأردن السياسية والإستراتيجية.

من هنا، نستخلص أسوأ تبعات الدولة الريعية، حيث التأرجح ما بين الضغط الخارجي والضغوطات الداخلية المناهضة للسياسة التبعيةمن جهة، والنخب السياسية المستفيدة من التبعات والمعيقة لكل إصلاح يخدم الدولة والشعب من جهة أخرى.

ب – النظريات الثقافية(Cultural Theories)

تعود الجذور التاريخية للتفسيرات الثقافية إلى المفكر الفرنسي مونتسكيو، الذي اعتقد أن النظم السياسية يقابلها على الدوام منظومات ثقافية وقيمية مختلفة، وأن هناك علاقة بين الأنماط

الثقافية للمجتمعات وأنظمة الحكم. وقد أكد هذه المنطلقات منذ ذلك الحين كتاب آخرون مثل: جابرئيل ألموند، وسيدني فيربا، وصموئيل هانتغتون ، الذين قدموا تفسيرات ثقافية وتاريخية لكثير من القضايا، ويعد المدخل الثقافي أداة جوهرية لتحليل قضايا معقدة مثل النظام السياسي، والهوية الجماعية، والبيئة السياسية، وذلك في فهم وتقييم كيف ومتى تصبح الأنظمة السياسية أكثر قرباً أو بعداً عن الديمقراطية.[89]

وعلى الرغم من عدم قدرة الثقافة السياسية في بعض الأحيان على تفسير قضايا مهمة في المجتمعات كالديمقراطية، إلا أنها قادرة على تفسير طريقة إتخاذ القرارات، وكيفية عمل المؤسسات بهذه القرارات، والطريقة التي يتم فيها تقييم تأثير السياسات العامة على الافراد والجماعات. وقد بين جابرييل آلموند الطرق الخاصة بوضع خارطة لثقافة الأمة السياسية، وذلك بوصف توجهات المواطنين على المستويات الثلاثة للنظام السياسي : وهي النظام، والعملية السياسية، والسياسة.

فعلى مستوى النظام، يتم الاهتمام بوجهات نظر المواطنين والقادة المتعلقة بالقيم والانظمة التي تجعل النظام السياسي يتماسك، وبطريقة انتخاب القادة وانصياع المواطنين للقانون، وكيف يجب أن يكون هذا الانتخاب وهذا الانصياع. أما على مستوى العملية السياسية، فينصب الاهتمام على ميول المواطنين للمشاركة في العملية السياسية: مثل التقدم بمطالب، والانصياع للقانون، وتأييد بعض الجماعات ومعارضة جماعات اخرى، والمساهمة بمختلف الصور. وعلى المستوى

---

[89]- الزبيدي، باسم، مرجع سابق، ص34- 35

السياسي، ما هي السياسات التي يتوقعها المواطنون والقادة من الحكومة، ما هي الاهداف التي يجب وضعها، وكيف ستحقق.[90]

هذا التنوع في التفسيرات النظرية أدى الى التنوع في فهم ما يحدث على الساحة السياسية للانظمة المختلفة، مما أدى الى وضع السياسات والتوجهات المناسبة، وغير المناسبة أحياناً، للمواطنين والنظام. ومع ذلك تبقى النظريات السياسية الملاذ الاخيرلفهم ما يحدث وما سيحدث للنظم السياسية.

---

[90]- آلموند، جابرييل، (1998)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**،ترجمة: هشام عبدالله، الاهلية للنشر والتوزيع،المملكة الاردنية الهاشمية ، ط1،ص69

المبحث الثاني

معيقات الإصلاح السياسي

يعتبر الإصلاح نهج واسلوب حياة ، يرسم صوراً مشرقة وآمال وأحلام الكثيرين بالعيش بأمان وسلام؛ إلا أن زيادة تردي الأوضاع يدفع بالكثير بالمطالبة بالإصلاح، سواء كان إصلاحا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، وعلى النقيض من ذلك، هناك من يعمل على عرقلة مسيرة الإصلاح لامتلاكهم وسائل التأثير وأسباب القوة.

فالطبقات البرجوازية والنخب السياسية وغيرهم من أصحاب النفوذ لا بد من أن يقاوموا أية إصلاحات أو تغيرات تؤثر في اوضاعهم ومكاسبهم، ومن ثم الدخول في صراع مجتمعي قد يأخذ شكل العنف أحياناً، وقد يعمل على زعزعة استقرار النظام السياسي.

كما تواجه عملية الإصلاح السياسي في الدول العربية خاصة، تحديات كبيرة تتعلق بداية بطبيعة النظم السياسية في البلدان العربية، ومن ثم بطبيعة المجتمع العربي، ومستوى الثقافة السياسية والوعي، ودور الجانبين بعملية ترسيخ المسيرة الديمقراطية، وذلك من خلال القيام بتعديلات جوهرية ليس فقط في بنية النظام السياسي نفسه، ولكن في بنية المجتمع بمؤسساته كافة، وكذلك في جوهر الثقافة السائدة.

كما ويمكن أعتبار معيقات الإصلاح كثيرة ومتنوعة وأن كانت تختلف من مجتمع لآخر، إلا أنه يمكن تلخيص أبرز المعيقات التي يمكن أن تحد من اندفاع حركة الإصلاح ولا سيما في مجتمعات العالم الثالث على النحو التالي :

أولاً: العوامل السياسية

تتعدد العوامل السياسية التي تشكل عقبة في طريق الإصلاح ومنها :تركيز السلطة، وهو من العوامل المهمة في إثارة الصراع السياسي، وذلك بعد أن فقد الفصل بين السلطات بريقه، بتدخل الحكومة في كل مجالات الدولة، سياسياً وأمنياً وعسكرياً، وسيطرة الحكومات على القرار في جميع الشؤون التي تتعلق بحياة الناس ومستقبلهم، أو من خلال تغول إحدى السلطات على الأخرى، وانعدام المساءلة بجميع أشكالها الدستورية والقانونية والأخلاقية.

وقد ترافق ذلك مع غياب قواعد واضحة ومستقرة للعمل السياسي وللتقاليد الديمقراطية، وطغيان الاعتبارات الشخصية في مختلف المجالات والمستويات، مما أدى إلى عدم تداول السلطة بطريقة سلمية، وتهميش المعارضة بل وإلغاء دورها كلياً، أو بمعنى آخر عدم وجود معارضة سياسية منظمة وفاعلة، رغم العديد من التيارات والقوى والتنظيمات السياسية على الساحة العربية، والتي لا ترتقي إلى مستوى الأحزاب السياسية الموجودة في الأنظمة الديمقراطية. ويمكن أعتبار عجز الانظمة السياسية عن استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة خاصة الشباب والمرأة، وانعدام الحوار مع قطاعات واسعة من المجتمع، إلى فقدان هذه القطاعات الثقة في جدوى العمل السياسي، والتشكيك في جميع جوانب وأشكال الأداء العام للدولة، بما في ذلك التشكيك في شرعية الأنظمة السياسية نفسها.

كما أن غياب فعالية مؤسسات المجتمع المدني وضعف أدائها ودورها في عملية الإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية في البلاد، من أهم معضلات الإصلاح ومعيقاته. ويعتبر تغلغل الفساد في أجهزة الدولة، من أهم ما يهدد المصالح المشروعة للناس، ويعمل على فتح الأبواب

لخصوم الإصلاح والديمقراطية، للتأثير في تشكيل السلطة التشريعية وتطويعها بصورة أو بأخرى، والالتفاف على سلطاتها الرقابية وشلَها، ويتحقق ذلك عندما تتمكن الحكومة من فرض سيطرتها على العملية الإنتخابية، وتنجح في تعيين أكثرية أعضاء مجلس النواب، أو ضمان ولائهم لها من خلال انتخابات صورية أتقن ادارتها المفسدون. وهناك طبقة عنيدة من النخب السياسية والبيروقراطيين، ممن يخشون انتقال دولهم من النظام الريعي القائم إلى آخر يعتمد على الجدارة والمنافسة، حيث يرون أن من شأن الإصلاح أن يقضي (وإن بصورة تدريجية) على الامتيازات التي حازتها على مدى فترة طويلة من الزمن في مقابل ولائها للنظام، وبالتالي، لم تقف تلك الطبقة بشكل حازم ضد جهود الإصلاح في حد ذاتها، بل وعارضت أيضاً سياسة النظام الإصلاحية.

كما أن التأكيد على زيادة دور المواطن لا يعني ببساطة المشاركة من أجل المشاركة. ذلك أن أحد أهداف مشاركة المواطن هو فتح الأنظمة السياسية التي أضحت متصلبة بفعل اسلوب صنع القرار المؤسسي corporatist والإدارة البيروقراطية، والثالوث المكون من التجارة والعمل والحكومة، وتوسيع نطاق إشراك المواطن في السياسة هو طريقة تضمن استجابة الحكومات لمدى اوسع من المتطلبات السياسية، بمعنى أن تحصل هذه المطالب على اهتمام عادل من الحكومة وأن تطور قدرة الحكومة على التعامل مع جميع الحاجات الاجتماعية.[91]

ومن أهم العوامل السياسية التي تعيق الإصلاح قيام الحكومة وأجهزتها بالإنتقاص من استقلالية القضاء، وفي هذه الحالة يصبح القضاء أو بعض مواقعه المؤثرة، وسيلة لتحقيق مآرب الحكومات، التي لا تتورع أحياناً عن استخدام سلطة القضاء للتنكيل بخصومها، ومن الطبيعي أن

---

[91]- دالتون، رسل جيه، (1996)، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، دار البشير،عمان- الأردن،،ط1،ص277

تفرز هذه الحالات، مجموعات من المستفيدين من مواقع السلطة والنفوذ، يتم التعامل معهم عادة باعتبارهم من دعامات السلطة، وتفتح لهم الأبواب للعبث بالمال العام. [92]

هذه السلطة وهذا النفوذ يقودان إلى ما يسمى بالاستبداد، بمعنى توظيف السلطة على اساس رغبة فرد او مجموعة مستبدة. والاستبداد يضحي بالإنسان ويقضي على الأمن والاستقرار، ذلك سيواجه في النظام الاستبدادي او النظام الذي تحدده رغبة فرد أو جماعة، شريحتين لا أكثر. إحداهما الغالبية العظمى من الناس وسوادهم، وهم الذين يتحاشون الصدام حفاظاً على حياتهم، ويبتلى هؤلاء بالذل والإزدواجية. وحين يسخط هؤلاء على النظام والسلطة الموجودين- أي النظام القائم على شخص أو مجموعة – فإنهم يلجؤون إلى التملق والرياء، كي يحافظوا على أمنهم الشخصي، وهكذا يتكون مجتمع فاقد للهوية أو أن هويته ستكون مشوهة وممزقة، ولن يكون بوسع أبنائه القيام بأي شئ. وتتمثل الشريحة الأخرى بأولئك الذين تتولد لديهم دوافع الكفاح فيتحولون إلى قوى ضاربة، حيث أن المعارضة حين تعجز عن التصريح بوجهات نظرها في إطار نظام أو قانون فإن الشعور بالإحباط سيتملكها، وسيتحول المرء حينئذ إلى ذليل متملق يضحي بكامل إرادته كي يمرر معاشه اليومي، أو أنه سيلتجئ إلى الوسيلة التي لجأت إليها السلطة المستبدة ذاتها، بمعنى ان القوة ستجابه بالقوة، وحينها ربما جر هؤلاء المجتمع إلى العصيان والتمرد، ونجحوا في إسقاط النظام ووصلوا بدورهم إلى السلطة. وحيث أنهم لم ينشؤوا في أجواء الحرية فسيفتقدون رحابة الصدر الكافية، وسيفرضون على البلاد لوناً آخر من الاستبداد.[93]

---

[92]- العناني، جواد وآخرون، (2006)، **متطلبات الإصلاح في العالم العربي**، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان،، ط1، ص.ص 145-146

[93]- خاتمي، محمد، (2004)، **التنمية السياسية التنمية الاقتصادية والأمن**، دار الفكر، دمشق ، ط2، ص.ص 60- 61

من هنا، تحتاج الدولة الى أسس للتنظيم، حذراً من الفوضى وعرقلة مسيرة الإصلاح، ويتمثل ذلك في التمسك بالقانون، ويمكن أن يعارض المرء قانوناً ما، وهذا من حقه لكن لا يحق له أن يخالفه طالما أنه قانون، وهذا هو سر التقدم والتنمية.

ثانياً: العوامل الثقافية

تؤدي العوامل الثقافية دوراً بارزاً في تبني الإصلاح ودفع مسيرته إلى الأمام، أو العكس بوقف عملية الإصلاح وإعاقتها، ذلك أن تركيبة المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الإصلاح سلباً أو إيجاباً، إذ تشكل البنى التقليدية القبلية في المجتمعات العربية أحد أهم المعوقات التي تواجه الإصلاح السياسي والتغيير، نتيجة لتحكم الأطر القبلية أو ما يسمى القبيلة السياسية العديد من التفاعلات السياسية في المجتمعات العربية.

ويساعد على ذلك ضعف الثقافة الديمقراطية لدى المواطنين، والافتقاد للعديد من القيم الديمقراطية اللازمة لصياغة أسس البناء الديمقراطي وترسيخه في الدولة، والتحول نحو الديمقراطية العصرية، على اعتبار أن الديمقراطية هي أسلوب حياة وسلوك بشري متحضريحكم تصرفات الأفراد فيما بينهم.

وتُعد المواطنة (Citizen Ship) أساس الانتماء الذي أكد على الوطنية، فالمواطنة انتماء إلى تراب تحدده حدود جغرافية، وكل من ينتمون إلى ذلك التراب مواطنون يستحقون ما يترتب على هذه المواطنة من الحقوق والواجبات التي تنظم بينهم سائر العلاقات، كما تنظم العلاقة بينهم وبين نظامهم السياسي والاجتماعي.وتخضع هذه العلاقة في معظم الأحيان لمقاييس النفع والضرر، انها رابطة ترابية " جغرافية " نفعية لأنها تقوى بمقدار ما يتحقق من نفع لشركاء التراب الواحد، والإنسان في هذا المقام، تقوى مواطنته بكل ما يوجد حوله فوق تراب وطنه من

مخلوقات وموجودات وحتى الحيوانات، والطيور، والأشجار، والحجارة.. وجدير بالقول أن فهم هذا المصطلح لا يرتبط بقائد او سلطان أو حاكم، لأن المواطنة ترتبط بوطن وليس بشخص أو منصب أو سلطة، وتعطي للمواطن " أنسنته " أي صفة الإنسانية.[94]

ومن هنا، فإن ضعف المواطنة أو غيابها يشكل معضلة حقيقية لمسيرة الإصلاح السياسي، فالإصلاح يحتاج لثقافة جديدة تخلق روح المواطنة والانتماء إلى الدولة. ويمكن القول: أن المواطنة الصالحة هي طريق الإصلاح الحقيقي.

ثالثاً: العوامل الإقتصادية

يمكن أعتبار الأزمات الإقتصادية مثل قلة الموارد وضعف الإمكانيات، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وإنتشار الفقر والأمية والبطالة، والزيادة السكانية المرتفعة، وعمليات الخصخصة غير مدروسة، من أهم العوامل المعيقة لمسيرة الإصلاح، على اعتبار أن أمتلاك الدولة للمقدرة الاقتصادية يحول دون وقوعها ضمن دائرة التبعية الأحادية، التي تؤدي بالضرورة إلى تبعية سياسية .

ويمكن القول: إن معظم الدول التي تتميز بمستوى اقتصادي مرتفع نسبياً، تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي، يعود إلى ما توفره الدولة إلى مواطنيها من رفاهية العيش. كما أن توازن ميزان مدفوعات الدولة يجنبها تدخل هيئات التمويل الدولية في شؤونها الداخلية، ومن ثم فإن الصعوبات الاقتصادية كانت مسؤولة عن إعاقة خطط الإصلاح في بعض الدول مما يؤثر سلباً

---

[94]- ناصر، ابراهيم، (2003)، **المواطنة**، مكتبة الرائد العلمية،عمان – الاردن، ، ط1 ، ص.ص 45 - 46

في الاستقرار السياسي، وإعاقة الإصلاح تكون من خلال ما تقوم به بعض الدول من رسم الخطط ووضع مشاريع تعلم مقدماً أن تنفيذها يفوق طاقتها المالية والفنية. [95]

والتعامل السيء في شبكة التخطيط الاستراتيجي على المدى البعيد، يؤدي إلى عدم قدرة الدول على التنبؤ والتعاطي مع الكوارث والأزمات الاقتصادية والسياسية، وبالتالي عدم القدرة على تطبيق الإصلاحات المرجوة. وإشكالية العلاقة بين القطاع العام والدولة والمجتمع على أساس أن القطاع العام هو الركن الأساسي لتوزيع الريع، وإشكالية معقدة في المجتمعات العربية، إذ أن إصلاح هذا القطاع يعني تغيير العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع وتقليص امتيازات السياسيين وزعماء القبائل.

وعلى الرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول مثل الهند، إلا أن ذلك لم يكن مبرراً لغياب الإصلاح والعدالة والحرية وتصنيفها من الدول الديمقراطية الاكثر شعبية في العالم، على اعتبار أن الديمقراطية نهج وسلوك حياة، في التعليم والاقتصاد والثقافة وليس في السياسة فقط، وتُعد الهند من أقوى الدول أكاديمياً، وذلك بفضل مساعي الحكومة نحو خلق حالة من التوازن بين الخيارات كافة (تعليم وسياسة واقتصاد)، فالديمقراطية والإصلاح لا يعرفان تعصبا أو تجزئة أو شغبا أو عنفا، كما في بلد سخر بالتعددية مثل الهند.

---

[95]- دويدار، أحمد، (1958)، **التخطيط الاقتصادي**، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط1، ص174

المبحث الثالث

الإصلاح السياسي في الأردن (2011– 2000)

لا يمكن فهم أبعاد عملية الإصلاح السياسي في الأردن دون الأخذ بالاعتبار التهديدات الخارجية والمحلية التي واجهها ويواجهها النظام السياسي الأردني الحديث، إذ لطالما كانت المملكة الأردنية الهاشمية محاطة بالمخاطر. فضلاً عن ذلك، فإن الموقع الجغرافي للأردن جعله دائماً في دائرة مد وجزر الجيوسياسات الإقليمية. ومن هذا المنطلق، يجب النظر إلى الإصلاح السياسي على خلفية النضال المستمر الذي تخوضه المملكة لتعزيز وضعية النظام السياسي الحالي، والحفاظ على استقرار البلاد، في ضوء التهديدات التي تواجه سلطتها.

ويمكن الجزم بأن تأخير الإصلاح الحقيقي في الأردن تبلور من خلال ثلاثة عوامل أساسية: أولاً : من خلال الوضع الإقليمي الذي أتسم بعدم الاستقرار النسبي، مما أدى إلى اعطاء الأولوية للاعتبارات الأمنية والاقتصادية قبل الإصلاح السياسي . وثانياً : معارضة ليس لديها النية للدفع باتجاه التغيير. وأخيراً قاعدة دعم تؤمن بأن الدور المركزي وغير المتنازع عليه للنظام الملكي يصب في مصلحتها. وتُعد الاصلاحات في ظل حكم الملكين حسين وعبدالله الثاني تهدف إلى استقرار النظام وتعزيز الانفتاح في النظام السياسي. فقد حققت عملية الإصلاح التي أطلقها الملك حسين في أواخر الثمانينات وواصلها الملك عبدالله الثاني بعد توليه السلطة في العام 1999، نتائج إيجابية.

فالأحزاب السياسية في الأردن أصبحت شرعية ومرخصة، كما أن الإنتخابات أصبحت اكثر تنظيماً فضلاً عن المباشرة بإصلاحات اقتصادية مهمة. فأطلقت العديد من المبادرات وشكلت الكثير من اللجان، غير أن التغيير الفعلي لم يأت منسجماً مع الخطاب السياسي للنظام الحاكم.

"حيث غابت المشاركة الشعبية والانفراد في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، أثر كثيراً في تراجع الاداء العام، وفقدان الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، بالإضافة الى عوامل واسباب اقتصادية ومالية داخلية أخرى. وعدم وفاء بعض الحكومات العربية بالتزاماتها المالية التي تقررت للأردن في قمة بغداد عام 1978، في الوقت الذي زادت فيه اعباء الدفاع، وكانت النتيجة الحتمية لذلك كله تفجر الأزمة السياسية والاقتصادية عام 1988، التي مست معظم فئات الشعب الأردني وأنشئت حالة من التوتر عمت بقية انحاء المملكة ".[96]

وقد شكلت هذه الاحداث نقطة تحول هامة في الأوضاع العامة في البلاد، وكانت بداية مراجعة شاملة للسياسات، حيث قرر الملك الحسين الاسراع في استئناف الحياة النيابية التي انقطعت بعد قرار فك الارتباط بالضفة الغربية في 31 تموز عام 1988. وأجريت الانتخابات العامة في اواخر عام 1989 فتحقق بذلك قيام الركن الأول في صرح البناء الديمقراطي وبدأت مرحلة التحول السلمي نحو الديمقراطية.[97]

واستكمالا لمسيرة البناء الأردنية وتعزيزاً لها أصدر الملك الحسين توجيها سامياً بتشكيل لجنة ملكية **لصياغة ميثاق وطني**، يرسي قواعد العمل الوطني العام ويحدد مناهجه، ويضع نواظم عامة لممارسة التعددية السياسية، بما يضمن استمرار مسيرة التقدم الوطنية والتحول الديمقراطي في البلاد ويجنبها التعثر والتراجع.[98]

ومع ذلك، فإن المعادلة تختلف على أرض الواقع، إذ يقوم النظام بتعليق عملية الإصلاح السياسي، أو إلى قلبها، كلما رأى أن قمع الحريات المدنية والسياسية سيضمن حماية الاستقرار.

---

[96]- **الميثاق الوطني الاردني**، ص 6- 7

[97]- الميثاق الوطني الاردني ، ص 7

[98]-المصدر نفسه، ص.ص 7 - 8

لقد تم تقويض عملية الإصلاح بعد انطلاق المحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 (والذي أنضم خلاله الفلسطينيون إلى وفد فلسطيني – أردني مشترك)، حيث أكد الملك الحسين على الدور السياسي الذي يلعبه الأردن في المنطقة أولاً، وإبطال التهديد الإسرائيلي بتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية ثانياً، وإعادة إحياء العلاقات مع الولايات المتحدة ثالثاً، بالإضافة إلى ضمان تجدد المساعدات الأمريكية للأردن.

وسعى النظام الأردني علناً إلى الحصول على تعهدات بتخفيض الدين والحصول على مساعدة خارجية واستثمارات خارجية في الأردن، للخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة، وذلك مقابل توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، غير أن الموقف الرسمي الأردني هذا تعارض بشكل ملحوظ مع موقف الشعب، لذلك قام النظام بسلسلة من الإجراءات للتخفيف من تأثير المعارضة، من خلال تعديل قانون الانتخاب رقم (22) لسنة 1986، وقسمت المملكة وفق هذا النظام إلى عدد من الدوائر، كل دائرة لها عدد من المقاعد، و يحق للناخبين أن يختاروا عدد مرشحين يتناسب مع عدد المقاعد في دائرتهم.

وفي آب 1993، تم تعديل القانون بقانون الصوت الواحد بما يجبر الناخب على اختيار مرشح واحد، بغض النظر عن عدد المقاعد في الدائرة. كما أصدر النظام مرسوماً في العام 1997 بتعديل قانون الصحافة رقم (27)، بما ينص على رفع قيمة الرأسمال الأدنى للصحيفة، وتشديد العقوبات على انتهاكات القانون، وتوسيع لائحة المحظورات على مضمون الصحف.[99]

من جهة أخرى، عادت معاهدة السلام مع إسرائيل على النظام الأردني بمكاسب مهمة، بالرغم من المعارضة التي اثارتها داخل الأردن، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأردن حليفاً استراتيجياً

---

[99]- شقير، خوليا، (2006)، **الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد**، سلسلة الشرق الأوسط للدراسات، واشنطن، ، ص10

من خارج حلف الناتو وألغت ديونه، ورفعت مستوى المساعدات تدريجياً؛ مما جعل الأردن خلال أقل من قرن رابع أكبر دولة تتلقى المساعدة الاقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة، كما أصبح الأردن من الدول الأولى في المنطقة التي توقع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي.(100)

لا شك في أن التأييد الشعبي المستند إلى حكمة الملك الحسين رحمه الله، وقدرته على الاختيار والبلد المستقر من الناحية السياسية مثلت قاعدة قوية لبداية مرحلة جديدة في تاريخ الأردن، غير أن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها الدولة بقيت كأهم التحديات التي تواجه الملك عبدالله الثاني. وقد برزت مظاهر الأزمة الاقتصادية الأردنية في عام 1999 من خلال ارتفاع نسبة البطالة لتصل إلى حوالي 14 في المئة من السكان القادرين على العمل.(101)

وطبقاً لمراكز الأبحاث الأردنية، فإن أكثر من ثلث السكان يعيشون تحت مستوى الفقر، علاوة على المديونية التي تزيد عن 1،8 بليون دولار، منها نحو 8،6 بليون دولار ديون خارجية، و3،1 بليون دولار ديون داخلية، فضلاً عن الديون العسكرية، وهي مديونية ضخمة إذا ما قورنت بتعداد سكان الأردن البالغ نحو 5،4 مليون نسمة في العام 1999.(102)

والجدير بالذكر أن محاولات الإصلاح في الأردن بدأت قبل مرحلة الربيع العربي 2011، ولكن قد لا يكون الإصلاح كافياً بنظر بعض الأفراد، وهذا طبيعي، لأن الإصلاح يتسم بالتدرج، كما يُعد الإصلاح ضرورياً في الأردن وبشكل كبير، وذلك لمواجهة التحديات والأزمات المتلاحقة كالأزمة الاقتصادية، وأزمة الثقة بين الدولة والمجتمع، وأزمة الهوية، وأزمة المشاركة السياسية.

---

(100)- المرجع السابق،ص 10

(101)- دائرة الاحصاءات العامة، (2006)، **معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة 1998- 2007**، التقرير السنوي 2006

(102)- دياب، أحمد، (1999)، **الخلافة الأردنية الجديدة: التطورات والتحديات**، مجلة السياسة الدولية، يناير ، العدد 135، ص165

والأهم من كل ما سبق، أن الأردن يؤثر ويتأثر على أعتبار أنه جزء من الأمة العربية حسب نص الدستور الأردني في المادة الأولى (المملكة الأردنية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شئ منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي). [103]

وهذا ما دفع بالملك عبدالله الثاني للإسراع بعملية الإصلاح نظراً للظروف المحيطة (الربيع العربي) وبالفعل، فقد تعهد الملك عبدالله الثاني ومنذ اعتلائه العرش في شباط 1999، بإكمال مسيرة الإصلاح التي بدأها الملك حسين رحمه الله. فقد أكد الملك عبدالله خلال افتتاح جلسة البرلمان في تشرين الثاني 1999، أن مسيرة الديمقراطية في الأردن ستظل خياراً وطنياً ثابتاً، فضلاً عن وتدعيم الوحدة الوطنية، والتركيز على الإصلاح الاقتصادي، خاصة مسألة جذب الاستثمار الخارجي، وزيادة الصادرات.[104]

كما أحاط الملك عبدالله نفسه باختصاصيين اقتصاديين، وبعد عامين من تسلمه العرش، جدد الملك مشروع الأردن المشترك مع صندوق النقد الدولي، وأطلق إصلاحات كان من شأنها أن تقود الأردن إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في العام 2000.[105]

ومن منطلق التكاملية والخلية الواحدة في تحليل عملية الإصلاح السياسي في الأردن سيتم التطرق وبشكل موجز للوزارت المكلفة بحمل عبء المسؤولية مع جلالة الملك عبدالله الثاني، للوصول إلى صيغة منطقية حول ما حدث من اختلالات وانجازات دفعت مسيرة الإصلاح السياسي وأعاقتها.

---

[103]- الدستور الأردني، المادة(1)، ص5

[104]- كتاب التكليف السامي لعبد الرؤوف الروابدة 4 آذار/مارس 1999http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/161.html/

[105]- شقير، خوليا، مرجع سابق، ص11

جدول رقم (1) : الحكومات الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني

الرقم	الحكومة	تاريخ التكليف
1	عبد الرؤوف الروابدة	1999/3/4
2	علي أبو الراغب	2000/6/19
3	علي أبو الراغب الثانية	2002/1/14
4	علي أبو الراغب الثالثة	2003/6/20
5	فيصل الفايز	2003/10/22
6	عدنان بدران	2005/4/5
7	معروف البخيت	2005/11/24
8	نادر الذهبي	2007/11/22
9	سمير الرفاعي	2009/12/9
10	سمير الرافاعي الثانية	2010/11/22
11	معروف البخيت الثانية	2011/2/1
12	عون الخصاونة	2011/10/17
13	فايز الطروانة	2012/4/27

المصدر: موقع جلالة الملك عبدالله الثاني

البداية كانت مع حكومة عبد الرؤوف الروابدة، وفي كتاب التكليف الأول لرئيس الوزراء شدد الملك على تشجيع الديمقراطية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتقوية الجهاز القضائي، وتشجيع حرية التعبير، وتعزيز دور وسائل الإعلام في تشجيع حرية التعبير.[106]

ومع حرص الملك على تسريع وتيرة التغيير والإصلاح، لم تستطع حكومة الروابدة القصيرة القيام بما أوكل إليها من مهام، ومن المآخذ على الحكومة أنها تقاعست في تغيير قانون الصحافة والمطبوعات. مما شكل معضلة في تشجيع حرية الصحافة.[107]

بعد ذلك كلف الملك عبدالله الثاني، علي أبو الراغب لرئاسة ثلاث حكومات متتالية ، حيث كانت توجيهات الملك في شأن الإصلاح السياسي أقوى، من خلال مطالبة الملك للحكومة الجديدة بتفعيل نص دستوري، يدعو إلى المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، بغض النظر عن أصلهم، والتعددية السياسية، وسن قانون انتخاب عصري يمنح الجميع فرصة المنافسة الحرة والنزيهة لتمثيل مختلف قطاعات المجتمع بكل الوانه السياسية والثقافية، وتحرير الاقتصاد من القيود التي تعيق نموه وأزدهاره.[108]

وعلى الرغم من الإنجازات الاقتصادية التي حققتها حكومة ابو الراغب وتسريع عملية الإصلاح الاقتصادي، إلا أن المسار الإصلاحي السياسي تعثر وتم تقويضه، وذلك بسبب الضغط الإقليمي بعد انهيار عملية السلام الفلسطينية- الإسرائيلية، وفي ظل تنفيذ المخطط الأمريكي لشن حرب على العراق. إذ أدت المخاوف الأمنية إلى فرض قيود على النشاط السياسي، وذلك من خلال تأجيل الانتخابات البرلمانية الأردنية التي كانت مقررة في ال2001، وفي الوقت الذي كان

---

[106]- كتاب التكليف السامي لعبد الرؤوف الروابدة، مرجع سابق

[107]- الشريف، نبيل،(2008)، **المجتمع هو المستفيد من حرية الصحافة**، موقع سما الأردن ، http://samaalordon.net/more.asp?NewsID=7517

[108]- كتاب التكليف السامي لعلي أبو الراغب 19 حزيران/ يونيو 2000 http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/163.html

البرلمان منحلاً (بين حزيران 2001 وحزيران 2003)، تم إقرار 211 مرسوماً وتعديلاً مؤقتاً، فقد تم حظر قانون التجمعات العامة في آب 2001، التجمعات العامة من دون موافقة خطية مسبقة من الحكومة.[109]

كان الهدف من كثير من القوانين ال211 التي أقرت تحرير الاقتصاد الأردني أكثر. فقد تم إدخال تعديلات على قانون الانتخابات (القانون رقم 34 للعام 2001)، حيث خفضت سن الاقتراع من تسعة عشر إلى ثمانية عشر عاماً، وزادت عدد النواب من 80 إلى 110، بما في ذلك كوتا من ستة مقاعد للمرأة، وغيرت حجم الدوائر الانتخابية من خلال زيادة عددها من 20 إلى 45.[110]

ومن خلال رؤية الملك عبدالله الشاملة للإصلاح السياسي والاقتصادي والتحديث، تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات شملت **مبادرة "الأردن أولاً"** عام 2002. وقد ناقشت المبادرة في القسم الخاص بالإصلاح السياسي خمس قضايا: 1- إمكانية إنشاء محكمة دستورية،2- صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية بهدف إنهاء حالة الانقسام بين الأحزاب السياسية من خلال تشجيع عمليات الدمج في ما بينها، 3- إدخال كوتا برلمانية للمرأة، 4- سن تدابير لمكافحة الفساد، و5- وضع قواعد تشمل العلاقات بين النقابات المهنية والدولة والمجتمع بصفة عامة.[111]

توالت الأحداث بتكليف فيصل الفايز تشكيل الحكومة الجديدة، وفي كتاب التكليف إلى فيصل الفايز، أوضح الملك أن التنمية السياسية بجميع جوانبها كانت على رأس قائمة الأولويات، ويجب

---

[109]- شقير، خوليا، مرجع سابق ص11

[110]- موقع التشريعات الأردنية- نظام المعلومات الوطني
http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?year=2001&no=34

[111]- http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/2136.html موقع جلالة الملك عبدالله الثاني

ان تشارك فيها كل القطاعات والقوى السياسية في المجتمع، وأن الإصلاح الاقتصادي يجب ان يترافق مع الإنفتاح السياسي.[112]

لقد كان الملك واضحاً في كتاب التكليف في شأن مجالات الإصلاح السياسي: نظام تعددي يضم النساء والشباب؛ وصحافة مسؤولة وحرة؛ ومكافحة الفساد؛ وإصلاحات قضائية؛ وقانون عصري للأحزاب السياسية والإنتخابات.[113] وكتدبير لتعزيز كل الأمور المتعلقة بالإصلاح السياسي، تم **إنشاء وزارة التنمية السياسية** باعتبارها أداة لإضفاء الطابع المؤسسي على رؤية الملك، وكلفت الوزارة بتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية على مدى خمس سنوات، وقد شملت هذه الأهداف: تعزيز الحريات العامة وحرية الصحافة، وتعزيز استقلال القضاء، وتمكين المرأة والشباب والأحزاب السياسية.[114]

وفي شباط 2005، قدم الملك مبادرة جديدة، كانت **الأجندة الوطنية** أول جهد في البلاد يقارب عملية الإصلاح السياسي الشامل، فقد كلف حكومة الفايز بصياغة برنامج وطني يجسد الرؤية الأردنية للإصلاح، ويحدد البرامج الإستراتيجية والسياسات الوطنية التي ينبغي أن يكون تحقيقها ملزماً لجميع الحكومات المتعاقبة.[115]

تشكلت لجنة الاجندة الوطنية من ممثلين عن الأحزاب السياسية، والبرلمان والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى الحكومة. وأعتمدت لجنة الأجندة الوطنية مقاربة شاملة للإصلاح، وتوصلت إلى إقرار مجموعة من التوصيات في سياق ثلاثة مجالات

---

(112)- كتاب التكليف السامي لفيصل الفايز
http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/166.html

(113)- المرجع السابق

(114)- موقع وزارة التنمية السياسية الأردنية-http://www.jordanpolitics.org/index.php/government/current-government/599-2011-07-10-12-24-24

(115)- من كتاب التكليف السامي لفيصل الفايز، مرجع سابق

مترابطة:1- السياسات الاقتصادية والاجتماعية، 2- الخدمات والبنية الأساسية للدولة، 3- الحقوق والحريات الأساسية. وقد رأت اللجنة أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتم في غياب إصلاح سياسي.[116]ومن ثم قامت اللجنة الوطنية بتطوير مبادرات محددة في الموضوعات الآتية: 1- التنمية المستدامة والإدماج، 2- تنمية الاستثمار، 3- دعم العمالة والتدريب، 4- التشريع والعدل، 5- الخدمات المالية والإصلاح المالي، 6- الرعاية الاجتماعية، 7- تطوير البنية التحتية، 8- التعليم العالي والبحث العلمي.[117]

عادت العقبات لتواجه المسيرة الإصلاحية في الأردن، من خلال النخب التقليدية المتجذرة في النظام، التي تنادي وتطالب بغلبة الولاء على الجدارة في تولي المناصب والمراكز العامة في الدولة، وذلك لحماية مصالحها وتمركزها في الحكومة للأبد، على اعتبار أن تلك النخب هي الأجدر من منطلق ولائها للنظام.

واستكمالاً لمسيرة الإصلاح، فقد أكد جلالة الملك عبدالله الثاني: " أن التغيير الحكومي ليس إلا حلقات متواصلة في مسيرة الإنجاز بالتراكم فلكل مرحلة استحقاقاتها...وأن الإصلاح لا يتحقق إلا عبر التواصل المجدي مع مجلس الأمة وتفعيل مشاركته في الأداء المتوازي مع تحديات الإصلاح التي تشمل التنمية السياسية والإدارية في آن واحد ".[118]

كلف جلالة الملك عبدالله عدنان بدران بتشكيل الحكومة الجديدة خلفاً لفيصل الفايز. وواصل الملك عبدالله التعبير عن شعوره بالإحباط من هؤلاء الذين يقاومون التغيير ويعاكسون تيار الإصلاح، حيث قال جلالته: " فالإصلاح عملية شاملة وطويلة الأمد ونحن مستمرون في

---

[116]- موقع جلالة الملك عبدالله الثاني http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/initiatives/view/id/32.html
[117]- المرجع السابق
[118]- من كتاب التكليف السامي لعدنان بدران http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/183.html

رعايتها وإن كنا ندرك تماماً أن ثمارها ربما تتأخر لتنضج، إلا أنها آتية بلا ريب رغم إرجاف المشككين والمترددين أن البرنامج الإصلاحي يتطلب مشاركة كافة الشرائح الاجتماعية الأردنية... ".[119]

وفي العام نفسه، عهد جلالة الملك عبدالله الثاني إلى معروف البخيت برئاسة الحكومة خلفاً لعدنان بدران. وقد تواصلت جهود الملك عبدالله الإصلاحية من خلال بلورة مبادرة " كلنا الأردن " في عام 2006، فقد وضعت خمس عشرة من الأولويات، كانت الأولويات الثلاث الأولى على التوالي، هي الولاء والوطنية، وسيادة الدولة وحماية المصالح الوطنية، والأمن القومي.[120] تمت بلورة **مبادرة** " **كلنا الأردن** " في تشرين الثاني 2006، من خلال قيام الحكومة بالموافقة على قانون مكافحة الفساد، وقانون الكشف عن الذمة المالية، وقد قضى القانون بأن يفصح جميع أعضاء مجلس الوزراء والبرلمان، وغيرهم من المسؤولين عن ممتلكاتهم.[121]

بعد ذلك تم تغيير حكومة البخيت بعد التجاوزات التي حدثت في الانتخابات البرلمانية عام 2007، إذ عدت الانتخابات البرلمانية غير منسجمة وقانون الانتخاب المعدل لسنة 2003 والمعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، كما أن الانتخابات النيابية تفتقر لأبسط أسس الشفافية التي يمكن من خلالها تقييم نزاهتها.[122] فزادت

---

(119)- من كتاب التكليف السامي لعدنان بدران
http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/183.html
(120)- موقع جلالة الملك عبدالله الثاني http://www.kingabdullah.jo/uploads/wearealljor_ar.pdf
(121)- موقع التشريعات الأردنية- نظام المعلومات الوطني
http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=62&year=2006
(122)- موقع المراقب البرلماني، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان
http://www.parobserver.org/index.php?option=com_content&view=article&id=325:-------&catid=47:2010-02-22-12-14-41&Itemid=14

المطالبات بإقالة الحكومة. ونتيجة لذلك أمرالملك بحل برلمان 2007، الذي لم يكن يحظى بشعبية.(123)

وجهت الحكومة انتكاسة جديدة للإصلاح السياسي في تموز 2008، من خلال تقديم قانون للمنظمات غير الحكومية إلى البرلمان وضع قيوداً صارمة على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، وسمح للمسؤولين الحكوميين برفض محاولات المنظمات غير الحكومية التسجيل من دون إبداء أي سبب، وأصبح مطلوباً من المنظمات غير الحكومية الأردنية الآن تقديم طلب للحصول على موافقة من مجلس الوزراء بكامله قبل الموافقة على الحصول على تمويل من الخارج.(124) وقد وضح رئيس الحكومة بأن التركيز في هذه المرحلة سيكون على المحافظة على أمن المواطن الإجتماعي والمعيشي، على أعتبار أن هذه القرارات تصب في مصلحة أمن المواطن.(125)

بعد ذلك تم تكليف سمير الرفاعي رئاسة الحكومة خلفا لحكومة البخيت ، وفي كتاب التكليف السامي شدد الملك على مواصلة الإصلاح والتحديث، وتسليط الضوء على أهمية الاستمرار في البناء على خطط وبرامج وأهداف الأجندة الوطنية، وأعتبر الملك عبدالله الثاني أن الإصلاح نظام سياسي واقتصادي وإداري واجتماعي شامل لن يصل إلى أقصى إمكاناته ما لم يتم السعي إلى إنجازه بالتساوي في جميع القطاعات.(126) وفي تشرين الثاني 2010 أجريت الإنتخابات

---

(123)- جريدة العرب اليوم الأردنية
http://www.alarabalyawm.net/Public_Journalists/Journalist_Article.aspx?ArticleID=1660&JournalistID=66

(124)- HUMAN RIGHTS WATCH http://www.hrw.org/ar/news/2008/06/29

(125)- موقع المراقب البرلماني
http://www.parobserver.org/index.php?option=com_content&view=article&id=1322:------------&catid=45:2010-02-22-12-15-01&Itemid=9

(126)- من كتاب التكليف السامي لسمير الرفاعي
http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/248.html

البرلمانية مع عدم وجود معارضة بعد أن خرجت جماعة الإخوان المسلمين، وبرزت عيوب انتخابات 2010 العامة في الأردن من خلال قانونها الذي يغلب عليه البعد العشائري على البعد السياسي، وإدارتها التي شابها التزوير وعدم الثقة،[127] كما وأعتبر المراقبون الدوليون عملية التصويت في انتخابات 2010 البرلمانية تحسناً واضحاً على انتخابات 2007، التي وصفت على نطاق واسع بأنها شهدت عملية تزوير.[128]

لم تحظ حكومة الرفاعي بالرضا الشعبي فقامت المطالبات بإقالة الحكومة، ثم تم تعيين معروف البخيت لرئاسة الحكومة الجديدة للمرة الثانية ،بعد استقالة حكومة الرفاعي.

أصاب الملك عبدالله الإستياء الشديد مما حدث في مسيرة الإصلاح، وفي كتاب التكليف السامي الثاني لمعروف البخيت قال جلالته: ".. إلا أن المسيرة عانت من ثغرات واختلالات أنتجها خوف البعض من التغيير ومقاومتهم له حماية لمصالحهم، والتردد في اتخاذ القرار من قبل الكثيرين ممن أوكلت إليهم أمانة المسؤولية، إضافة إلى سياسة الإسترضاء التي قدمت المصالح الخاصة على الصالح العام ... فإننا ننتظر منك أن ترفع إلينا في اسرع وقت ممكن توصيتك حول آلية حوار وطني شامل ممنهج، تتمثل فيه جميع مكونات مجتمعنا وأطيافه، للتوافق على قانون انتخاب جديد يعزز الهوية الوطنية ...".[129]

وفي ظل الظروف التي تم عرضها، وجه جلالة الملك عبدالله الثاني كتاباً بتاريخ 2011/3/14 إلى رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري يدعوه فيه إلى الوصول إلى صيغة لقانون انتخاب

---

[127]- الشاعر، وهيب، (2011)، **انتخابات الأردن العامة 2010**، مركز دراسات الوحدة العربية، ، العدد 384، السنة الثالثة والثلاثون

[128]- موقع HUMAN RIGHTS WATCHhttp://www.hrw.org/ar/world-report-2012-5

[129]- من كتاب التكليف السامي الثاني لمعروف البخيت
http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/263.html

ديمقراطي، يقود إلى إفراز مجلس نيابي يمثل كل الأردنيين، ويضطلع بدور رائد في تكريس العدالة والنزاهة والشفافية وسيادة القانون، ممارسة سياسية عملية.

وبناءا على توجيهات جلالة الملك، تم تشكيل لجنة الحوار الوطني. هذا وقد تمحورت توصيات **لجنة الحوار الوطني** ضمن ثلاثة محاور رئيسية هي: قانون الانتخاب، وقانون الاحزاب وما يلزمهما من تعديلات دستورية، وقدمت لجنة الحوار الوطني مقترحا بقانون انتخاب جديد تضمن: تشكيل هيئة وطنية عليا للانتخابات والأحزاب تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها القيام بجميع التصرفات القانونية من حيث الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها بكافة مراحلها، وتطرق القانون إلى النظام الانتخابي، فنص على استبعاد الصوت الواحد، والدوائر الوهمية، واعتماد القائمة النسبية المفتوحة، والإبقاء على مبدأ الكوتة وزيادة حصة المرأة، وإلغاء الدوائر المغلقة، وتقسيم المملكة إلى دوائر بعدد المحافظات؛ بحيث تكون كل محافظة دائرة انتخابية واحدة، باستثناء العاصمة والزرقاء واربد.

كما أوصت اللجنة بإدخال تعديلات على قانون الأحزاب، وهذه التعديلات تصب في صالح تطور العملية الديمقراطية، وأوصت اللجنة أيضا بضرورة إحداث بعض التعديلات الدستورية اللازمة لتمرير قانوني الانتخابات والأحزاب المقترحين، ومن هذه التعديلات: حذف الفقرات المتعلقة بتأجيل الانتخابات جزئياً أو كلياً بحسب ما ورد بالاعتماد على الظروف القاهرة، وتعديل فترة الدورة البرلمانية من(4) أشهر، إلى(6) أشهر، فضلا عن النص على استقالة الحكومة التي تحل المجلس، وتشكيل حكومة مؤقتة تشرف على الانتخابات الجديدة، وكذلك التعديل المتعلق بإصدار القوانين المؤقتة؛ حيث تم النص على الحالات التي تتيح ذلك وحصرها ب: بالكوارث

الطبيعية، وحالة الحرب والطوارئ، والنفقات المستعجلة التي لا تتحمل التأخير، كما أوصت اللجنة بإيجاد محكمة دستورية، وبمحاكمة الوزراء امام القضاء المدني.[130]

بعد إعلان نتائج لجنة الحوار الوطني، أعتبر الملك عبدالله هذه المخرجات قاعدة لمسيرة الإصلاح. في تلك الاثناء تم تشكيل وزارة البخيت الثانية رغم الصعوبات الشديدة التي واجهت حكومة البخيت، وذلك من خلال إثارة قضية الكازينو، وتسفيرالسجين رجل الاعمال الأردني خارج البلاد،[131] وتفجر الصدامات الأمنية مع الحراكات الشعبية.[132] وبغض النظر عن حجم المعارضة السياسية لأي حكومة، فليس من الإنصاف انكار بعض انجازاتها، ويرى المحللون أن مشروع اعادة هيكلة الجهاز الاداري ومؤسسات الدولة من أهم انجازات حكومة البخيت.

وفي كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة، قال جلالته: " إن هذه المرحلة من مسيرة الأردن تتميز بطابع الإصلاح السياسي، وقد ترتب على ذلك إنجاز التعديلات الدستورية الاخيرة...، وعلى ذلك، فلا بد من: إعطاء الأولوية لإنجاز التشريعات والقوانين الناظمة للحياة السياسية، وفي مقدمتها قانون الإنتخاب وقانون الأحزاب...، يرتبط بهذين القانونين إنجاز قانون الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات وإدارتها الذي يجب أن يتضمن أعلى درجات الشفافية والنزاهة والحياد، إن مهمة هذه الحكومة بالدرجة الأولى هي الإصلاح السياسي، وإعداد ما يلزم من التشريعات والقوانين وفق القنوات الدستورية وإجراء الانتخابات البلدية، وبناء مؤسسات

---

[130]- تقرير لجنة الحوار الوطني وتوصياتها ، ص 22

[131]- جريدة الرأي الأردنية، 24/ ابريل 2012 http://alrai.com/article/508334.html

[132]- جريدة الرأي الأردنية، 25/مارس 2012 http://alrai.com/article/501167.html

الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات والمحكمة الدستورية... فتحديات هذه المرحلة كبيرة ودقيقة، وهناك العديد من الاستحقاقات التي يجب أن يتم إنجازها باسرع وقت ممكن.. ".[133]

وقد اكد جلالة الملك عبدالله الثاني في رسالته الموجهه لعون الخصاونة بتاريخ 4/26/ 2012 على أثر تقديم حكومة الخصاونة استقالتها، على ما يأتي: "... أننا نمر بمرحلة دقيقة، وأننا ملتزمون أمام شعبنا بتحقيق الإصلاح المنشود الذي لا تراجع عنه، وأننا لا نملك ترف الوقت ولا إمكانية التأجيل أو التأخير لما التزمنا به ووعدنا شعبنا الكريم أن يرى الإنجاز على أرض الواقع، ولكن ما تحقق حتى الآن هو أقل مما يجب وأقل مما كنا نؤمل...".[134]

بعد هذا العرض الموجز للحكومات الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني، نستطيع القول بأن مسيرة الإصلاح الشامل لم تلق الدعم المطلوب والكافي من تلك الحكومات، فالرؤية الملكية أعمق مما تستطيع هذه النخب السياسية أن تواكبها، إما لقصر الفترة الزمنية التي تتولاها الحكومة، أو للمصالح الشخصية التي تعتريها، وقد يكون للايدولوجية التي تعتنقها الأثر البالغ في التصدي لمسيرة الإصلاح، على أعتبار أن هذه الفترة الزمنية ليست المناسبة للتغيير والتطوير والتحديث. ونجد أن جلالته أوكل لكل حكومة كلفها بحمل أعباء المسؤولية، بالإسراع بعملية الإصلاح فلا مجال لتحمل تبعات ما يحدث على الساحة المحلية والإقليمية من أحداث متسارعة قد تؤدي إلى أسوأ مما حدث وما يحدث.

ويبدو أن الإكثار من تغيير الحكومات صفة ملازمة للحياة السياسية الأردنية، حيث شُكلت ثلاث حكومات خلال 11 شهرا (حكومة سمير الرفاعي تشرين الثاني/2010- حكومة معروف

[133]- من كتاب التكليف السامي لعون الخصاونة
http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/royalLetters/view/id/296.html
[134]- من رسالة الملك عبدالله الثاني لعون الخصاونة بقبول أستقالة الحكومة.
http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/9996.html

البخيت الثانية شباط/ 2011- والحكومة الجديدة برئاسة عون الخصاونة تشرين أول/2011).
هذا التشكيل قد يكون سببه الخلل الجوهري في بنية الحياة السياسية، فأي حكومة مهما كانت على قدر كبير من العطاء وتحمل المسؤولية لن تستطيع تنفيذ برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي في غضون عدة أشهر، إن عملية تغيير الحكومات بهذه الطريقة عملية مربكة لأجهزة الدولة والمجتمع، وهي دليل أكيد على تسريع عملية الإصلاح التي نادى وينادي بها جلالة الملك عبدالله الثاني.

بعد هذا الإيجاز يمكن القول بأنه لولا الرؤية الملكية الهاشمية في الإسراع بعملية الإصلاح السياسي، والتأكيد على أن الإصلاح السياسي هو الطريق المباشر للإستقرار، لكان حال الأردن أسوأ مما نتوقع. ومن هنا فقد تمت إنجازات عملية الإصلاح السياسي الاخير على النحو التالي :

- اولا: التعديلات الدستورية 2011.
- ثانيا: المحكمة الدستورية 2012.
- ثالثا: الهيئة المستقلة للإنتخاب 2012.

وقال جلالته في هذا الشأن : " فإن المعروض أمامكم اليوم من توصيات حول نصوص دستورنا هو خير دليل على قدرة الأردن على تجديد حياته وتشريعاته، والسير نحو المستقبل برؤية إصلاحية اجتماعية وسياسية تقوم على ركن أساسي يتمثل بمشاركة شعبية أوسع، وفصل بين سلطات الدولة، وتحديد واضح لمسؤوليات كل من هذه السلطات، تجسيداً للنهج الهاشمي والحكم الرشيد في إدارة الدولة،... ولأننا مؤمنون بحماية الدستور الذي اقسمنا على الحفاظ عليه، فقد كان من أبرز هذه المقترحات إنشاء محكمة دستورية تبت في دستورية القوانين، وترسيخ دور القضاء باعتباره الفيصل الذي يحمي دستورية التشريع، واليوم، نقدم لشعبنا العزيز، ولأجيال

الحاضر والمستقبل هذه المراجعات والتعديلات التاريخية التي تعكس مستوى النضوج السياسي والقانوني الذي وصل إليه الأردنيون، وهم على أبواب مئوية دولتهم، التي تأسست على قواعد الحرية والوحدة والمساواة ".[135]

اولا : التعديلات الدستورية 2011

تم تعديل (42) مادة من الدستور الأردني وكانت توصيات التعديلات الدستورية الأردنية من اللجنة الملكية لمراجعة الدستور على المواد التالية: (6-7-42-45-50-54-55-56-8-11-15-16-18-20-27-33-57-58-59-60-61-67-69-70-71-73-74-75-84-88-89-94-98-100-101-109-110-112-119-122-128).

وبناءاً على التعديلات الدستورية، فقد انقسم الشارع الأردني بين مؤيد ومعارض، إلا أن الإتفاق فيما بينهم كان على إصلاح النظام القائم وليس تغييره، وذلك لما يحمله الشعب الأردني من محبة ووفاء واعتزاز للقيادة الهاشمية الأردنية.

وفيما طالب البعض بالملكية الدستورية، كان رد الملك عبدالله الثاني كالتالي : " المتابع لخريطة الإصلاحات التي تسير فيها الأردن منذ سنوات، يستطيع أن يرى ويميز حجم الإنجاز الذي تحقق، وأشير هنا إلى مجموعة من الضوابط السياسية التي تتوفر لدينا بسبب الإصلاحات السياسية المنفذة أخيراً، فسلطة حل البرلمان، وتأجيل عقد دورات مجلس الأمة، وإصدار القوانين

---

[135]- من كلمة الملك عبدالله الثاني بعد تسلم جلالته التوصيات المتعلقة بالتعديلات المقترحة على الدستور.
http://www.kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/news/view/id/9419.html

المؤقتة أصبحت محددة بشكل صارم، وأقول لمن يقصد بالملكية الدستورية آلية تشكيل الحكومات، وستجدون أنني أكدت قناعتي بضرورة العمل للوصول إلى حكومات برلمانية ستكون مدخلاً رئيسياً في اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومات التي تحظى بثقة مجلس النواب المنتخب، وتطوير نهج الحكومات البرلمانية سيعتمد في شكل أساس على قدرة الأردن على بلورة بنية حزبية برامجية، تتطلب وجود أحزاب وكتل برلمانية قادرة على تمثيل غالبية المواطنين، بحيث تنتشر الثقافة الحزبية، وتكون هي القناة الرئيسة التي يعبر الشعب من خلالها عن نفسه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ". [136]

وللإنصاف ستقوم الدراسة بعرض ايجابيات التعديلات الدستورية وسلبيلتها، حسب رأي الأغلبية من أبناء الشعب الأردني، بعد الإطلاع على قانون المحكمة الدستورية والاطلاع على إيجابيات مبدأ إنشاء المحكمة الدستورية.

ثانيا : المحكمة الدستورية 2012

صدر قانون المحكمة الدستورية رقم 15 لسنة 2012 في تاريخ 2012/6/7، وسمي قانون المحكمة الدستورية، ونص في المادة الثانية فقرة(أ)، على أن تنشأ في المملكة محكمة دستورية يكون مقرها العاصمة عمان، وتعتبر هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها. ونصت الفقرة (ب) من نفس المادة ان هذه المحكمة تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات اللازمة لأداء مهامها، وينوب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني. [137]

---

(136)- جريد الرأي، (2012)، 21 الخميس يونيو 2012

(137)- المشاقبة، أمين، (2012)، **النظام السياسي الأردني**، مطابع الدستور التجارية، عمان- الأردن، ط1، ص112

وحسب نص المادة 59 من الفصل الخامس من الدستور الأردني، الفقرة (1−2)، فإن المحكمة تختص بما يلي : [138]

- الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة وتصدر احكامها بإسم الملك، وتكون أحكامها نهائية وملزمة لجميع السلطات وللكافة.
- للمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب إليها ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية.

إيجابيات مبدأ تأسيس المحكمة الدستورية [139]

- مادة (7) تحدثت عن ضمان الحريات والحفاظ عليها وعدم الاعتداء عليها.
- مادة (8) التي تتحدث عن عدم التوقيف خارج اطار القانون والقضاء، وصون الكرامة وعدم التعذيب.
- مادة (15) الفقرات(1)،(2)،(3)، التي تتحدث عن حرية التعبير عن الرأي، وضمان حرية البحث العلمي والابداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي، إضافة إلى حرية النشر ووسائل الإعلام.
- مادة (16) اضافة حرية تأليف النقابات إلى حرية تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية.
- مادة (18) ضمان حرية وسرية المراسلات والاتصال وعدم مراقبتها أو توقيفها إلا بأمر قضائي.
- المادة (20) رفع مرحلة التعليم الإلزامي من الإبتدائي إلى الأساسي.

---

(138)- الدستور الأردني، منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، ص28- 29

(139)- بموجب التعديل المنشور في العدد 5117 تاريخ 2011/10/1 من الجريدة الرسمية.

- المادة (27) التأكيد على استقلالية السلطة القضائية.
- المادة (33) عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية تمت إعادتها نسبياً إلى صيغة دستور 1952.
- المادة (45) شطب " أو أي تشريع آخر" حول ما قد يُعهد به من إدارة لشؤون الدولة لأشخاص أو هيئات أخرى، وحصر ذلك بما ورد بالدستور فقط.
- المادة (55) التي تنقُل محاكمة الوزراء من صلاحيات المجلس العالي إلى القضاء النظامي.
- مادة (56) حول محاكمة الوزراء، والتي تحصر دور مجلس النواب بهذا الصدد بإحالة الوزراء إلى القضاء، أما توجيه الاتهام فهو من مسؤولية النيابة العامة، وتخفيض نسبة أصوات النواب اللازمة لإحالة الوزراء إلى النيابة العامة من أغلبية الثلثين إلى الأكثرية المطلقة.
- مادة (71) نقل الفصل في صحة النيابة من صلاحيات مجلس النواب إلى صلاحيات القضاء النظامي.
- مادة (75) إضافة فقرة(2) التي تمنع أعضاء مجلس النواب والأعيان من عقد اي نوع من أنواع العقود أو الاستثمار مع أي جهة حكومية أو عامة أو تكون الحكومة مساهمة بها.
- مادة (78) تمديد مدة الدورة العادية لمجلس النواب من اربعة أشهر إلى ستة أشهر.
- مادة (88) تحديد ملء مقعد مجلس النواب الشاغر بالإنتخاب فقط.
- مادة (98) اناطة تعيين القضاة بالسلطة القضائية فقط.
- مادة (112) اضافة موازنات المؤسسات المستقلة إلى مشروع قانون الموازنة العامة.
- مادة (128) فقرة (1) التأكيد على ان أي قانون يجب أن لا ينال من الحقوق والحريات أو أن يمس بها.

- فيما يتعلق بإيجابيات التعديلات الدستورية، فقد اعادت الإعتبار للسلطة التشريعية في علاقتها مع السلطة التنفيذية، من خلال إنشاء الهيئة المستقلة للإنتخابات حسب المادة 67 فقرة (2).

أما عيوب المحكمة الدستورية

ان إنشاء المحكمة الدستورية بحد ذاته أمر إيجابي وضروري ولكن الصيغة التي أنشئت المحكمة الدستورية تشوبها الإشكاليات التالية :

- لا يجوز فصل المحكمة الدستورية عن السلطة القضائية فالأصل أن تكون المحكمة الدستورية رأس السلطة القضائية وليست مفصولة عنها.
- الاصل أن يتم تعيين قضاة المحكمة الدستورية من القضاة الحاليين أو المتقاعدين فقط دون غيرهم.
- الاصل ان يتم تعيين قضاة المحكمة الدستورية حسب الأقدمية كأهم عامل.

سلبيات التعديلات الدستورية – وهي تعليقات عامة على المواد المعدلة

- مادة (6) فقرة(1) كان الاولى باللجنة النص على عدم التمييز بين الأردنيين على أساس الجنس.
- مادة (21) عدم تغيير " لاجئون سياسيون " إلى " لاجئون إنسانيون " لأنها المصطلح الأدق والأشمل لكل حالات اللجوء وفقا للقانون الدولي.
- مادة (50) في حالة وفاة رئيس الوزراء لا يجوز اعتبار الحكومة مستقيلة، فالأولى هنا أن يستلم منصبه نائب رئيس الوزراء ويعين نائباً له، ويصوت مجلس النواب على الثقة له.

- مادة (53) فقرة(2) الأصل أن يكون إعطاء الثقة للحكومة وحجبها عنها بالأكثرية المطلقة لأعضاء مجلس النواب، بينما أبقت اللجنة على الوضع الراهن بحيث تمنح الثقة بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين ولا تحجب إلا بالأكثرية المطلقة لعدد أعضاء المجلس.
- مادة (74) لم تتطرق اللجنة إلى ضرورة ذكر سبب حل مجلس النواب في الإرادة الملكية.
- مادة (94) فقرة(1ج) يجب شطب النفقات المستعجلة من الأشياء التي تعطي مجلس الوزراء الحق بسن قوانين مؤقتة بحيث قد يتم تفسيرها بشكل خاطئ فلا توجد نفقات مستعجلة كهذه إلا في حالتي الكوارث والحرب، وهاتان معرفتان في نفس الفقرة.
- مادة (101) و(102) لا يجوز أن يحاكم أي مدني أمام محكمة عسكرية حتى ولو في قضايا الخيانة العظمى والتجسس والإرهاب، فالمحاكم العسكرية موجودة لمحاكمة العسكريين فقط؛ أما إنشاء محكمة أمن دولة عسكرية فهو أمر غير مقبول.
- مادة (119) فقرة (1) إن الوظيفة الرقابية هي لمجلس النواب المنتخب، وإجبار ديوان المحاسبة على تقديم تقريره لمجلس الأعيان المعين سواءاً سنوياً أو عند طلب ذلك هو توسيع لصلاحيات مجلس الأعيان، وهو أمر لا يجوز في حالة المجالس المعينة.

وتم أيضاً الاعتراض على قانون الصوت الواحد المطبق منذ العام 1993، انطلاقاً من انه يصب في مصلحة المرشحين القبليين بدلاً من أولئك المنتمين إلى الأحزاب، ويمنح القانون الجديد الناخب صوتين، الأول للدائرة المحلية بموجب النظام القديم أي الصوت الواحد، والثاني على مستوى البلاد بموجب نظام القائمة النسبية، وفي حين أن الصوت الثاني لصالح قائمة وطنية يصب في مصلحة الأحزاب وليس القبائل، حيث تم زيادة عدد المقاعد على القائمة الوطنية إلى 27(أو 19 في المئة)، إلا أن هذه النسبة غير كافية حسب رأي البعض.

وفي حين أثارت نسبة المقاعد الوطنية العديد من الخلافات، يأتي القانون الجديد بتعديلات إضافية، فيسمح لعناصر الأجهزة الأمنية بالتصويت لأول مرة، الأمر الذي يؤثر في حوالي عشرة في المئة من مجموع الأصوات في البلاد، ومن الطبيعي أن هذه الفئة لن تصوت للمعارضة. إضافة إلى ذلك، رفع القانون عدد مقاعد دوائر البدو من خلال منحهم ثلاثة مقاعد جديدة على الكوتة النسائية، مما يمنح هذه الدوائر القبلية الممثلة أصلاً بفائض من النواب ومزيداً من النفوذ في البرلمان، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل في الدوائر الانتخابية، فقد خصص اكبر عدد من المقاعد للمناطق الموالية للنظام، وعدد اقل للدوائر التي يقيم فيها الإسلاميون والأردنيون من أصل فلسطيني.[140]

ثالثاً : الهيئة المستقلة للإنتخاب 2012

صدر قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم 11 لسنة 2012 بتاريخ 2012/4/9، الذي نص على إنشاء هيئة مستقلة تسمى (الهيئة المستقلة للانتخاب) وتتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي وإداري، ولها الحق في تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويكون مقر الهيئة العاصمة عمان ، وله الحق في فتح فروع أو مكاتب في محافظات المملكة.[141]

اما اختصاصات الهيئة المستقلة للانتخاب فهو الإشراف على العملية الانتخابية وإدارتها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء وفق أحكام التشريعات النافذة، هذا ويكون للهيئة مجلس مفوضين من رئيس وأربعة أعضاء يتم تعيينهم بإرادة ملكية سامية لمدة

---

[140]- كاو، كريستين، (2011)، **المعركة حول قانون انتخابات الأردن**، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي- http://carnegieendowment.org/2012/07/05
[141]- المشاقبة، أمين، مرجع سابق، ص 115

ست سنوات غير قابلة للتجديد، كما ويمارس مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب المهام التالية : [142]

- رسم السياسة العامة للهيئة المستقلة للانتخاب.
- تحديد تاريخ الاقتراع بعد إصدار الملك أمره بإجراء الانتخاب لمجلس النواب.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل الناخبين والمرشحين وفق احكام قانون الانتخاب.
- إقرار الجدول الزمني والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ العملية الانتخابية بنزاهة، وشفافية.
- نشر جدول الناخبين وأسماء المرشحين على الموقع الالكتروني للهيئة واي وسيلة أخرى يحددها قانون الانتخاب.
- وضع قواعد الحملات والدعاية الانتخابية وتوعية المواطنين باهمية المشاركة في الحياة السياسية.
- اعتماد مواصفات كل من صندوق الاقتراع وأوراق الاقتراع والاختام الرسمية للجنة الاقتراع.
- تعيين رؤساء وأعضاء أي لجان لتنفيذ العملية الانتخابية وفق قانون الانتخاب.
- اعتماد ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والإعلاميين والمراقبين المحليين والدوليين للإطلاع على سير العملية الانتخابية ومراقبتها.
- تمديد مدة الاقتراع وفق أحكام قانون الانتخاب.
- وضع تعليمات تنفيذية لنشر النتائج الاولية وتنظيم الاعتراضات وفق أحكام القانون.
- إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

---

[142]- قانون الهيئة المستقلة للانتخاب،(2012)، **موقع التشريعات الاردنية- نظام المعلومات الوطني**، المادة 4،6،12 من قانون الهيئة المستقلة للانتخاب.

- إصدار تقرير نهائي تفصيلي عن كل عملية انتخابية بجميع مراحلها ورفعه إلى الملك على أن يتم نشره في الجريدة الرسمية.

بناءاً على ما سبق، فإ ن الدولة الأردنية ومنذ نشأتها مرت بمراحل من التطورات السياسية، المتعلقة بتطوير وتعديل الدستور، ابتداءاً من صدور القانون الأساسي عام 1928، والذي كان أقرب ما يكون إلى تكريس الحكم الاستعماري البريطاني المباشر،مروراً بدستور 1946، ودستور 1952، وانتهاءاً بتطوير وتعديل الدستور الأردني لعام 2011.

حيث ومنذ تولي الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية وضع الخطط والمبادرات الإصلاحية التدريجية، إلا ان الأحداث المحلية والإقليمية دفعت بإتجاه الإسراع في الإصلاح السياسي، من منطلق أن الفترة الزمنية التي تمر بها الدولة الأردنية وما يعتريها من ظروف صعبة على المواطن، تتطلب العمل قدماً في الإصلاح. ومن هنا جاءت التعديلات الدستورية برؤية ملكية هاشمية، حيث عززت الحريات العامة، والخاصة، وذلك من خلال عدم التعرض للتعذيب والحق في الإبداع والبحث العلمي والثقافي والرياضي، واستقلالية القضاء من خلال إنشاء المجلس القضائي وهو الأمر الذي حد من دور السلطة التنفيذية على شؤون العملية القضائية كافة، وإعادة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال المادة 94 من الدستور الأردني، وجاءت الهيئة المستقلة للانتخاب لتعيد للعملية الانتخابية بريقها من جديد، من خلال قانون انتخابي يعمل على إفراز مجلس برلماني بكل نزاهة وشفافية،

والجدير بالذكر أن تتويج التعديلات الإصلاحية لن يكون إلا من خلال المشاركة الفاعلة للمواطن الأردني، وقناعته بأن ما تم تعديله يخدم جميع فئات المجتمع الأردني ويتناسب مع تطورات الساحة السياسية المحلية والإقليمية والدولية.

كما أن بث الثقة في نفوس الأردنيين وتقديم ضمانات لهم على أمنهم ووظائفهم إذا انخرطوا في الحياة السياسية يمثل متطلبا جوهريا من متطلبات استراتيجية العمل على مشروع التنمية الشاملة المنبثقة من الإصلاح، فالمواطن الآن لا يشعر بصدق التوجهات الإصلاحية ، على الرغم من التعديلات الدستورية، والدليل على ذلك استمرارية المسيرات والاعتصامات، وبالتالي العملية تحتاج لمزيد من الوقت لجني ثمار الإصلاح، وكما الرؤية الملكية اوضحت في كل مناسبة ، أن الإصلاح عملية تدريجية على الرغم من الإسراع في تنفيذها على أرض الواقع، إلا أنها تحتاج للمزيد من الوقت.

الفصل الثالث

الاستقرار السياسي ومضامينه

تعد ظاهرة الاستقرار السياسي من اكثر الظواهر السياسية التي نالت اهتمام الكثير من علماء السياسة والباحثين والمفكرين، وبرز تناول ظاهرة الاستقرار السياسي منذ الفكر اليوناني القديم، وتحديداً عند أرسطو وأفلاطون، اللذين تحدثا عن الثورات ومسبباتها. فقد ركز أرسطو على أهمية الاستقرار السياسي في الدولة المثالية، وأعتقد بأن دولة المدينة المحدودة السكان والمساحة والقادرة على الإكتفاء الذاتي هي الأقدر على تحقيق الاستقرار السياسي بداخلها .[143]

وفي العصر الحديث بدأت المجتمعات بالتبدل والتغير على الصعيد المحلي(الوطني) والدولي، وفي جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها، مما دفع بعلماء السياسة للإهتمام بظاهرة الاستقرار السياسي ، ودراستها وتحليلها إلى عناصرها بطريقة علمية تعتمد على وضع مؤشرات تمكن من قياس الظاهرة، وتحديد علاقات الإرتباط بينها وبين الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

ستتناول الدراسة في المبحث الأول من هذا الفصل تعريف الاستقرار السياسي من خلال أهم المدارس الفكرية في دراسة الاستقرار السياسي، وستبرز الدراسة مضامين الاستقرار السياسي، وفي المبحث الثاني تحلل الدراسة عوامل الاستقرار السياسي في الأردن، وتختم الدراسة في المبحث الثالث بعوامل عدم الاستقرار السياسي في الأردن(2012– 2000).

---

[143]- السرور، عبير عقيل محمد،(2005)، **الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي**، رسالة ماجستيرمنشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ، ص 65

المبحث الأول

تعريف الاستقرار السياسي

أستندت الدراسة إلى العديد من التعريفات النظرية في سبيل الوصول إلى تعريف إجرائي يحلل المفهوم إلى مؤشرات تمثل :

الفرع الأول: التعريف النظري *

على الرغم من شيوع ظاهرة الاستقرار السياسي في النظرية الاجتماعية، وأهميتها في التطبيق العملي، إلا أنه لا يوجد موقف موحد من المختصين بِشأن تعريف هذه الظاهرة، وتحديد مؤشراتها. ويعد مفهوم الاستقرار السياسي من أكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، فقد يوسعه البعض ليعني استقرار النظام، ويزيده البعض اتساعاً ليعانق الصور المختلفة من المظاهر الاجتماعية والسياسية، مثل عدم ظهور عنف سياسي من أعمال شغب، ومظاهرات، واضرابات، واغتيالات سياسية، وحروب أهلية، وحركات انفصالية، ويضيق فيه البعض ليعتبره الاستقرار الحكومي.[144]

ولقد تعددت المنطلقات المعرفية والمنهجية التي توجه الباحثين في هذا الموضوع وذلك بسبب تعدد المفاهيم واختلاف تناول هذه الظاهرة، مما جعلها عرضة للإجتهاد في القبول أو الرفض أو التعديل. وفي التحليل الاجتماعي والسياسي المعاصر، كما يمكن أن التمييز بين عدد من

---

* التعريف النظري : يقصد به تعريف المفهوم باستخدام مفاهيم أخرى مجردة غير قابلة للملاحظة والقياس ، مما يعطيه فهماً يميزه عن غيره من المفاهيم ، للمزيد أنظر المنوفي ، كمال ، مناهج وطرق البحث في علم السياسة ، الكويت : وكالة المطبوعات 1984 ، ص67

- المسيعدين، يوسف سلامة حمود، **(2001)، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في الأردن 1989- 1999**، رسالة ماجستير، جامعة الدول العربية، القاهرة، ، ص75

المدارس الفكرية في دراسة الاستقرار السياسي، ينتج كل منها من اتباع مفهوم معين للاستقرار، وتؤدي إلى اتباع اقتراب معين في البحث، ومن أبرز هذه المدارس :

1- المدرسة السلوكية

وفقا لهذه المدرسة، فإن الاستقرار السياسي يرادف غياب العنف السياسي، والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون، والذي تتم فيه عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليس نتيجة لأعمال العنف.وأهم ما يوجه إلى هذه المدرسة من انتقادات أنها جعلت الاستقرار مرادفاً لغياب العنف السياسي، وأنها ركزت على أحد جوانب الاستقرار/عدم الاستقرار السياسي وهو السلوك السياسي، وأغفلت الجوانب الأخرى، كالمؤسسات السياسية، والخلافات داخل النخبة السياسية.

2- المدرسة النظمية (منهج تحليل النظم)

تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النظمي أو تحليل النسق، ووفقاً لهذا المنهج فإن أحد الاهتمامات الرئيسية له يتمثل في تفسير كيفية محافظة النظام السياسي على وجوده عبر الزمن، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الاستقرار، وكيفية مواجهة النظام السياسي للتهديدات والمطالب، والاستجابة لها بشكل يضمن استمراره ووجوده، ومن ثم فإن بقاء النظام السياسي مرهون بقدرته على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع موارد المجتمع بشكل يرضي المحكومين، وبقدرته علىالتأقلم مع المتغيرات الفعلية والمتوقعة من البيئة. وفي تعريف إيستون للاستقرار السياسي، يربط ما بين الإستقرار السياسي ودرجة التغيير الاجتماعي وحدته في المجتمع، إذ يرى أن الاستقرار عادة ما يرتبط بنوع من التغيير البطئ الذي لا يخلق اهتزازات سريعة ومفاجئة في

العلاقات الاجتماعية، بينما يؤدي التغيير السريع والمفاجئ إلى ظهور صور من عدم الاستقرار السياسي .

3- المدرسة البنائية الوظيفية

إن جوهر التفسير الوظيفي يقوم على دراسة النشاط أو مجموعة الانشطة التي يستلزمها النظام موضع البحث، والنظام السياسي باعتباره يتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف معينة وضرورية لاستمراره، فإن الخلل او الإخفاق في أداء هذه الوظائف يصيب النظام بنوع من عدم التوازن الوظيفي، ومن ثم فإن استقرار النظام السياسي مرهون بقدرة المؤسسات الحكومية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة، والإستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات.

أ. وقد ذهبت المدرسة الوظيفية، إلى وجود علاقة بين الاستقرار والتنشئة الاجتماعية والسياسية، عندما وجدت أن الاستقرار يشير إلى قدرة النظام الاجتماعي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن؛ أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى له إلا إذا اضطلعت أنساقه المختلفة بوظائفها على خير وجه ومن بينها التنشئة الاجتماعية. وتضيف تلك المدرسة أنه بقدر ما تؤدي التنشئة إلى الاستقرار السياسي بقدر ما يؤدي الانقطاع فيها إلى حالة من عدم الاستقرار، ويمكن أن يحدث ذلك في أي من الحالات الآتية: .[145]

1- التعارض بين أنماط التنشئة السائدة بين الأبنية السياسية السائدة.

2- اختلاف نمط تنشئة الجماهير عن نمط تنشئة الصفوة.

3- تباين أنماط التنشئة بين الاجيال.

---

[145]- الفتلاوي، علي عبد الكاظم، **(1996)، الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، ، ص 144

4- الإتجاه المؤسسي [146]

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الأداء الحكومي ضروري في إيجابياته لايجاد الاستقرار السياسي، وميَز أصحاب هذا الاتجاه الأداء الحكومي بعدة خصائص أهمها:

1- عدم تغيير المؤسسات الحكومية في فترات قصيرة.

2- قدرة الحكومة على إصدار وتنفيذ قوانين، أو تعهدات إيجابية.

3- قدرة الحكومة على تخفيف العنف؛ لان من حقها إيقاع العقوبات وتنظيم الدفاع القومي.

4- قدرة الحكومة على استخدام العنف كرادع لسلوك المواطنين.

ومعظم ما سنورده في ما يأتي من مفاهيم لظاهرة الاستقرار السياسي، سيكون تعبيراً عن اتجاه أو اكثر من اتجاهات المدارس سابقة الذكر. وستتمحور التعريفات في مجملها حول ثلاث قضايا تشكل الثوابت الرئيسة لظاهرة الاستقرار السياسي وهي أولاً: غياب العنف بمختلف مصادره (حكومي وغير حكومي)، وثانياً: ثبات النظام بمكوناته الحكومية وغير الحكومية، وأخيراً شرعية النظام والقبول العام.

تم تعريف الاستقرار السياسي في الموسوعة البريطانية (Encyclopedia Britannica) بأنه: "الوضع الذي يبقي النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي".[(147)] ويؤكد ألن بال (Alen Pall) أن الاستقرار السياسي: حالة من الاتفاق العام في الرأي

[146] - المسيعدين، مرجع سابق، ص 77

[(147)] - Benton, Helen, 1999, Encyclopedia Britannica, London, p 727

بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية.[148]

أمَا تعريف هنتنجتون (Huntington)، للاستقرار السياسي؛ فقد اعتمد على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسية من جهة أخرى. وعليه؛ فقد قسم الاستقرار السياسي إلى ثلاثة مستويات (منخفضة ومتوسطة ومرتفعة) ونظامين (مدني، وبريتوري)، وحالة الاستقرار السياسي بمختلف مستوياتها تعني وجود علاقة بين المشاركة السياسية من جهة، والمؤسسية السياسية من جهة أخرى، وإن اختلفت درجاتها.[149]

كما ويشير ريتشارد هيجوت إلى أن الاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفوء للإقناع بعيداً عن العنف ومستنداً إلى الشرعية السياسية.[150]

كما يعرف الاستقرار السياسي بأنه : قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى.[151] هذا وتشير ظاهرة الاستقرار السياسي إلى: " عملية التغيير التدريجي والمنضبط داخل النظام من خلال قدرته على إدارة الصراعات

---

[148]- الرجوب، سلامة،(2005)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص 75

[149]- العكاليك، حمزة سليمان، مرجع سابق ، ص57

[150]- هيجوت، ريتشارد، (2001)، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة (حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد) ، المركز العلمي للدراسات السياسية: عمان ، ص225

[151]- الخوالدة، عبد السلام سلامة عبد ربه، (2000)، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل:1988- 1996**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن ، ص11

والأزمات داخل المجتمع بما يمنع وصولها إلى حد التعبير عن نفسها ودون استخدام العنف (من قبل النظام) إلا في أضيق الحدود، وكذلك قدرته على تلبية المطالب الموجهة إليه من خلال مؤسساته، وبما يعكس كفاءته .[152]

ويمكن القول " أن المجتمع المستقر لا يعني ذلك المجتمع الذي لا يظهر فيه أي تعبير عن شعور التذمر نحو الحكومة أو نحو الأنظمة الحاكمة، إذ لا ينتهك فيه القانون أبداً، بل يرى أن المجتمع المستقر قد لا يكون سليماً معافا من أعراض عدم الاستقرار مثل انتقاد الحكومة، أو الطبقة الحاكمة، أو عدم وجود اضطرابات أو احتجاجات، أو تعد على الحريات أو زيادة في البطالة ".[153]

ويحاول دويتش ان يزيد الامر توضيحاً، بأن يضع نقاطاً لا بد من توافرها لتوفر الشرعية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في الدولة، وكان منطلقه هو المدى الذي يصل إليه المجتمع من اطاعة القوانين حين:

- تعترف الأحزاب والجماعات السياسية كلها بالقوانين.
- تكون القوانين واضحة ليس بها غموض، متناسقة ليس بها تناقض.
- يدرك الجميع أن القوانين ليس بها تحيز لفئة معينة.
- تتوفر الثقة لدى كل فرد بأن الجميع سوف يخضعون ويتمسكون بالقوانين.
- يصبح التمسك بالقانون قيمة أو تقليداً يحمده ويكافؤه الجميع.

---

[152]- الرشواني، منارمحمد، (1997)، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن** : 89- 1997، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت – الأردن ، ص21

[153]- المسيعدين، يوسف سلامة حمود، مرجع سابق، ص78

وعلى اية حال، فما نستطيع ان نقوله أن مقياس وصف النظام السياسي بالاستقرار يكون من خلال محاولة خلق نظام دستوري شرعي، دستوري يعلو فيه القانون فوق شخصية الحاكم، وشرعي بمعنى موافقة السلوك الواقعي للمبدأ الذي تأخذ به الدولة نفسها، إلا أن الطامة الكبرى حين يضع النظام الاستبدادي لنفسه دستوراً يتلاءم وما يراه بصورة شخصية ذاتية، وتكون الشرعية تبعاً لذلك هي تطبيق الدستور. وبعبارة أخرى فإن الاستقرار الحقيقي هو محصلة أداء النظام في مجالات الشرعية السياسية، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. أما الاستقرار القهري الظاهري، فهو الظلم الاجتماعي أو تبديد الموارد القومية للحفاظ على أمن النخبة أو(تأمين النظام)، ويعتبر تبديد الموارد المدخل الرئيسي لأزمة اقتصادية حقيقية تعتصر النظام السياسي، إضافة إلى تضيق قنوات التعبير واجهاض محاولات المشاركة السياسية من خلال إيجاد صيغ قانونية تحد من المشاركة الفعلية لبعض الفئات في المجتمع. وفي المقابل فإن عدم الاستقرار السياسي يتمثل في الظروف السياسية المشبعة بالاحباط، وكبت الحريات، وفي ظل ظروف اقتصادية تتمثل في الفقر والبطالة وغياب الطبقة الوسطى، وفي ضغوط اقتصادية خارجية تتمثل في المديونية، وفي ظل غلاء الأسعار وغياب الرقابة وعدم الحد من الفساد الاداري والمالي، كما ويمكن تعريف عدم الاستقرار السياسي باعتباره مفهوماً يشير إلى: " تردي مختلف أبعاد العملية السياسية النظامية والمعنوية والحركية في مجمل الأقطار." [154]

ستحاول الدراسة في الفرع الثاني من هذا المبحث الوصول إلى تعريف إجرائي لهذا المفهوم من أجل إزالة أكبر قدر ممكن من الغموض الذي يلف مفهوم الاستقرار السياسي.

---

[154]- حماد، مجدي، (1987)، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ص 272

الفرع الثاني: التعريف الإجرائي*

الاستقرار السياسي من الظواهر التي يصعب وضع تعريف نظري جامع لها، وذلك بسبب أرتباطها بالمصلحة العامة للدول والأنظمة على حد سواء، ومن ثم تعدد التعريفات النظرية للمصطلح الواحد، وكحل لهذه الإشكالية ظهرت فكرة التعريف الإجرائي للمفاهيم السياسية والاجتماعية المركبة، وتعد ظاهرة الاستقرار السياسي من ضمن هذه المفاهيم، ولذلك ستلجأ الدراسة إلى تعريف هذه الظاهرة إجرائياً من خلال التطرق إلى مؤشرات الاستقرار السياسي ومدى تمتعها بالواقعية – أي تطبيقها على أرض الواقع – وفق الشروط الآتية:[155]

1. أن تغطي المؤشرات المقترحة الجوانب الأساسية للمفهوم النظري، ونظراً لصعوبة تحديد الظواهر الاجتماعية والسياسية لا بد من الاعتماد على اكثر من مؤشر، لأن الاعتماد على مؤشر واحد لا يعبر عن الأبعاد المحورية للمفهوم.
2. لا بد من توافر المعلومات الكافية عن المؤشرات التي يطرحها الباحث، الذي قد يلجأ إلى استخدام مؤشرات جديدة للمفهوم تختلف عن المؤشرات التي استخدمها غيره من الباحثين أو يعدل عليها.
3. يجب تمتع هذه المؤشرات بدرجة يُعتد بها من الصدق وسهولة الحصول عليها، وانخفاض تكلفتها، وأن يكون لكل المؤشرات المقترحة دلالة واحدة في مختلف الثقافات التي يتم فيها البحث.

---

* يقصد بالتعريف الإجرائي تحويل المفاهيم المجردة إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها وقياسها على أرض الواقع ، بشرط أن تراعي هذه المؤشرات الصدق والكفاية والثبات ووحدة الدلالة، للمزيد انظر كمال المنوفي : مناهج وطرق البحث ، ص 69

1- توفيق ابراهيم، حسنين، (1992)، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت- لبنان، ص 67

وبسبب ارتباط ظاهرة الاستقرار السياسي بعدم الاستقرار السياسي بشكل وثيق، سعت الدراسة إلى اعتماد مؤشرات تغطي الجوانب الرئيسية للمفهوم بالدرجة الأولى، وتبرز هذه المؤشرات مضمون الاستقرار السياسي من خلال اعتمادها مؤشرات تغطي عدم الاستقرار السياسي وهي:

اولا: الاستقرار المؤسسي ويتضمن المؤشرات التالية :

1. الاستقرار الحكومي: وهو معدل التغييرأو التعديل الحكومي، وفقاً للإجراءات الدستورية المنصوص عليها، أو وفقاً لما هو متعارف عليه.[156]ومؤشرات الاستقرار الحكومي تتمثل في:

أ. التعديل الوزاري: ويتمثل في خروج بعض الوزراء من أعضاء الطاقم الحكومي من الوزارة، ودخول وزراء جدد آخرين ليشغلوا مكانهم، إضافة إلى ما يقوم به رئيس الوزراء من إعادة توزيع للحقائب الوزارية بين أعضاء طاقمه الوزاري، ولا يشتمل التغيير الوزاري على تغيير رئيس الوزراء؛ وإنما يقتصر على الوزراء فقط.

ب. التغييرالوزاري : والمقصود به قبول استقالة الحكومة بكامل أعضائها؛ رئيس وزراء، ووزراء، وتكليف رئيس وزراء جديد ليشكل الحكومة وفقاً لأحكام الدستور، وتعرف أيضاً بإقالة الحكومة، وهي الإقرار الصادر عن رئيس الدولة بإقصاء الوزارة عن الحكم.[157]

1- العكاليك، حمزة سليمان، مرجع سابق، ص62
[157]- الفتلاوي، علي عبد الكريم، مرجع سابق، ص 220

2. حل البرلمان: اي أن تصدر إرادة ملكية أو مرسوم يقضي بإجراء انتخابات جديدة، أو حل البرلمان قبل مدته الدستورية وهي أربع سنوات شمسية حسب نصوص الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته.[158]

ثانيا: العنف السياسي(Political Violence)

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي، ويوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على ان العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية. وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به، فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية. ويرى تيد هندروش أن العنف السياسي هو استعمال للقوة كبير او مدمر ضد الأفراد أو الأشياء، استعمال قوة محظورة من قبل القانون وموجهة لإحداث تغيير في المناهج السياسية وفي أشخاص الحكومة أو نظامها، ومن ثم لإحداث تغييرات في المجتمع.[159] هذا وقد ركزت بعض الدراسات التي تناولت العنف السياسي على الخلط بين مفهوم العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، فتطرح مؤشرات العنف السياسي لاعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، وبذلك أضحى المفهومان مترادفين. فظاهرة عدم الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى عجز النظام السياسي، بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات المواطنين وتوجهاتهم، مما يؤدي إلى العنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتقويض شرعية النظام وفعاليته. لذلك فإن العنف السياسي مفهوم مركزي لفهم حالة عدم الاستقرار، ويُعد قرينة واضحة على إنعدام الاستقرار السياسي.

---

[158]- السرور، عبير عقيل، مرجع سابق، ص 102

[159]- هندروش، تيد، (1986)، **العنف السياسي- فلسفته- أصوله- أبعاده**، ترجمة: عبد الكريم محفوظ وعيسى طنوس، ط1، 1986

ولهذا يفرق الباحثون بين القوة (وهي استخدام مشروع) والعنف (وهو استخدام غير مشروع) لأدوات القهر الاجتماعي، كما يميزوا أيضاً بين نوعين من السلوك العنيف: الأول هو العنف المسيس(Politicized) الذي يرمي لتحقيق أهداف سياسية تمس نظام صنع القرار في المجتمع، والآخر عنف سلوكي اجتماعي لا يحمل أهدافاً سياسية بالضرورة، كالمشاحنات الفردية والصراعات بين الاجيال والجرائم اليومية غير السياسية.[160]

ويُعرف العنف السياسي بأنه: كافة الممارسات التي تتضمن أهدافاً اجتماعية لها دلالات سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة، ويعرف أيضاً بأنه: استخدام القوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة،[161] وتتمثل حالات عدم الاستقرار السياسي في النواحي الآتية:[162]

- اللجوء المتزايد إلى استخدام العنف بمؤشراته المختلفة.
- عدم احترام القواعد الدستورية.
- انهيارمؤسسات النظام وتناقص شرعيتها.

وتم تقسيم العنف السياسي في هذه الدراسة إلى قسمين:

الأول: العنف الحكومي ومؤشراته هي :

1. استخدام قوات الأمن أو وحدات الجيش: عادة ما تعتمد النظم الحاكمة في البداية على قوات الشرطة والأمن للتعامل مع مثل هذه الأحداث، خاصة أن هناك وحدات مدربة على أعمال الشغب. وقد يلجأ النظام إلى الاستعانة بوحدات الجيش للقضاء على

---

[160]- الصاوي، علي، مرجع سابق، ص 33
[161]- العكاليك،حمزة سليمان، مرجع سابق، ص64
[162]- إبراهيم، حسنين توفيق، **مرجع سابق،** ص 56

اعمال العنف الداخلي، بعد فشل قوات الأمن النظامية في السيطرة على الأوضاع الداخلية.[163]

2. الاعتقال السياسي: وتمثل هذه العمليات سلوكا اعتياديا في العديد من دول العالم الثالث.وهو ايقاف المواطنين دون صدور أحكام قضائية بحقهم؛ أي ما يطلق عليه في الأردن التوقيف الإداري، إذ تقوم أجهزة الأمن بالقبض على المواطنين إما لمشاركتهم بالمظاهرات أو أحداث شغب ضد النظام، أو لمجرد الاشتباه بهؤلاء المعتقلين أنهم يشكلون خطراً على أجهزة الأمن.

---

[163]- إبراهيم، حسنين توفيق،مرجع سابق، ص88

ثانيا: العنف الشعبي

وهو عنف غير رسمي، ومؤشراته التي تتبناها الدراسة هي :

1. المظاهرات: وهي تجمعات لفئة معينة وقد تكون عفوية ومنظمة وغير منظمة، تاتي احتجاجاً على قرار أو سياسة حكومية طبقت او مزمع تطبيقها، وقد تمارس تلك الفئات أعمال التخريب والتدمير والقتل. والمقصود هنا إشعار المسؤول بأن هذا القرار أو هذه السياسة غير مقبولة، ويجب دراستها وإعادة النظر فيها.
2. أحداث الشغب: وهي تشبه المظاهرات إلى حد ما من خلال أنها تجمعات غير منظمة من قبل المواطنين، وتكون ضد النظام أو بعض سياساته ومواقفه، أو ضد إحدى القيادات الرسمية أو الحكومة، كما تؤدي هذه الأحداث إلى تدمير المنشآت العامة والخاصة وتخريبها في بعض الأحيان، وإذا استمرت هذه الأحداث لعدة أيام، فإنها تصبح شبه منظمة أو منظمة بالكامل.
3. الإضرابات: وسيلة للضغط على أصحاب العمل أو الحكومة، من خلال امتناع العمال عن العمل لفترة من الزمن قد تمتد لأيام أو شهور.

مضمون الإستقرار السياسي

حاول الكثير من الباحثين الوصول إلى صيغة توافقية حول مضمون الاستقرار السياسي، لعل من أولهم وأفضلهم "هيروتز Hurwitz "، الذي وصف النظام السياسي بالاستقرار إذا ما أفلح في تجنب الإنهيارات والتقلبات الفجائية التي تطيح به وببنيته الأساسية، مما يتحتم إزاءه إعادة

تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم. كما وحدد هيرونتز عدة مضامين للاستقرار السياسي والتي استنبطها من المحاولات المعاصرة، وهي كالتالي :[164]

1- خلو المجتمع من الصراع المحلي وكذلك من أية تفاعلات يمكن أن تتصف بالعنف، ويحدث الصراع نتيجة لدواع معينة مثل: تجاهل بعض المشكلات الاجتماعية الملحة مثل الإسكان والتعليم والأجور والحقوق والحريات العامة، كما وأن الاختلافات بين الأفراد والجماعات تتيح الفرصة لكثير من أنواع الصراع. وبصورة عامة، فإن الاستقرار السياسي لا يتم إلا إذا كان الصراع من أجل المراكز أو الموارد يحدث طبقاً للقواعد الراسخة التي تحدد ما يمكن لأي متنافس أن يقوم بأدائه في هذا المجال، وما من إنسان يملك السلطة المطلقة بمعنى التحرر من كل رقيب إلا ويضحي بالعدل والعدالة في سبيل إرضاء أهوائه ومناصريه، وتلك كلها عوامل تفتح باب الصراع على مصراعيه، مما يُعد تهديداً مباشراً للاستقرار السياسي.

2- مبدأ الرضا والقبول (أتفاقي إرادي) : يقوم هذا المبدأ على التقليل من مظاهر الصراع والعنف إلى أكبر حد ممكن عن طريق تقبل المواطنين – بكل طواعية واختيار – لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع ، وهنا يبرز دور الفكر الحر الذي يصل إلى قراراته عن طريق المشاركة والإقناع، وذلك في الحقيقة هو أفضل سياج ضد التقلبات السياسية التي تُعد المقدمة الطبيعية لعمليات الصراع، ومن ثم زعزعة الاستقرار.

---

[164]- خليفة، عبدالرحمن،(1991)، **أيدولوجية الصراع السياسي** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر ، ص 169

كما يمكن القول أن مضمون الاستقرار السياسي يشير إلى: قدرة الدولة على ضبط التطور الداخلي من خلال القنوات الشرعية والمشروعة، ويشير هذا التعريف إلى الملاحظات التالية:[165]

1- أن تحقيق الاستقرار الداخلي هو مهمة الدولة أساساً، فهي الجهاز الوحيد – بين المؤسسات الاجتماعية – الذي يتمتع بأكبر الإمكانات التي يتطلبها الاستقرار، مثل القدرة التدخلية والاستراتيجية والتوزيعية، كما أن الدولة هي الجهاز الذي يقع عليه العبء في تحقيق الاستقرار، وليس أي مؤسسة اجتماعية أخرى، إذ تتمتع الدولة بالتفويض الاجتماعي للقيام بعملية التخصيص السلطوي للقيم والموارد في المجتمع، كما أن لديها الأدوات النظامية الكفيلة بذلك (الثواب/ العقاب).

2- إن تحقيق الاستقرار هو عملية إيجابية (تحمل معنى الضبط)، وتتضمن معاني التحكم والتوجيه والإرشاد للنشاطات الاجتماعية المختلفة، فلم تعد الدولة مجرد " طرف محايد " في النشاط الاجتماعي (أي صورة الدولة الحارسة)، وإنما أصبحت " محورا " لهذا النشاط حتى في أعتى النظم الرأسمالية (أي نموذج الدولة المتدخلة).

3- إن آلية تحقيق الاستقرار هي ضبط التطور الداخلي والمجتمع، سواء في المجال السياسي (مثل انتقال السلطة بالطرق السلمية) أو في المجال الاقتصادي (بمعنى أولوية المصلحة العامة واحترام المصالح الخاصة في آن واحد)، أو في المجال الاجتماعي (معنى عدالة توزيع الأعباء والعوائد والقيم)، أو في المجال الثقافي (بمعنى احترام الحقوق والحريات الأساسية كالتعبير عن الرأي والحفاظ على التكامل والتماسك الاجتماعي والقيمي ..).

---

[165]- الصاوي، علي، مرجع سابق، ص40

4- أن قيام الدولة بضبط تلك التطورات إنما يشير إلى اتساع دورها في الحياة الاجتماعية، وهذه هي أبرز سمات الدولة المعاصرة، ولا يعني الدعوة إلى هيمنة الدولةعلى المجتمع على نحو شمولي، أو تكريس المجتمع لخدمة الدولة على نحو سلطوي..

5- الاستقرار هو عملية وليس مرحلة يصل اليها المجتمع ويقف عندها، ذلك أن الهدف العام لمختلف النظم السياسية هو تحقيق المزيد من الإنجاز، ومن ثم من الاستقرار (المرحلي)، وأن الاستقرار هو الأصل في أهداف الشعوب.

6- وهناك استقرار حقيقي (طبيعي) واستقرار ظاهري (مصطنع وهش)، والنوع الأول هو استقرار متوازن يستوعب عدم الاستقرار الجزئي والمرحلي؛ لكي يصل إلى نقطة توازن واستقرار جديدة، وبالتالي فهو يحمل تقييماً إيجابياً، أما النوع الثاني فهو استقرار ظاهري يرفض التغيير ويخشاه ويصطدم بالتالي مع دوافعه والقوى التي تطالب به، ويصبح استقراراً هشاً، ويحمل تقييماً سلبياً.

7- أن للاستقرار طابعاً انسانياً في النظر إلى علاقة الدولة (السلطة) بالمجتمع (الأفراد)، بمعنى أنه إذا كان الاستقرار " قيمة " تسعى إليها النظم للحفاظ على بقائها؛ فإن مضمون وشكل وأسلوب تحقيق هذا الاستقرار لا يجب أن ينفصل عن تحقيق القيم التي ارتضاها المجتمع لنفسه في حاضره ومستقبله، كما لا يجب أن ينفصل عن المحيط الثقافي للجماعة.

وترتبط دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي وتحليلها ترتبط بابعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، فهو ليس مسألة أمنية فحسب، فالاستقرار السياسي في جوهره ليس وليد القوة العسكرية والأمنية وإنما وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية كما أسلفنا، ليجعل من كل قوى المجتمع وفئاته عيناً ساهرة على الأمن، ورافداً أساسياً من روافد الاستقرار.

المبحث الثاني

عوامل الاستقرار السياسي في الأردن

اظهر الأردن منذ استقلاله في العام 1947 قدرة لافتة على الصمود ككيان سياسي، فبالرغم من أنه محاط بنزاعات إقليمية متعددة ويعاني من نقص في الموارد الطبيعية، إلا أنه استطاع الوقوف في وجه محاولات عديدة للانقلاب على النظام، فقد استطاعت المملكة الأردنية الهاشمية تخطي هذه العواصف من خلال خلق قاعدة دعم متماسكة وإنشاء مؤسسة أمنية موالية للنظام السياسي الحاكم، وهذه القاعدة المتماسكة الداعمة تمثلت إلى حد بعيد في الملك الهاشمي الموجود في الحكم، فقد وفر درجة فريدة من الاستقرار، وبالإضافة إلى ذلك هناك المؤسسة العسكرية والبنى الاجتماعية ومركزية النظام. هذه العوامل مجتمعة شكلت محوراً رئيسياً لهذه الدراسة.

أولاً : الملك

يمكن أعتبار الملك منذ نشأة الدولة الأردنية مركزاً محورياً في حياة البلاد، فقد مثلت شخصية الملك حسين رحمه الله محور الاتفاق والالتقاء بين مختلف فئات الشعب وطبقاته، وبين الشعب والحكومة، مما خلق نوعاً من الاستقرار السياسي النسبي. ويظهرالدور الإيجابي للملك في حفظ الاستقرار السياسي للنظام في الأردن من ناحيتين:[(166)]

اولا : الاحترام والشعبية التي يتمتع بهما الملك لدى الشعب الأردني، بمختلف فئاته، بحيث يمكن القول إنه يمثل محور التقاء بين جميع هذه الفئات من جهة، وبين الشعب عموماً والحكومة من

---

(166)- الرشواني، منار محمد، مرجع سابق ، ص 57

جهة أخرى. وهو يتمتع طبقاً للدستور بثقل كبير داخل النظام السياسي، ومصون من كل تبعية ومسؤولية.

ثانيا: تتمثل في الروابط التي استطاع الملك حسين إقامتها مع أهم عاملين للاستقرار السياسي في المملكة ألا وهما العشائر والجيش.

ولقد قام الملك الراحل بدور رئيسي في توحيد البلاد وتطويرها منذ استلامه لسلطاته الدستورية، وقد ساعده في ذلك السلطات التي منحها له الدستور للقيام بهذه المهام، وحكم الملك الحسين من خلال مؤسسات دستورية بطريقة ديمقراطية نسبياً.

وفي هذا المجال يقول هنتجتون : " قد يلعب الملك دوراً نشطاً إضافة إلى توليه الحكم، وليس الملك الذي يحكم بالفعل ملكاً مطلق السلطة بالضرورة، فقد يتقاسم سلطات الحكم الفعلية مع مؤسسات وجماعات أخرى، لكن الملك في جميع الحالات يلعب أيضاً دوراً سياسياً نشطاً وفعالاً في عملية الحكم ". [167]

وفي السابع من شباط عام 1999 انتقل الملك الحسين إلى رحمة الله ، وتسلم العرش من بعده الملك عبدالله الثاني ملكاً دستورياً على الأردن حسب التقاليد الدستورية المنصوص عليها في الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته.[168]

وقد أثار اعتلاء الملك عبدالله الثاني في شباط 1999 توقعات بأن الملك الشاب سيلعب الدور ذاته المعزز للاستقرار الذي قام به والده حتى بعد وفاته. ويظهر مبرر هذا الحكم في أنه من غير المتوقع أن يقوم الملك بتغييرات جذرية في السياسة التي انتهجها والده الملك حسين، بما

---

[167]- بني حسن، أمين عواد مهنا، مرجع سابق، ص 177

[168]- الدستور الأردني لعام 1952، مع تعديلاته، الجريد الرسمية عدد 1093، حيث تنص الفقرة (أ) من المادة(28): تنتقل ولاية الملك من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه سناً ...

انطوت عليه هذه السياسة من تعزيز للاستقرار في الأردن، بل إن مجيء الملك الشاب سوف يعزز من عوامل الاستقرار السابقة نتيجة لما قد يحمله تسلم الملك عبدالله من آمال لدى الشعب الأردني بمزيد من التغيرات الإيجابية، التي يعززها الدعم العربي والدولي الذي لقيه الملك الجديد ، بالإضافة إلى دوره في الجيش بأعتباره أحد أبنائه وقادته، وبالتالي استمرار العلاقة المميزة بين العرش والجيش.

ولا يمكن إنكار العوامل الرئيسية الثلاثة التي أخرت الإصلاح الحقيقي في الأردن وهي: أولا، وضع إقليمي غير مستقر أدى إلى اعطاء الاولوية للاعتبارات الأمنية قبل الإصلاح السياسي ، ثانيا، معارضة لم تكن قادرة أو ليس لديها النية للدفع باتجاه التغيير، وأخيراً قاعدة تؤمن بان الدور المركزي وغير المتنازع عليه للنظام الملكي يصب في مصلحتها. ومع ذلك، فقد شكل غياب الاستقرار السياسي في المنطقة عامل ضغط على النظام، مما اضطره إلى تعزيز الحرية السياسية، أما اليوم فيجد النظام نفسه محاطاً بالأزمات الإقليمية، ومضطراً للإسراع في عملية الإصلاح السياسي في الأردن وهذا ما حصل بالفعل في عام 2011.

هذه الظروف والأوضاع دفعت النظام إلى تأكيد علاقته مع العشائر والمؤسسة العسكرية، ويبرز ذلك من خلال اللقاءات المتكررة للملك مع شيوخ العشائر الأردنية ووجهائها، ودعمه المباشر لهم، فضلاً عن إشرافه على أدق التفاصيل التي تخص المؤسسة العسكرية والأمنية.

ثانيا : المؤسسة العسكرية

تُعد المؤسسة العسكرية العامل الحاسم لنجاح التغيرات السياسية العربية، فالدول التي تدخَل فيها الجيش إيجابياً مع تمرد الشارع والظروف المختلفة، تم التغيير فيها وضبط النظام بشكل سريع وبأقل قدر من الخسائر. فقد أدى العسكريون في المملكة دوراً حيوياً في الحياة العامة، وكان

لهم دور بارز في الحفاظ على استقرار الدولة في أصعب الظروف التي مرت بها، عبر تاريخها منذ تأسيس الإمارة إلى الوقت الحاضر، وتكن المؤسسة العسكرية ولاء عميقاً للنظام الحاكم، إذ ساهمت هذه المؤسسة بتأمين الدولة من حدوث أية تغيرات جذرية في النظام. ويمكن الإشارة إلى دور الجيش في الحفاظ على الاستقرار السياسي والذي يرجع إلى عدة عوامل من أهمها:[169]

1- تركيبة الجيش والمكون من البنى الاجتماعية الموحدة.

2- الرعاية التي يتلقاها منتسبو القوات المسلحة من ناحية مادية ومعنوية.

3- الدور الذي يقوم به الملك داخل الجيش والذي ينطوي على كثير من الاحترام.

وللمؤسسة العسكرية في الأردن حق شرعي بحكم الدستور؛ من اجل الدفاع عن البلد ضد أي هجوم خارجي يضاف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية اشتركت في عملية التحديث، فقد نفذ الجيش العديد من البرامج الهادفة إلى تطوير البلاد مثل الطرق والجسور وبناء المدارس واغاثة الناس في الكوارث.[170]

وعلى الرغم من هذا الدور الاستقراري للجيش، فقد كانت هناك عدة محاولات انقلابية قام بها ضباط من الجيش، إلا أنها باءت بالفشل، وأحبطها الجيش نفسه. فالملك من ناحية دستورية وواقعية ، يتمتع بسلطات واسعة في السيطرة على المؤسسة العسكرية، فهو يتابع شؤونها باستمرار، وخصوصاً في الأمور المتعلقة بتعيين كبار الضباط، وتحديث الجيش وتنظيمه، وأما منصب وزير الدفاع في الأردن، فهو منصب بروتوكولي يسند في العادة إلى رئيس الوزراء. ويبدو أن الملك مسيطر على المؤسسة العسكرية، ولا يتأتى ذلك عن طريق مشاركته في

[169]- المسيعدين، يوسف سلامة حمود، مرجع سابق، ص92

[170]- المشاقبة، أمين عواد مهنا، مرجع سابق، ص 190

المواقف العسكرية وحسب، بل أيضاً عن طريق الامتيازات التي تمنح للعسكريين من طرف الملك. ويتمتع أعضاء المؤسسة العسكرية بامتيازات كثيرة منها الرواتب الجيدة والعلاج الطبي المجاني في المستشفيلت العسكرية والسيارات المجانية الخاصة لكبار الضباط والقروض لأغراض الاسكان، هذا بالإضافة إلى العديد من المقاعد في الجامعات وتُخصص لأبناء العسكريين.[171]

ثالثاً : البنى الاجتماعية

يتم استخدام تعبير البنى الاجتماعية للدلالة على مجموعات سكانية تجمعها روابط خاصة، تضفي عليها قدراً من التضامن الداخلي بين أفرادها، وتجعلهم مهيئين للسلوك الجماعي طبقاً لهذه الروابط، وهذا التضامن سعياً لتحقيق مصالح خاصة بهذه المجموعة. ويأتي تجانس أو اختلاف التركيبة الاجتماعية كأحد العوامل المهمة في تكوين ظواهر المجتمع السياسية. فالتجانس الإثني، ووحدة المعتقدات والخصائص الثقافية، تضفي على المجتمع إمكانية قيام وحدته وتنمية روابطه وتؤهله لتوطيد أسس استقراره السياسي، أما تعدد الأصول الدينية واللغوية والإثنية، والتي لا يربطها شعور قوي بالإنتماء إلى مجتمع سياسي واحد، مع عجز النظام القائم على استيعاب مطالب هذه الجماعات، وتسوية خلافاتها ومشكلاتها سلمياً، يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية والسياسية؛ أو يثير الصراعات السياسية ومضاعفة التراكمات بين قطاعات الشعب على أقل تقدير، فتحول دون المجتمعات واستقرارها السياسي. كما ويتميز الأردن بتركيب اجتماعي مستقر نسبياً، وهو ضمن الدول التي تصنف بأنها الأكثر تجانساً، حيث أنه مجتمع شديد التجانس من الناحية الدينية والإثنية واللغوية، ويتمتعوا بمساواة تامة في الحقوق

-[171] المشاقبة، أمين عواد مهنا، مرجع سابق، ص192

والواجبات بمقتضى الدساتير والقوانين الأردنية منذ عام 1928، والأعراف والممارسات الفعلية للنظام السياسي والأسرة الحاكمة، وبعد أن تمتعت الجماعات الدينية والإثنية بمقاعد خاصة في المجالس التشريعية، مما جعل تلك الفئات في تواؤم شديد مع المجتمع والدولة، وتندمج في النسيج السياسي– الاقتصادي للمجتمع الأردني.[172]

إن هذه الميزة تُعد نقطة قوة للمجتمع والنظام السياسي الأردني من حيث التجانس القومي، وتبعد الأردن عن الصراعات الداخلية ذات الطابع الإثني أو الديني، إذ أن أبناء تلك الطوائف أو الإثنيات يحتلون في كثير من الأحيان مواقع متقدمة في السلطة السياسية، ويُعدون أداة داعمة للنظام السياسي، ولا يشكلون أي تحديد أو تحجيم للقرارات السياسية الأردنية. وتشير الاحصاءات الرسمية إلى أن حجم السكان في الأردن قد بلغ عام 1952 نحو 600 ألف نسمة، وأرتفع إلى نحو 5،1 مليون نسمة عام 1970، وإلى نحو 7،2 مليون نسمة عام 1985، ليرتفع إلى 1،4 مليون نسمة عام 1994،[173] وفي العام 2011 بلغ التعداد السكاني حوالي (6249000) نسمة.[174] ويتكون المجتمع الأردني من اغلبية مسلمة عربية. فالشركس يشتركون مع العرب في الدين، فكلا من الطرفين يدين بالدين الإسلامي. وأما المسيحيون؛ فيربطهم العرق العربي بالأغلبية المسلمة، فكلا الفئتين عربية، حيث كان من الصعوبة إيجاد نسب للفئات الاجتماعية في الأردن، وذلك حرصا من الحكومة الأردنية على عدم نشر العنصرية والتفرقة بين أبناء الشعب الأردني الواحد، وإنطلاقا من مبدأ التسامح الديني والإندماج والتجانس، ولهذا قامت الدراسة بوضع نسب تقريبية إيفاءا بغرض الدراسة.

ومن هنا يمكن تصنيف البنى الإجتماعية للشعب الأردني على النحو الآتي:

---

(172)- توفيق ابراهيم، حسنين، مرجع سابق، ص 36

(173)- المومني، محمد عقلة وآخرون، (1997)، **السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي**، دار الكندي، 1997، ص 158-159

(174)- دائرة الاحصاءات العامة ، عمان، 2012http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/2004/2011/2-5.pdf

فئة الشرق أردنيون أصلاً فتذهب التقديرات إلى ما نسبته 66- 50 في المئة من مجموع السكان. فالشائع أن الأردنيين والفلسطينيين يشكلون نسباً متقاربة في عدد السكان. اما بالنسبة للمكونات السكانية الأخرى حسب الطائفة والعرق، فإن نسبة المسيحيين لا تتجاوز 5 في المئة، بينما يشكل الشراكسة والشيشان ما نسبته أقل من 2 في المئة من عدد السكان.[175]

وقد عملت كافة الفئات على توفير قدر من الاستقرار النسبي، فبالنسبة للشرق أردنيين، فهم الذين تمركز دورهم في البداية كقوة أمن للنظام السياسي وأصبحوا فيما بعد ذلك في إطار تطوير العمل السياسي، وتطور وضعهم المعيشي وأسلوب حياتهم كقوى كابحة لقوى المعارضة، ومنهم سكان الريف الذين شكلوا أرضية النظام السياسي واسناده الضروري في الأزمات، وهذا ما حدث في الخمسينيات حين نشطت الاحزاب العقائدية في استقطاب أبناء الريف وإدخالهم في صفوف المعارضة والمد الساعي للتغيير. أما بالنسبة للحضر، أي اهل المدن، فهم يتمتعون بدور كبير في النظام السياسي، وذلك نتيجة لسيطرتهم على قطاعات اقتصادية مهمة (تجارية وصناعية)، يستلزم الحفاظ عليها علاقة خاصة ومحافظة مع النظام. ومن هنا تميل الطبقات الاقتصادية (البرجوازية الكبيرة أو الوسطى) إلى اعتناق مبادئ ايدولوجية تشدد على الاستقرار والتعاون وتأكيد ضرورة التوازن بين مصلحة الطبقة الحاكمة ومصلحة الشعب، ومن ثم على ضرورة التوفيق بين المجتمع والنظام.[176]

ويمكن القول إن الدور الاستقراري لهذه الفئة قد تعزز بوجود عاملين:[177]

---

[175]- النقرش، عبدالله، **أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي**، مجلة دراسات: الجامعة الأردنية، المجلد الثاني والعشرون، العدد: 4، آب 1995، ص 1504

[176]- المرجع السابق، ص1514- 1515

[177]- الرشواني، منار، مرجع سابق، ص 35

1- طبيعة النظام السياسي الذي اقام علاقة وطيدة بين السكان والنظام الملكي وأقنعهم بأن من مصلحتهم استمرار النظام واستقرار الدولة.

2- دخول العنصر الفلسطيني إلى النسيج الاجتماعي الأردني، الأمر الذي أسهم في تعزيز أرتباط الأردنيين بالنظام إزاء خشيتهم من أن يحتل الفلسطينيون مواقعهم والسيطرة على مواردهم، لتأتي بعد ذلك أحداث أيلول 1970 التي لا شك في أنها عززت الثقة والارتباط بالنظام السياسي.

أما بالنسبة للفئة الثانية من النسيج الأردني فهم الأردنيون من أصل فلسطيني، فقد وفد إلى الأردن، وتحديداً إلى مدنه، وأبرزها عمان فئتان من الفلسطينيين الذين حاول النظام السياسي دمجهم في المجتمع، الأولى؛ وهم حملة الخبرات والثروات ومعظمهم ينتمون إلى الشريحة البرجوازية الكبيرة وملاك الأراضي قبل النكبة، ووجدت هذه الفئة أن من مصلحتها موازنة استثماراتها الجديدة وربطها بالسلطة المركزية في العاصمة، لتسهم في بلورة الشريحة البرجوازية وربطها بالنظام السياسي، وتتحالف مع البيروقراطية الإدارية والعسكرية التي تشكلت منذ تأسيس الدولة، وبعضها من جنسيات غير أردنية، من خلال التصاهر وتعزيز المصالح الاقتصادية والتجارية، ولتشق هذه الفئة لنفسها مواقع اجتماعية وسياسية تدعم تحالفها مع السكان الأصليين والنظام السياسي.[178] ويظهر التأثير الإيجابي للفلسطينيين، من خلال دورهم في رفع مستوى المجتمع ثقافياً وسياسياً، فقد أسهم الفلسطينيون بشكل إيجابي من خلال ما قدموه للأردن من مهارات وموارد كان يفتقد إليها الأردن في تلك الفترة، وذلك بحكم تفوقهم على الأردنيين في التعليم والاقتصاد والثقافة ومختلف النواحي الاجتماعية، كما يظهر الدور

---

(178)- الفتلاوي، علي عبد الكاظم كامل، مرجع سابق، ص122

الايجابي للفلسطينيين من خلال تحويلات العاملين في الخارج، إذ تشكل المورد المالي الخارجي الثاني للأردن بعد المساعدات.[179]

ويمكن الإشارة أن هناك عوامل تدفع باتجاه تعزيز الولاء الفلسطيني للنظام السياسي الأردني تتمثل بما يأتي :

1- جوازات السفر الأردنية الممنوحة للفلسطينيين، وذلك من خلال قرار وحدة الضفتين الشرقية (الأردن) والغربية (الفلسطينية) عام 1950، وقد تم إعلانها كبلد واحد بإسم المملكة الأردنية الهاشمية، وتم منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية.
2- سياسة الأردن الخارجية الناجحة في تقديم فرص عمل تساهم في تحسين مستوى الفلسطينيين الاجتماعي والإقتصادي.
3- قرار فك الارتباط عام 1988، الذي أتخذه الملك الحسين رحمه الله والذي بدد المخاوف وأعاد بناء الثقة بين الفلسطينيين والأردنيين.
4- مساعي القيادة الهاشمية بتدعيم الوحدة الوطنية التي تخلخلت بين الحين والآخر، ولذلك نرى أن معظم خطابات الملك الحسين رحمه الله تركز على نبذ الإقليمية والعنصرية، والتأكيد على وحدة الشعب الأردني بكافة فئاته. وقد أكمل المسيرة الملك عبدالله الثاني بالمحافظة على وحدة الشعب الأردني بكافة أطيافه.

والفئة الثالثة هم فئة الشركس والشيشان، إذ يُعد الشركس (الجراكسة) مجموعة غير عربية في أصولها، مسلمة الديانة، ومن سكان شرق الأردن عند إعلان الإمارة. هاجروا من قفقاسيا بعد

---

[179]- الرشواني، منار، مرجع سابق، ص56

الغزو الروسي لبلادهم، واستقرت أول مجموعة منهم في عمان عام 1878م، بتشجيع من السلطان عبد الحميد ليوازن المنطقة بهم سكانياً مع البدو، حتى يسهل عليه السيطرة الأمنية والإدارية، فاستقروا حول ينابيع المياه في عمان ووادي السير وصويلح والزرقاء وجرش وناعور، ثم أعقبتهم دفعات أخرى خاصة بعد الثورة البلشفية في روسيا عام 1917.

ويعود للشركس والشيشان الفضل في إعادة بناء مدينة عمان، كما ساعدوا في تأسيس الإمارة الأردنية، وأدوا دوراً بارزاً في تطويرها، واشتهروا بولائهم وإخلاصهم الشديد للأسرة الهاشمية الحاكمة، وكانوا من أوائل المؤيدين للملك عبدالله الأول مؤسس الأردن فقد ساعدوه في خلق الأمن في الأردن، بينما حافظوا في الوقت نفسه على علاقات متينة مع الحكومة البريطانية في عهد الانتداب، وقد أعطتهم الحكومات الأردنية ضمانات دستورية للمشاركة في الحكم، إذ أعطى قانون الانتخاب الأردني مقعداً تشريعياً لكل 5000 شركسي، ولا يعارض أحد ضرورة دمجهم في المجتمع السياسي الوطني، وهم المؤهلون لذلك ولاءً وإخلاصاً وتاريخاً ومصلحة.[180] وجاء في كتاب (دليل قرية صويلح)، أن من ضمن سكان صويلح عام 1939 كان 314 نسمة من الشيشان و249 نسمة من الشراكسة .[181]

رابعاً : مركزية النظام

للوصول إلى فهم شامل متكامل لمفهوم المركزية وما يحمل في طياته من ايجابيات وسلبيات، وظروف تطبيقه، والعوامل التي تهيئ ظروف وجوده في الأنظمة المختلفة، كان من الأجدى العودة إلى مفهوم السُلطة الذي يشكل جوهر المركزية في النظام، وذلك محاولة من الدراسة لإيضاح جدوى وجود نظام أردني مركزي يسعى جاهدا للإصلاح وللوصول إلى نظام سياسي

[180]- الفتلاوي، علي عبد الكاظم كامل، مرجع سابق، ص 129
[181]- بينو، سعيد، (2000)، **الشيشان- علاقاتهم مع روسيا والنفي الجماعي** ، ص 190

يتسم بالاستقرار، ولن نستطيع ايضاح ذلك إلا من خلال التطرق للعوامل المختلفة التي خلقت هذا النظام المركزي، كل ذلك يبدأ من خلال مفهوم السُلطة، فالسُلطة هي الحق الشرعي للقيام بعمل ما، وهذه السلطة لها عدة أشكال في النظام، ومن هذه الأشكال الحق في التنظيم، والتخطيط، واتخاذ القرار، والأمر وتنفيذ الأمر والتنسيق. وعلى ذلك، فالمظهر الخارجي للسلطة هو السياسات وإجراءات التنظيم والتعليمات والأوامر، والذي يهمنا هنا هو تحديد من هو صاحب السلطة في التنظيم. ان الدستور يوضح مصدر السلطات الثلاث، وهو الذي يبين نوع النظام السياسي الذي يحكم، فمن الدساتير ما يحكم بالنظام البرلماني وفيه يسود رئيس الدولة ولا يحكم، تاركاً السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء ووزرائه، بينما نجد نوعا آخر من الدساتير يأخذ بالنظام الرئاسي حيث يتولى رئيس الدولة رئاسة الوزارة.

وهناك النظام النيابي الملكي الوراثي المطبق في الأردن حيث " الأمة مصدر السلطات[182] "، وتمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في الدستور الأردني، وتناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلس الأعيان والنواب، وتناط السلطة التنفيذية بالملك، ويتولاها بوساطة وزرائه وفق أحكام الدستور.[183]

ومن هذا المنطلق كان من الضروري تحديد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها التنظيم المركزي المتمثل في النظام السياسي الأردني، وتحديد العوامل التي ساعدت في بلورة النظام بشكله الحالي والمتمثل بالمركزية، حيث ذهب فقهاء القانون الإداري إلى أن التنظيم الإداري المركزي يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية وادارية واقتصادية، فمن الناحية السياسية أن المركزية تهدف إلى توحيد وتحسين تنظيمها لتثبيت السلطة العامة الوطنية، لتحقيق النفع العام في البلاد وتطبيق مبدأ

---

[182]- الدستور الأردني، منشورات وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية، 2011، المادة(24)، فقرة (1)، ص 14
[183]- الدستور الأردني، المادة(24) فقرة(2)، المادة (25)، المادة(26)، ص 14

المساواة بين الأفراد، والعدالة في توزيع الأعباء التي يتطلبها النظام، بالإضافة إلى توحيد الأساليب الإدارية للاقتصاد في الإنفاق العام.[184]

أما وقد تم تعريف مركزية النظام ، فالأحرى التعرف إلى العوامل التي أثرت ودفعت بإتجاه تحديد نوع التنظيم (المركزي) سواء كانت عوامل جغرافية طبيعية أو عوامل سياسية، وما الهدف من تطبيق النظام المركزي. تتمثل العوامل الجغرافية والطبيعية في مساحة الدولة ونوع التضاريس، فمساحة الدولة توضح ما إذا كان سيطبق النظام المركزي أم لا، فإذا كانت مساحة الدولة صغيرة فإن الإتجاه يكون نحو الأخذ بالتنظيم الإداري المركزي، وهذا يتوقف على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اما التضاريس وتشمل الصحراء والجبال والموانع الطبيعية، فيكون تأثيرها على نوع التنظيم المطبق من حيث درجة تركيزه. فالدولة الصحراوية تميل إلى الجمع بين التنظيم المركزي واللامركزي، لأن الأقاليم الصحراوية تتميز بقلة عدد السكان وكثرة تنقلهم بحثاً عن الماء والخضرة لرعي الاغنام، ولذلك لا يمكن تطبيق الإدارة المحلية(اللامركزية) عليهم إلا إذا تغيرت طبيعة الحياة في البيئة الصحراوية عن طريق الاستيطان، وتوفير سبل الحياة لتحقيق الاستقرار والاستمرار، ويلاحظ ان الدول ذات الموقع الاستراتيجي المهم ميالة نحو المركزية للسيطرة على الأمور.

أما بالنسبة للعوامل السياسية وارتباطها بإحداث التنظيم الإداري بصفة عامة تبعا للقيم والمبادئ التي يعتنقها الشعب، والتي تشكل في مجموعها فكر(أيدولوجية) الدولة، فإذا كان فكر الدولة يقوم على مبدأ التوجيه وتسخير كافة الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف معينة في فترات معينة، طبقاً

---

[184]- موسى، مصطفى محمد، (1992)، **التنظيم الإداري بين المركزية واللامركزية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص30

لخطة وطنية شاملة فلا بد وأن يتوجه نظام الحكم إلى الأخذ بنوعين من التنظيم، التنظيم المركزي واللامركزي، وتكون السيطرة للنوع الأول من خلال الرقابة المركزية والتوجيه المركزي.[185] يمكن القول أن هذه العوامل دفعت بالنظام الأردني بالتوجه نحو التنظيم المركزي.

ويرى هنتنجتن أن إنهماك الأنظمة الملكية في التحديث في النصف الثاني من القرن العشرين جعلها تواجه معضلة أساسية، فمن ناحية كانت مركزية السلطة ضرورية للملكية من أجل تعزيز الاصلاحات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، جعلت هذه المركزية من الصعب توسيع سلطة الانظمة التقليدية وادماج المجموعات الجديدة التي ولدها التحديث في هذه الانظمة، ويبدو أن مشاركة هذه المجموعات في السياسة لم تكن لتحقق إلا على حساب النظام الملكي.

وطبقا لما يقوله هنتنجتن فإن معضلة الملك هي كيفية تحديث بلده مع الحفاظ على السلطة السياسية، ويقترح هنتنجتن ثلاث طرق او استراتيجيات ممكنة يستطيع الملك اتباعها: في وسعه تقليص دور السلطة الملكية او إلغائه وتطوير التحرك نحو ملكية دستورية تسند السلطة فيها إلى الشعب والأحزاب والبرلمانات، أو بذل جهد واع للجمع بين السلطتين الملكية والشعبية في النظام السياسي نفسه، أو قد يكون بالامكان الاحتفاظ بالنظام الملكي كمصدر السلطة الرئيس في النظام السياسي، مع العمل على التقليل إلى الحد الأدنى من تأثره بالمساعي المعطلة والناجمة عن توسيع نطاق الوعي السياسي.[186]

وفي حالة الأردن تم اتباع استراتيجية معدلة للطريقة الأولى تجلت فيها مركزية النظام من خلال دفع عجلة الإصلاحات إلى الأمام، من خلال تعديل (42) مادة من الدستور ضمن مشروع

---

(185)- موسى، مصطفى محمد، مرجع سابق، ص ص 43- 44- 47

(186)- المشاقبة، أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن،مرجع سابق، ص 141- 142

التعديلات الدستورية 2011. ولولا مركزية النظام المنصبة في شخصية الملك الشاب عبدالله الثاني لما خرجت التعديلات الدستورية بهذه السرعة وهذا الإطار، لذلك وجدناه عند تولي أي حكومة جديدة كان يؤكد ضرورة الإسراع في عملية الإصلاح وإجراء الانتخابات النيابية في نهاية عام 2012.

وأتخذ الملك توصيات تشكل علامة فارقة في تاريخ الحياة السياسية في البلاد، وأهم ما جاء في توصيات قانونية المجلس إنشاء المحكمة الدستورية، التي خفضت من صلاحيات الملك في اختيار الوزراء، وأجبرت الحكومة التي تحل البرلمان على تقديم استقالتها بالتزامن في محاولة لتعزيز هيبة البرلمان، والمساواة التامة في التقاضي بين المواطنين والوزراء المتهمين بحكم أعمالهم بحيث يحاكم الوزراء كبقية الناس أمام المحاكم النظامية، وليس فقط أمام محكمة الاستئناف بعد توجيه الاتهام لهم من قبل مجلس النواب، الذي يحتاج الآن للأغلبية فقط لاتهام الوزير وليس للأكثرية مما يخفف الامتيازات التي كان يحظى بها الوزراء عند محاكمتهم، ومن ثم منع تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية كما كان في السابق.

ويأمل المشرعون والسياسيون بأن تسهم هذه القواعد الجديدة التي طالبت بها المعارضة في تخفيف حدة التوتر الاجتماعي ووقف الحراك الشعبي أو احتوائه، بغية الوصول إلى قدر من الاستقرار النسبي.

المبحث الثالث

عوامل عدم الاستقرار السياسي في الأردن

شكلت عوامل عدم الاستقرار في الأردن أزمة داخلية انعكست بشكل كبير على الشعب والحكومة معا، ففي الوقت الذي يسعى فيه النظام للوصول إلى صيغة توافقية حول مسيرة الإصلاح، تدخل العوامل الإقليمية والدولية لتقف عائقاً وتفرض حالة من عدم الاستقرار. وفي خضم الرؤية الملكية للإصلاح من خلال التعديلات الدستورية تظهر الحراكات والمظاهرات المنددة بالحكومات، والتي لا يختلف اثنان على مدى ضغطها على المواطن الأردني، وذلك من خلال القرارات غير المسؤولة والمنهكة للمواطن، وتدور العجلة بالنظام الأردني ليعيش حالة من عدم الاستقرار المحلي، فأين الخلل ومن المسؤول؟ هذا ما ستحاول الدراسة توضيحه.

وسيتم في هذه الدراسة التطرق لأهم الاتجاهات التي عُنيت بهذه الظاهرة (عدم الاستقرار) محاولة لفهمها :[187]

- اولا: يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه مفهوم يشير إلى تردَي مختلف أبعاد العملية السياسية النظامية والمعنوية والحركية في مجمل الأقطار، وسمة هذا التعريف هي الغموض والعمومية.
- ثانيا: يعني مفهوم عدم الاستقرار السياسي بحسب هذا الاتجاه: استخدام مؤشرات هذه الظاهرة وعدم استقرار حكومي ونظامي، وعنف سياسي، مما يعني أن هذا التعريف هو تعريف إجرائي.

---

[187]- الخوالدة، عبد السلام سلامة، مرجع سابق، ص12

- ثالثا: يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه حالة من التغير السريع وغير المنضبط أو المحكوم، ويتسم بتزايد العنف وتناقص الشرعية، والانخفاض في قدرات النظام.

وعند محاولة استشراف ظاهرة سياسية معينة كعدم الاستقرار السياسي، فإن التركيز على الأحداث أو الوقائع (events) لن يكون مجدياً ما لم يتم تركيز التحليل على الاتجاه العام (trend) لمسار الظاهرة، وهذا يعني تجاوز التباينات في إيقاع الحدث أو مستواه بين دولة وأخرى، أو قطاع وآخر، والتركيز على "السمة العامة" التي تصطبغ بها الظاهرة، دون إغفال لخصوصية بعض الأحداث التي تشكل نقطة تحول في مسار تلك الظاهرة.

ولقد سجلت مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في الأردن لعام 2011 ما نسبته 7،59 بالمئة من معدل الاستقرار النسبي الذي يتراوح ما بين 40- 59 بالمئة.[188]

ومن خلال هذه التعاريف سيتم تناول عوامل عدم الاستقرار السياسي في الأردن، والتي تم حصرها في العوامل الآتية لاغراض الدراسة: **العوامل الخارجية:** أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، الغزو الأمريكي للعراق 2003، الأزمة المالية الاقتصادية العالمية 2008، الثورة السورية 2011، **والعوامل الداخلية:** الحراك الشعبي في الأردن 2011، قضايا الفساد في الأردن 2012- 2011.

وستتبنى الدراسة مؤشرات عدم الاستقرار السياسي من خلال المظاهرات وأعمال الشغب والاعتصامات خلال العام 2000 وحتى العام 2012.

---

(188)- عبد الحي، وليد،(2012)، **المشهد السياسي العربي 2011 إقليم مضطرب**، مركز الجزيرة للدراسات ، ص 2

أولاً : احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001

شكل تاريخ 11 سبتمبر منعطفاً جديداً في السياسة الأمريكية تجاه العرب والمسلمين، وعمل على تحولات على المستويات الثقافية والحضارية والاجتماعية، فألقت الأحداث بظلالها على ملايين المسلمين في الولايات المتحدة وأوروبا، ونتج عنها مفاهيم جديدة أبرزتها حركات تطرف دينية وسياسية وثقافية في التعامل مع الجاليات العربية والإسلامية، لعل أبرزها محاولات حرق القرآن الكريم والاساة المتكررة للرسول صلى الله عليه وسلم، والتُهم المتخمة بتعابير الإرهاب والتطرف على تلك الجاليات.[189]

إلا أن الإدارة الأمريكية (بما في ذلك المتصلبون في وزارة الدفاع) لم يرتضوا أبداً هذه الرؤية، ففي ربيع 2002، توالت سلسلة من الخطابات راحت تقيم وتطرح خطاً جديداً، فالعقيدة الجديدة تطالب، ليس بالهجوم على الإسلام فحسب، بل طالبت بمساندة إسلام(طيب) ضدَ إسلام خبيث(وهذا يعني الاقرار بصوابية الفكرة القائلة بأن هناك حقاً مشكلة مع الإسلام)، والأمر هذا يتماشى مع إرادة تقديم الأحادية الأمريكية في حلة أكثر لطافة، وهذا ما صاغه ريتشارد هاس، مدير هيئة سياسة التخطيط في وزارة الخارجية، عبر استخدام مفهوم "الإندماج" : " الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، في القرن الواحد والعشرين، يقوم على دمج بلدان أخرى ومنظمات داخل حلول توافقية سوف تسمح بارتقاء عالم ينسجم مع المصالح والقيم الأمريكية ".[190]

هذا الإرتقاء والإنسجام تمثل في غزو العراق وأفغانستان، بصفتهما الدولتين اللتين كانتا على علاقة بما يسمى دعم الإرهاب، والدول الأخرى عليها توقيع اتفاقيات ومعاهدات للحد من ظاهرة

---

[189]- العناني، جواد، **(2012)، " 11 سبتمبر" نقطة تحول في التاريخ المعاصر**، مقالة في جريدة الدستور الأردنية، العدد رقم 16216

[190]- روا، أوليفييه، (2003)، **أوهام 11 أيلول- المناظرة الاستراتيجية في مواجهة الارهاب**، دار الفارابي- لبنان ، ط1، ص108

الأرهاب توافقا مع السياسة الخارجية الامريكية. أما في ما يتعلق بمدى تأثر الدول بحادثة 11 سبتمبر، فقد أنعكست على دول العالم بحالة من عدم الاستقرار السياسي في عدة أقطار من أنحاء العالم بما في ذلك الدول العربية. وستحاول الدراسة الخوض في غمار سلبيات الحادثة على الأردن وجهود الملك عبدالله الثاني في هذا الشأن الهام.

ففي مقابلة للملك عبدالله مع مجلة " شتيرن " الألمانية نشرت يوم 2001/10/11، أعتبر الملك عبدالله الثاني ان الجانب العسكري من مكافحة الارهاب يشكل حربا جديدة يمكن أن تتواصل من عشر سنوات إلى 15 سنة، وحذر الملك من عمليات جديدة للقاعدة قائلا: " إن هذه العمليات ستكون حسب الاشاعات أكثر إثارة من عمليات 11 سبتمبر".[191] كما وأصدرت الحكومة الأردنية يوم 2001/10/9 تعديلات على قانون العقوبات شددت فيها العقوبة لمرتكبي جرائم الإرهاب، وفرضت قيوداً إضافية على حرية التعبير، ويقضي القانون الجديد بعقوبة الاعدام لمرتكبي الاعمال الارهابية في حال أفضى الفعل إلى موت شخص أو هدم بناء وكان فيه شخص او أكثر، كما يقضي بإعدام مرتكب الفعل إذا استخدم مواد متفجرة او ملتهبة او منتجات سامة أو محرقة أو وبائية أو جرثومية أو كيماوية أو شعاعية أو شابهها، وحدد القانون عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة في حال أدى العمل الارهابي الى تعطيل سبل الاتصالات أو أنظمة الحاسوب أو تعطيل وسائل النقل.[192] هذا وقد اثرت أحداث 11 سبتمبر على قطاع السياحة بشكل خاص في الأردن، حيث لجئت الأردن إلى تقديم حوافز وتخفيضات عدة لاجتذاب السياح وصلت إلى 35 في المئة، كما أدت الحادثة إلى:[193]

- تشديد إجراءات التدقيق في المطارات.

---

[191]- النحال، محمد سلامة، (2007)، **الحرب ضد الارهاب**، دار زهران للنشر- عمان ، ص116
[192]- المرجع السابق ، ص106
[193]- المرجع السابق، ص117- 118

- الركود الاقتصادي الذي ضرب العالم والذي تفاقم منذ الحادي عشر من سبتمبر.
- الارتفاع الكبير في كلفة السفر الناتج عن زيادة التأمين.
- الإضطرار إلى إلغاء العديد من الرحلات بسبب انخفاض عدد المسافرين، وكذلك بسبب الارتفاع المذهل لرسوم التأمين.

هذه العوامل مجتمعة مع توقيع الاتفاقيات المناهضة للإرهاب وقطع العلاقات مع ايران، على اعتبار انها طرف هام في منظومة الارهاب كان له وقع غير مرغوب وغريب في الشارع الأردني، مما خلق حالة من عدم الاستقرار النسبي.

ثانياً : الغزو الأمريكي للعراق 2003

شهد الاقتصاد الأردني أزمة اقتصادية حادة في الثمانينات، تمثلت في ارتفاع معدل البطالة، وانخفاض نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وارتفاع العجز في الموازنة العامة، وزيادة اعباء المديونية الخارجية. وتحت أعباء المديونية الخارجية تبنى الاردن برنامج التصحيح الاقتصادي للفترة 1989–1993، والذي استهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، ثم جاءت أزمة الخليج الثانية لتترك أكبر الأثر في الاقتصاد الأردني، كان من اهمها توقف المساعدات العربية وإغلاق أسواق العراق والكويت، وما كاد الأردن يتجاوز الآثار السلبية لعقد التسعينات من حرب الخليج والانتفاضة الفلسطينية الثانية، تدهورت الاوضاع في المنطقة مجدداً وتم احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، مما أثر وبشكل سلبي في الأوضاع في الأردن، سواء كانت أوضاعا اقتصادية، أو أمنية أو اجتماعية.

وتشير بيانات الإحصاءات العامة الأردنية أنه في عام 2003، بلغ عدد العراقيين القادمين إلى الأردن 370986 عراقيا، ومجموع المغادرين 343868، بمعنى أن 27118 عراقيا قد بقوا في الأردن، وأضيفوا إلى العراقيين الموجودين في الأردن، بينما في عام 2004، فقد بلغ مجموع القادمين من العراق 204020 عراقيا، والمغادرين 20087.[194] وحسب دراسة نشرت على موقع دائرة الاحصاءات العامة، فقد قدر عدد العراقيين الموجودين في الأردن في أيار 2007 بحوالي 450،000 –5000،000 عراقي.[195]

من هنا؛ فإن تأثير الغزو الأمريكي للعراق الذي كان يمد الأردن بكامل احتياجاته من الطاقة بأسعار تفضيلية (نصف الكمية بالمجان والنصف الآخر بسعر 19 دولار للبرميل) لا بد من أن يترك آثاراً كبيرة على كافة القطاعات الاقتصادية، فقد أخذ الأردن باستيراد النفط الخام من عدة دول، بينما كان في السابق يعتمد على دولة أخرى، فلا شك في أن كلفة الاستيراد ومن ثم كلفة إنتاج السلع والخدمات، سترتفع وتفضي في نهاية المطاف إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية، أضف إلى ذلك أن الزيادة في تكاليف استيراد النفط تعني امتصاص كميات اكبر من العملات الأجنبية المتاحة للأردن.[196]

كما أدت الحرب العراقية إلى تراجع في قطاع الصادرات؛ فقد كان الأردن يحتل المرتبة الأولى في التصدير إلى العراق بين الدول العربية، وشكلت الصادرات إلى العراق حوالي 15% من اجمالي الصادرات الوطنية، وتراجعت الصادرات الصناعية بسبب المخاطر الأمنية التي يتعرض إليها الصناعيون في أثناء نقل البضائع الى العراق، كما وانخفضت الصادرات من

---

[194]- دائرة الاحصاءات العامة، عمان

[195]- دائرة الاحصاءات العامة، عمان ، http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/Analasis_Reports/Iraqis%20in%20Jordan/Iraqis%20in%20Jordan.pdf

[196]- الحجي، طايل، (2005)، **اثر تطورات الحالة العراقية على قطاع الطاقة في الاردن**، منشورات الجمعية العلمية الأردنية ، ص67

المواد الغذائية والمشروبات والدهون والشحوم والدخان والتي تُعد من أهم الصادرات الأردنية الى العراق والتي تشكل حوالي 37،5% من الصادرات الى العراق.[197]

أما في ما يتعلق بقطاع النقل في الأردن، فقد كان لاتفاقية النفط مقابل الغذاء التي أبرمت بين العراق وهيئة الأمم المتحدة أثر ايجابي على الاقتصاد الأردني،حيث تم الاتفاق بين الأردن والعراق على أن يكون لقطاع النقل الأردني ما نسبته 60 في المئة من حجم البضاعة التي تصل إلى ميناء العقبة والمستوردة لحساب العراق، والنسبة المتبقية 40% من نصيب قطاع النقل العراقي، اما بعد الحرب الأخيرة على العراق ، فقد ظهرت أمور أخرى مثل الأوضاع الأمنية والمتعلقة بسلامة السائقين الأردنيين، إضافة إلى البضائع والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار، أو عدم الأمان للسائقين والبضائع المحملة بوسائط نقل أردنية أو غير أردنية.[198]

أما عن تأثر الإيرادات العامة في الأردن بالحالة العراقية، فقد تمثل ذلك في خسارة الخزينة الأردنية للمنحة النفطية العراقية والأسعار التفضيلية التي كانت تمنح للأردن الأمر الذي ينعكس سلباً على جانب مهم من الإيرادات العامة، وهو جانب المساعدات حيث كانت قيمة المنحة النفطية العراقية تسجل في الإيرادات العامة كمساعدات عربية، كما وتُعد خسارة الأردن لجانب من الإيرادات المحلية المتمثل بالضرائب والرسوم المختلفة المفروضة على مختلف أوجه التعاون الاقتصادي بين الأردن والعراق، ومن أبرزها عوائد ميناء العقبة، والرسوم والضرائب المفروضة على وسائل النقل، والضرائب والرسوم على الصادرات الوطنية للعراق، وهذه الآثار

---

[197]- الحسن، ابراهيم، (2005)، **اثر الحالة الاردنية على القطاع الصناعي الاردني**، منشورات الجمعية العلمية الاردنية ، ص.ص 85- 86

[198]- سهاونة، مهند، (2005)، **قطاع النقل حركة النقل بين الأردن والعراق**، منشورات الجمعية العلمية الملكية ، ص ص 91- 112

متغيرة الاتجاه، وقد تتحول مجددا إلى آثار ايجابية اعتمادا على تطورات الأوضاع في العراق.[199]

ويظهر التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2003 تراجعا نسبته 2،3 عن مستواها عام 2002 وذلك نتيجة لتلاشي فائض النفط الخام لتبلغ 1، 6،698 مليون دينار اي ما نسبته 1،24 في المئة من الناتج المحلي.[200]

أما فيما يتعلق بقطاع العقارات فقد أثرت الحرب العراقية بشكل كبير ومباشر على أسعار الأراضي والعقارات، ذلك أنه ونتيجة للزيادة في أعداد العراقيين الذين اشتروا أراضي وعقارات في الأردن أرتفعت أسعار الأراضي والعقارات بشكل خيالي، وأنعكس ذلك سلبا على المواطن الأردني، بحيث أصبح من الصعب على المواطن الأردني مجاراة الأسعار والحصول على سكن مناسب وبسعر مناسب، حيث تشير بيانات دائرة الأراضي والمساحة إلى تزايد أعداد العراقيين الذين اشتروا أراضي في الأردن من 56 مشتريا عام 2000 إلى 584 مشتريا خلال الشهور العشرة الاولى من عام 2004، أما من حيث قيمة هذه المشتريات؛ فقد ارتفعت من 4،1 مليون دينار عام 2000 إلى 33 مليون دينار خلال الشهور العشرة الاولى من عام 2004،[201] قد يكون ارتفاع الاسعار ايجابيا على بعض القطاعات إلا أنه وبلا شك أثر سلبا في الحياة الاجتماعية والمواطن العادي بشكل خاص.

أما فيما يتعلق بالجانب الأمني، فقد انتقلت بعض العناصر الإرهابية الموجودة في العراق إلى الأردن لمعاقبة دول الجوار التي تتبنى مواقف إيجابية من الوضع العراقي، فكان من بينها

---

[199]- النعيمات، عبد السلام، (2005)، **تأثير الحالة العراقية على الإيرادات العامة للحكومة**، منشورات الجمعية العلمية الملكية، ص134

[200]- أبو الهنا، رنا حسني رشاد، (2008)، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية: الأردن وماليزيا: دراسة مقارنة(1999-2006)**، رسالة ماجستيرمنشورة ، جامعة آل البيت(المفرق- الأردن) ، ص105

[201]- المرجع السابق ص 148

الأردن، حيث تعرض للعديد من محاولات التسلل عبر حدوده وتهريب الأسلحة لضرب مواقع حيوية فيه، وقد أحبط البعض منها، وعلى النقيض تعرض الأردن لهجمتين واضحتين من قبل مجموعة من الإرهابيين؛ الأولى تمت في ميناء العقبة حيث تم تفجير أحد المستودعات وراح ضحيتها جندي أردني وأصيب فيها جندي آخر.[202] وبتاريخ 2005/11/9 فيما عُرف بالأربعاء الأسود، تعرضت العاصمة عمان لهجوم انتحاري نفذ من قبل مجموعة من الأشخاص عراقيي الجنسية على ثلاثة فنادق في عمان وهي (الراديسون ساس – حياة عمان – الديز إن) في تفجيرات متزامنة استهدفت اناساً أبرياء، حيث أسفرت العملية عن وقوع 57 شهيداً وجرح أكثر من 120 شخصاً، وقد كان لهذه العملية الإرهابية أصداء واسعة على الصعيد المحلي والدولي ونشرت حالة من الذعر بين كافة المقيمين على الأراضي الأردنية.[203]

وتشير بيانات النفقات العامة للحكومة أن الأردن خصص عام 2003 حوالي 629 مليون دينار لاغراض الدفاع والأمن أي ما يعادل 24 في المئة تقريبا من مجمل الإنفاق الحكومي لذلك العام، أو ما يعادل 9% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي، كما وبلغت مخصصات الأمن العام (الانفاق الجاري) تحديدا حوالي 159،7 مليون دينار عام 2003 ارتفعت إلى 173 مليون دينار عام 2004 وتقدر للعام 2005 بحوالي 188 مليون دينار، أي بزيادة حوالي 18 في المئة في عامين فقط، بينما بلغت نسبة الزيادة في النفقات الحكومية الجارية للفترة نفسها حوالي 14،6 في المئة فقط.[204]

اما من الناحية البيئية فقد شغلت الرأي العام قضية الخردة العراقية المستوردة خوفاً من احتمالية احتوائها على نسبة من الإشعاعات الضارة بالصحة والملوثة للبيئة، لأنها عبارة عن حطام

---

[202]- جريدة الرأي الأردنية، ع 12691، 30 حزيران 2004
[203]- جريدة الدستور الأردنية، ع 14886، 10 تشرين الثاني 2005
[204]- أبو الهنا، رنا حسني رشاد، مرجع سابق، ص105

ومخلفات الحرب، وعلى الرغم من الرفض الشعبي لهذه الحالة، فقد قرر وزير الداخلية اتخاذ عدد من التدابير المتعلقة بمجالات بيع الخردة واستيرادها لغايات تنظيم عملية التعامل مع مواد الخردة بأشكالها، وتم تشكيل لجان أمنية في كل محافظة للتفتيش على المحال التي تتعامل مع هذه الخردة. هذا بدوره شكل عامل بلبلة وأستياء بين المواطنين وتخوفا من الوضع القائم في ظل هذه الظروف الاستثنائية.[205]

أما بالنسبة لسوق العمل، فقد نافست العمالة العراقية القادمة إلى الأردن العمالة الأردنية في المجالات التي تحتاج إلى مؤهلات وإمكانات بسبب إنخفاض تكلفتها مقارنة بالبديل الأردني، وشهد سوق العمل الأردني وجودا كبيرا للعراقيين كأساتذة في الجامعات الخاصة التي انتشرت في الأردن وفي المستشفيات الخاصة، مما أدى إلى انخفاض معدلات الأجور بسبب زيادة المنافسة على الوظائف المتوفرة.

من المهم عدم التقليل من قدرة الأردن على التكيف مع المستجدات السياسية والاقتصادية في المنطقة، إذ أثبت الاقتصاد الأردني في السابق قدرة كبيرة على تحمل الصدمات الخارجية بصورة جيدة واستيعابها كما سبق وحصل خلال الحروب السابقة التي مرت بها المنطقة.

ثالثاً : الأزمة الاقتصادية العالمية 2008

تعرض العالم لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ من نوعها منذ زمن أزمة الكساد سنة 1929. فمنذ مطلع عام 2008 تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، كان من أهم تلك المؤشرات الارتفاع المطرد في أسعار البترول؛ وتكرر الأزمات الائتمانية في الأسواق العالمية؛ وتفاقم أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة التي

---

[205]- جريدة الدستور الأردنية، ع 14108، كانون الأول 2003

نشبت منذ بداية عام 2007 ووصلت إلى ذروتها في عام 2008؛ إضافة إلى ارتفاع معدل البطالة؛ ففي يناير 2008 ارتفعت أسعار البترول لتصل إلى(147) دولار للبرميل في يوليو، وذلك قبل أن تبدأ في الإنخفاض بعد ذلك، وقد أدى ذلك الارتفاع الذي استمر لعدة أشهر إلى قفزة كبيرة في أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو كساد تضخمي، أما في النصف الثاني من عام 2008 فقد شهدت أسعار معظم السلع انخفاضاً في ظل التوقع لحدوث كساد عالمي.

ويمكن تعريف الأزمة المالية بأنها وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبيا، يضر بالسلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن أخطارا وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والأفراد وجميع أصحاب المصالح، ويتطلب هذا الخلل تدخلات سريعة وفاعلة من جميع الأطراف ذات العلاقة، وتؤدي الأزمة المالية إلى نتائج سلبية واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي وخسائر في الموارد المالية والمادية والبشرية، وتؤدي إلى اضطرابات حادة في التوازنات الاقتصادية قد يعقبها انهيارات حادة لمؤسسات مالية ومؤسسات أخرى.[206]

بدأت الأزمة المالية في أيلول 2008، ولقد كانت تداعيات هذه الأزمة ناجمة عن أزمة الرهن العقارية التي ظهرت على السطح في بداية عام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء مساكن وعقارات في الولايات المتحدة في تسديد ديونهم للبنوك، وأدى ذلك إلى حدوث هزة قوية للاقتصاد الأمريكي، ووصلت تبعاتها إلى اقتصاديات أوروبا وآسيا، واقتصاديات الدول العربية بشكل عام.[207]

---

[206]- أبو فارة، يوسف، **(2008)، قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008**، جامعة القدس المفتوحة- فلسطين ، ص4

[207]- العاني، فيصل نافع كعيد، (2010)، **تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية**، رسالة ماجستيرمنشورة ، جامعة الشرق الأوسط- عمان ، ص2

أما عن تأثيرالأزمة المالية على الأردن، فقد ظهر التأثير الأكبر في بورصة عمان حيث تشير البيانات الإحصائية لعام 2008، إلى ان الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة المتاحة للتداول قد أغلق لعام 2008 عن (2758) نقطة مقارنة مع إغلاق عام 2007 والبالغ(3675) نقطة، أي بانخفاض نسبته (9،24).

كما تأثر قطاع البنوك الأردنية في الأزمة المالية بشكل مباشر، من جراء انخفاض قيمة استثماراتها في البنوك والمؤسسات المالية في الدول التي تأثرت بشكل كبير جدا في الأزمة المالية كالولايات المتحدة أو المملكة المتحدة على سبيل المثال، أو بشكل غير مباشر من تراجع النشاط الاقتصادي العام في الأردن ، وانعكاس هذا التراجع على نشاط البنوك وأدائها التشغيلي والمالي، حيث تراجع متوسط نسبة حقوق المساهمين إلى القروض من (83،29) في المئة في فترة ما قبل الأزمة إلى(28،05) في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ(5،96) في المئة، وذلك بسبب زيادة مخصصات القروض الممنوحة للعملاء والتي تؤخذ من صافي الأرباح مما يقلل من قيمة حقوق المساهمين. أما في نسب الأداء المالي فقد أظهرت النتائج المتعلقة بالبنوك الأردنية تراجع متوسط ربح السهم الواحد من(31،93) في المئة في فترة ما قبل الأزمة إلى(23،20) في المئة في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل(27،34) في المئة، كما تراجع متوسط مكرر ربحية السهم من(19،25) في المئة في فترة ما قبل الأزمة، إلى(13،48) في المئة في فترة الأزمة المالية وما بعدها، أي تراجع بمعدل بلغ(30) في المئة، وذلك يعود إلى تراجع قيمة صافي الأرباح مع زيادة عدد الأسهم بسبب اصدار ما يعرف بالأسهم المجانية.[208]

---

[208] العاني، فيصل نافع كعيد، (2010)، **تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية**، رسالة ماجستيرمنشورة ، جامعة الشرق الأوسط- عمان ، ص.ص 11-12

وبلغت قيمة الشيكات المرتجعة حوالي(104) بليون دينار للعام 2008 وبنسبة تعادل(5) في المئة من قيمة الشيكات الكتداولة، وقد خفضت الأزمة قيمة الاستثمارات الاجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن، وهناك احتمال أن تتخفض قيمة المنح والمساعدات الخارجية للأردن، وقد أثرت الأزمة المالية على حوالات المغتربين للمواطنين الأردنيين.[209]

ونصل لنتيجة مفادها أن البنوك الأردنية تأثرت بشكل كبير بالأزمة المالية لا سيما فيما يتعلق بالأداء التشغيلي والأداء المالي، وذلك نتيجة تراجع متوسط أغلب نسب الأداء خلال فترة الأزمة المالية وما بعدها، مقارنة بفترة ما قبل الأزمة المالية العالمية، وذلك يعود إلى عدم اتخاذ البنوك الأردنية خلال الأزمة تدابير تجنبها آثار الأزمة المالية العالمية كالإحتفاظ بجزء أكبر من الاحتياطات المالية لمواجهة مثل تلك الأزمات، بالإضافة إلى تراجع قيمة الأسهم في بورصة عمان خلال الأزمة المالية العالمية.

ولا أحد ينكر مدى تأثر المواطن الأردني بأزمة البنوك الأردنية وشركات الاستثمار والبورصة، فانكب المواطن الأردني على شراء الأسهم بشكل يفوق إمكاناته وقدراته المالية، وقدرت خسائر المواطنين بالملايين، وأختلت الموازين الاجتماعية لتترك حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً : الثورة السورية 2011

هي أحداث بدأت بمظاهرات شعبية انطلقت يوم الثلاثاء 2011/3/15 في العاصمة دمشق، وكانت الاحتجاجات قد انطلقت ضد الرئيس بشار الأسد وعائلته التي تحكم البلاد منذ عام1971وحزب البعث السوري تحت سلطة قانون الطوارئ منذ عام 1963. قاد هذه

---

[209]- المرجع نفسه ، ص 3

الاحتجاجات الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية ومليشيات موالية للنظام واجهتهم بالرصاص الحي، فتحولت المظاهرات إلى حراك شعبي كبير أصبح من الصعوبة السيطرة عليه من قبل قوات النظام السوري. ونتيجة للحرب الدموية بين الشعب والنظام بات الشعب السوري يبحث عن ملجأ آمن في دول الجوار، وكانت المملكة الأردنية الهاشمية الدولة الأقرب والبلد الآمن لمعظم اللاجئين السوريين.

وقد عبرت الدولة الأردنية عن قلقها البالغ في ظل تسارع الأوضاع في سوريا، لا سيما في ظل تصاعد الضغوط الدولية على نظام الرئيس بشار الأسد، حيث عبر الموقف الرسمي الأردني من احداث سوريا بتقديم النصح للرئيس السوري بالتسريع بإتخاذ خطوات سريعة للإصلاح لاحتواء الاحتجاجات في بدايتها، إلا أن الموقف السوري تجاه الأوضاع كانت تتسارع للأسوأ، في ظل الأحداث الدموية بين صفوف المواطنين.

وتُعد عملية اللجوء السوري إلى الأردن عملية مدارة من خلال المنظمات الدولية ذات الاختصاص، وهي منظمة اليونسيف، ومنظمة شؤون اللاجئين، وبالتنسيق مع الهيئة الخيرية الهاشمية التي تقوم بإجراءات إيوائهم داخل المخيمات (مخيم الزعتري في المفرق)، وأن علاقة الأردن لا تتعدى توفير مكان الإقامة، خاصة وأن ظروفه الاقتصادية لا تتيح له تقديم ما هو أكثر.

والجدير بالذكر أن الكثير من المراقبين ومؤسسات مدنية مهتمة ومنظمات دولية اغاثية، أجمعت على أن مشكلة اللاجئين السوريين في الأردن أصبحت من أكثر القضايا تعقيداً على الساحة الأردنية، وظهرت لها نتائج بالغة السوء حيث أن هناك أكثر من ربع مليون لاجئ استقروا في

الأردن، وحصلوا على كل الأمكانات المتاحة والممكنة، على أمل أن تنتهي محنة لجوئهم خلال وقت معقول وهو ما لم يتحقق، مما ساهم في خلق إشكاليات اضافية على المجتمع المحلي.(210)

ومن هذه الإشكاليات أن الحكومة الأردنية تنفق نحو الفي دينار سنوياً على المواطن الأردني بما فيها الاستفادة من السلع المدعومة، وهو ما ينفق حالياً على اللاجئ السوري المقيم بين المجتمعات المحلية، وتتحدث الحكومة الأردنية بصورة رسمية عن وجود ربع مليون لاجئ سوري في الأردن، وهذا يعني انفاق نصف مليار دينار سنوياً من خزينة الدولة إذا ما استمرت أزمة اللجوء.(211)

هذا وقد برزت منافسة حقيقية في سوق العمل الأردني وفي مختلف الأعمال والمجالات ومنازل الإيجار، وتعتبر ظاهرة اكتظاظ المدارس بأعداد متزايدة من التلاميذ، حالة شبه عامة في المدارس الرسمية وفي أماكن تواجد اللاجئين السوريين، وبشكل خاص في كل من محافظتي المفرق واربد، مما ينعكس سلباً على مستوى المعرفة والتعليم، والحالة الصحية للتلاميذ والمعلمين أيضاً، حيث أن أعداد الطلبة في المدارس التي يوجد فيها طلبة سوريون بلغت ضعف ما عليه عادة في الصفوف الدراسية، فأصبحت الصفوف في هذه المدارس تضم ما بين 40-50 تلميذاً.(212)

كما يشكل تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن انعكاسات خطيرة على الأمن القومي، من خلال وجود فئات إجرامية بين أعداد اللاجئين المتزايد، مما يشكل خطراً على سلامة الدولة ومواطنيها

---

(210) - الفاعوري، محمد، **ربع مليون لاجئ سوري في المملكة**، جريدة الدستور، العدد رقم 16245، الموافق 1 تشرين اول 2012

(211) - الفاعوري، محمد، مرجع سابق

(212) - المرجع السابق

وأرتفاع نسبة الجرائم سواء كانت على الأرواح أو الممتلكات. ناهيك عن اعتداءات اللاجئين على رجال الأمن العام وقوات الدرك وإثارة الشغب داخل مخيم الزعتري.

وهذا بدوره أدى إلى تشويه إعلامي في موقف الأردن الإنساني من خلال التقارير الصادرة عن بعض الجرائد الغربية، بالإضافة إلى الضغط الشعبي من بعض الأحزاب الأردنية على الحكومة الأردنية حول استبعاد مئتي شاب أعتدوا على الأمن الأردني، من خلال المظاهرات التي نظموها في الأردن وأحدثوا الفوضى فيها، حيث قاموا بالأعتداء على رجال الأمن بالحجارة، مما أضطر السلطات الأردنية بإعادتهم إلى بلادهم.[213]

وبناء على ما سبق، فقد اجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاعاً للرأي العام، حول اتجاهات الرأي العام نحو الأزمة السورية بتاريخ 2012/9/10، وقد أظهرت النتائج أن 85% من مستجيبي إقليم الشمال يعتقدون أن وجود اللاجئين السوريين خارج المخيم المقرر لهم يهدد أمن واستقرار الأردن، كما أن 88% من مستجيبي العينة الوطنية يجزموا أن وجود اللاجئين يشكل ضغطاً اقتصادياً وخدماتياً على الأردن.

خامساً : الحراك الإجتماعي في الأردن (2012– 2011)

نعني بالحراك الاجتماعي(Social Mobility): تلك التغيرات الاجتماعية التي تحدث داخل البناء الاجتماعي، فالحراك عملية اجتماعية ينتقل من خلالها الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي معين إلى وضع آخر، ويمتاز الحراك الإجتماعي بأنه يختلف من حيث السرعة أو القوة بين مجتمع وآخر، فهو قوي في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وضعيف في المجتمعات النامية.[214]

---

(213) - السنيد، علي، **أزمة اللجوء السوري، وتشويه سمعة البلد،** جريدة الدستور، العدد 16245، 1 تشرين اول 2012

(214)- السرور، عبير عقيل محمد، مرجع سابق، ص90

كما ويرتبط الحراك الاجتماعي بظاهرة الاستقرار السياسي من خلال العوامل السياسية المتمثلة بعملية التنمية الاقتصادية أو التطور الاقتصادي، حيث تظهر عدالة توزيع عوائد عملية التنمية خلال مراعاة البعد الاجتماعي فيها، ومن ثم قد تظهر التهديد للاستقرار السياسي، كنتيجة لعملية التنمية الاقتصادية، في ظل إغفال هذا البعد الاجتماعي، بما يؤدي إلى تفاوت متزايد بين الأغنياء والفقراء. أما العامل الآخر فهو التغيرات السريعة في عملية التحديث داخل المجتمع، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي. وهذا ما حدث على الساحة العربية من حراكات واحتجاجات ومن ثم إشعال الثورة وإسقاط الأنظمة الاستبدادية.

هذا وستتبنى الدراسة مؤشرات عدم الاستقرار السياسي في الأردن من خلال هذا المبحث، والمتمثلة بالمظاهرات، الاعتصامات وأعمال الشغب، والتي تم حصرها من عام 2010 وهي الفترة الأولى للمظاهرات، ولغاية عام 2012، والتي ما تزال مستمرة هذه المؤشرات في أثناء كتابة الدراسة.

كانت البداية من تونس الخضراء(ثورة الياسمين)، اندلعت الشرارة الأولى من المظاهرات من تونس بتاريخ 2010/9/18، بعد وفاة الشاب محمد البوعزيزي متأثراً بحروق بالغة نتيجة إضرامه النار في نفسه، حيث خرج آلاف التونسيين الرافضين للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم، ازدادت الاحتجاجات حتى وصلت إلى المباني الحكومية، مما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد. وامتداداً لغضب الشارع العربي، أنطلقت الشرارة الثانية من مصر وبتاريخ 2011/1/25، احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة بالإضافة إلى الفساد المستشري في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك، وقد أدت هذه الثورة إلى تنحي

الرئيس عن الحكم في 2011/2/11، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد. توالت الأحداث بإجراء الانتخابات الرئاسية في مصر، وفي 2012/6/24 أعلنت اللجنة العليا للإنتخابات الرئاسية فوز محمد مرسي، ليصبح بذلك أول رئيس يصل إلى سدة الحكم في البلاد في انتخابات ديمقراطية. وتزامناً مع المظاهرات والمسيرات في مصر وتونس، فإن التحرك نحو التغيير والإصلاح في الأردن بات يظهر جلياً، بفارق كبير عن الحالة التونسية والمصرية، حيث أن الحركات الأردنية حافظت على مطالبها ب "إصلاح النظام " وليس تغييره كما حدث بالدول الاخرى. وأولى مطالب التغيير تمثلت بإقالة حكومة سمير الرفاعي، وتكليف حكومة جديدة بكتاب تكليف يجعل لأول مرة من الإصلاح السياسي أولوية محددة، ويطالب الحكومة بقانون انتخاب متطور يعكس توافقا وطنيا.

ومع بروز التطورات السياسية في الثورة التونسية بدأ ما سمي بالحراك السياسي الداخلي في عمان في 2010/1/7 في منطقة ذيبان، بمحافظة مادبا،حيث خرج مئات من الشباب المطالبين بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية، ومن خلال هذا الحراك تم تنظيم المسيرة المركزية في الجمعة التالية من ساحة الجامع الحسيني وسط العاصمة عمان، ضمت مسيرات الجامع الحسيني أغلب القوى المطالبة بالإصلاح، وقوى المعارضة والحملات الأردنية المطالبة بالتغيير. تمثلت المطالبات في إسقاط حكومة سمير الرفاعي، والمضي في طريق الإصلاح السياسي وحل البرلمان. ووفقاً لاستطلاع للرأي الذي أجراه المعهد الجمهوري الدولي في عام 2009، كان أرتفاع تكاليف المعيشة هو الهم الأكبر للأردنيين، تلته البطالة التي تشير التقديرات إلى أنها أعلى من 30%.[215]

---

[215]- حميد، شادي ، (2011)، **ما مدى استقرار الأردن**، مركز بروكنجز الدوحة- قطر، تشرين الثاني ، ص2

وفي العشرين من يناير، قام رئيس الوزراء الرفاعي، في محاولة لوقف موجة الاحتجاجات، بالإعلان عن حزمة دعم قدرها 230 مليون دولار، والتي من شأنها تخفيض تكلفة الخبز والوقود والمساعدة في خلق فرص عمل، وعندما فشل هذا الإجراء في ردع المتظاهرين، قدم رئيس الوزراء حزمة دعم جديدة بقيمة 550 مليون دولار للوقود والمنتجات الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر.[216]

بعد ثلاثة أيام، وتحديدا في الأول من فبراير، قام الملك عبدالله بحل الحكومة وعين الحكومة الأردنية التاسعة خلال إحدى عشرة سنة. بعد إقالة حكومة الرفاعي، لم تتوقف المسيرات، بل على العكس، أرتفع السقف إلى المطالبة بتعديلات دستورية أو العودة إلى دستور عام 1952، وعلى الرغم من أرتفاع سقف المطالبات إلا أنه لم يطرح شعار" تغيير النظام الهاشمي" بل " إصلاح النظام ".

وفي خضم هذه الحراكات ظهرت حركات جديدة تدعو إلى التغيير والإصلاح، كحركة دستور 1952، وحركة جايين، والتيار الوطني التقدمي، والتيار القومي التقدمي، وغيرها من الحراكات التي ولدت أخيراً على وقع الثورات العربية والتحركات السياسية الشعبية،[217] السقف الأعلى للمطالبات كان من دعاة الملكية الدستورية المتمثلة في شخصيات سياسية وقيادات حزبية إلا أن الملك عبدالله الثاني عالج هذه المسألة بكل وضوح كما تم ذكره سابقا في هذه الدراسة.

في المحصلة، فإن العناوين الرئيسية للدعوات المطالبة بالإصلاح السياسي تتمثل في إصلاحات سياسية كبرى، وإجراءات واضحة ومحددة لمكافحة الفساد، الذي تحمله القوى المعارضة

---

(216)- المرجع السابق، ص2

(217)- صفحة مبادرة " حركة دستور 1952" على الفيس بوك www.hs.facebook.com/pages/

مسئولية كبيرة لما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية من بطالة وفقر. وقد أستطاعت هذه المسيرات والبيانات على تشكيل ادوات ضغط على النظام لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي، حيث تمثلت بإستجابة الجهات الرسمية للمسيرات والبيانات من خلال اتباع سياسة الإحتواء وتجنب الصدام، إذ سمحت الحكومة بانطلاق المسيرات، دون أدنى أحتكاك مع المتظاهرين، والتعامل بشكل لائق مع البيانات السياسية.

بالإضافة إلى سياسة الملك عبدالله الثاني الهادفة لبناء قنوات اتصال بين الشعب والنظام، حيث أجرى جلالته سلسلة طويلة وممتدة من الحوارات واللقاءات مع شخصيات سياسية، ومعارضة وموالية، ومن مختلف الألوان السياسية والفئات الاجتماعية، بهدف الوصول إلى حالة من الهدوء والاستقرار النسبي في الشارع الأردني.

وتمثلت النتائج الأولية لتلك اللقاءات في الاستجابة لمطالب الشارع بإقالة حكومة سمير الرفاعي الثانية، وللمرة الأولى تظهر مؤشرات في الخطاب الرسمي تذهب باتجاه إصلاح سياسي غير مسبوق، من خلال التأييد الحكومي بإنشاء نقابة للمعلمين،[218]

وهي قضية كانت سابقاً مرفوضة تماما من قبل الخطاب الرسمي. كما أعلنت الحكومة عن عزمها القيام بخطوات اصلاحية تتبلور في السماح بتنظيم التجمعات دون إذن مسبق، كما كان يشترط القانون، وتتيح قدراً أكبر من الحرية.

---

[218]- جريدة الرأي الأردنية، 2011/8/5 http://alrai.com/article/69982.html

هذا وستبرز الدراسة المحصلة لعدد الحراكات الشعبية في الأردن منذ العام 2011، انطلاقا من أن عام 2010 لم يشهد حراكاً سياسياً كما شهده العام 2011 والعام 2012. **وهو على النحو التالي للعام 2011:**

جدول رقم (2): محصلة عدد الحراك الشعبي في الأردن للعام 2011

#	الاعتصامات	المسيرات	التجمعات
الأقاليم	**عدد الاعتصامات**	**عدد المسيرات**	**عدد التجمعات**
العاصمة	620	477	602
الوسط	235	160	529
الشمال	351	137	152
الجنوب	323	118	133
العقبة	56	7	13
البادية	50	1	4
المجموع	1635	525	662

المصدر: مديرية الأمن العام – إدارة العمليات

الاعتصامات، المسيرات، التوقف عن العمل، المهرجانات، في العام 2012 على النحو الآتي:

جدول رقم (3) : محصلة عدد الحراك الشعبي في الأردن للعام 2012

#	الاعتصامات	المسيرات	التوقف عن العمل	المهرجانات	التجمعات
العاصمة	627	109	361	77	302
الوسط	282	197	156	242	58
الشمال	382	163	231	42	166
الجنوب	346	139	369	70	160
العقبة	60	8	18	5	14
البادية	56	3	66	2	4
المجموع	1773	619	1201	438	704

المصدر: مديرية الأمن العام – إدارة العمليات

يلاحظ من الإحصائية التراكمية للعام 2011– 2012 زيادة عدد الحراك في العام 2012 مقارنة بالعام 2011، والعدد الاكبر من الحراك في العاصمة والشمال والجنوب، نظراً للزيادة السكانية في هذه المناطق، والتجمع الأكبر للمراكز الحيوية مثل: الأحزاب والجمعيات والنوادي الشبابية في هذه المناطق، كما تمحورت المطالب ما بين غلاء الأسعار، والبطالة والفقر، إسقاط الحكومة، حل البرلمان، انتخابات حرة ونزيهة، محاربةالفساد.

وفي خضم الحراك الشعبي، تمت الإصلاحات السياسية المتمثلة بالتعديلات الدستورية، إلا أن الحراك لم يهدأ والوضع ما زال غير مستقر في البلاد، والمراهنة الان على الانتخابات

البرلمانية، إذ تُعد هذه الانتخابات الاصعب والأخطر في تاريخ الأردن، نظراً لتجانسها مع روح الاحتجاجات، والمسيرات، والاعتصامات التي لا تنتهي، ونظراً لمقاطعة بعض الاحزاب للانتخابات، فلن يهدئوا، ستشكل لجان شغب وفوضى لعرقلة مسيرة الانتخابات، او التشكيك في نزاهتها. ومن هنا فأن من أخطر مؤشرات عدم الاستقرار السياسي هو الحراك الشعبي، فالقضايا الإنسانية المرتبطة بالإقتصاد تشكل علاقة شائكة في ظل ظروف محلية وإقليمية مضطربة كما يحدث في الأردن في الوقت الحاضر.

سادساً : قضايا الفساد في الأردن 2011

يعرف الفساد بأنه سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية، وهذا هو نص تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد، وهي أكبر منظمة غير حكومية في العالم، فالفساد السياسي يمثل أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي، وخاصة في دول العالم الثالث.

فالبنك الدولي، في تقريره المعنون القيام بالأعمال في العام 2007، وضع الأردن في المرتبة 133 من اصل 175 دولة في سهولة بدء مشروع أعمال فيه، والمرتبة 118 في حماية المستثمرين و 110 في سهولة تسجيل ملكية، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، ما زال الأردن يعاني فساداً ملحوظاً في المؤسسات العامة وفي صفوف المسؤولين الحكوميين، فوفقاً لمؤشر مراقبة الفساد 2006 التابع لمنظمة الشفافية الدولية، حل الأردن في المرتبة 40 من أصل 163 دولة بمعدل 3،5 في جدول من 0(فساد مستفحل) إلى 10(الأقل فساداً).[219]

[219]- العيسة،سفيان،(2007)، **إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، واشنطن، العدد4، ص10

وقد تم إنشاء وحدة مكافحة الفساد التابعة لدائرة المخابرات العامة عام 1996، وكانت غالبية القضايا التي تكشفها تلك الهيئة تتعلق بسرقات أو رشاوي يندرج في إطارها مواطنون عاديون أو من القطاع الخاص، ولم تصدر أحكام بحق أي وزير، او مسؤول مما يثير جدلاً حول الإدارة السياسية لمكافحة الفساد. [220]

وتنفيذاً لتوجيهات الملك عبدالله الثاني المتعلقة بتشكيل هيئة مستقلة تعنى بوضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي، ولاقت هذه التوجيهات الترحيب من قبل الفعاليات النيابية والحزبية والسياسية والنقابية، مؤكدة أن محاربة الفساد، وملاحقة الفاسدين خطوات مهمة لتحقيق الإصلاح الشامل الذي يقود جهوده الملك عبدالله الثاني، مشيرة إلى أن اغتيال الشخصية والإساءة إلى سمعة المسؤولين لا تقل خطورة عن الفساد نفسه، منوهين بخطورة الوساطة، وابعادها الاجتماعية.[221]

جدول رقم (4) : مؤشر ضبط الفساد في الأردن (2000– 2006)

السنة/ المؤشر	**2000**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
ضبط الفساد	0،04	0،01	0،29	0،46،	0،33	0،38

المصدر: وفقاً لإحصائيات إدارة الحكم في الوطن العربي (2000– 2006)، الصادر عام

---

[220]- أبو الهنا، رنا حسني رشاد، مرجع سابق، ص54

[221]- موقع هيئة مكافحة الفساد، الأردن ، http://www.facebook.com/AntiCorruptionCommission

2007، نقلاً عن تقارير البنك الدولي http// go.worldbank.org

ستحاول الدراسة الوقوف على أهم قضايا الفساد التي عصفت في الدولة الأردنية، وعملت على عرقلة كل إصلاح وتطوير وتحديث، ومما يذكر أن هناك العديد من القضايا في محاكم الدولة وتقدر بحوالي 70 قضية فساد. ونظراً لصعوبة الحصول على المعلومات وعدم انتهاء بعض القضايا، تم اختيار ثلاثة فقط من قضايا الفساد في أروقة القضاء الأردني.

(1) قضية الكازينو 2007 [222]

في النصف الثاني من عام 2007، وفي حكومة معروف البخيت الأولى، أصدر المجلس الوطني للسياحة وبتنسيق واتفاق مع الجهات المعنية بتاريخ 2007/8/28، قراراً لاعتبار نشاط (الكازينو) من ضمن المهن السياحية المعمول بها بالقانون، وبتاريخ 2007/8/28 صدر قرار مجلس الوزراء رقم(5287) المتضمن الموافقة على اتفاقية إقامة الكازينو بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة " الواحة " (Oasis Holding Investment Ltd) في منطقة البحر الميت. وفي حينها تم تفويض وزير السياحة والآثار بالتوقيع على الاتفاقية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها بما في ذلك إصدار التعليمات اللازمة، وذلك بحسب كتاب من رئاسة الوزراء بتاريخ 2007/9/10، ووقعت الاتفاقية بتاريخ 2007/9/12، والتي منحت بموجبها شركة " الواحة " رخصة إقامة كازينو في منطقة البحر الميت، وآخر في منطقة جسر الشيخ حسين.

أما أهم أحكام الإتفاقية:

---

[222]- موقع البلد نيوز، 2011/7/14، http://www.albaladnews.info/albalad/news.php?action=view&id=2903
أنظر أيضا: الجزيرة نت، وحدة الشفافية، http://transparency.aljazeera.com/ar/projects/jordancasinogate/

- مدة الترخيص (50) عاما من تاريخ توقيع الاتفاقية.
- ويمتنع على الأردنيين من غير العاملين في الكازينو الدخول.
- تتمتع الشركة بحق الحصرية لمدة(10) سنوات من تاريخ افتتاح الكازينو بحيث لا يمنح خلالها أي ترخيص لإقامة كازينو في المنطقة من جنوب البحر الميت وحتى شماله الخاضعة لسلطة وادي الأردن.
- للشركة حق الاستئجار او الشراء بهدف تملك قطعة أرض بمساحة(100) دونم تقريبا في منطقة البحر الميت شريطة أن يكون لهذه الأرض تماس مع الشارع الرئيسي وخدمات الماء والكهرباء وغير ذلك.
- يمتنع عن الحكومة أو أي وجهة ذات اختصاص اصدار أي قانون او نظام أو قرار من شانه مصادرة أي حق من حقوق الشركة المتعلقة بالكازينو، كالأرض والمباني والإيرادات وغيرها.

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية محكومة بالقانون الانجليزي، وأن النزاع حولها متصل فيه تحكيما، ومكان التحكيم مدينة لندن، كما أن الاتفاقية تسمو على القوانين الأردنية في حال التعارض، وأن أي قانون جديد يصدر في الأردن أو نظام أو قرار لن يكون له أثر في أحكام الاتفاقية. تم كشف الموضوع، وتم إيقاف العمل به، وقامت الحكومة الأردنية مع بداية شهر كانون الأول من عام 2007 بتكليف فريق من المحامين الانجليز لدراسة هذه الاتفاقية وتقديم الرأي والمشورة حول أفضل الطرق لإنهائها أو فسخها أو الغاء ترخيص النشاط السياحي الوارد فيها. وبتاريخ 2008/4/1 تم التوقيع على اتفاقية مكملة لاتفاقية الكازينو ومعدلة لاحكامها، وتمت الموافقة على هذه الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 6278/11/27 تاريخ 2008/4/3، اما أهم احكام هذه الاتفاقية المعدلة فقد جاء على النحو الآتي :

- تجميد ترخيص انشاء الكازينو وتعليقه على الموافقة المستقبلية للحكومة مستقبلا(ودون التزام عليها بإصدار هذا القرار)، اقامة الكازينو في منطقة البحر الميت أو منطقة جسر الشيخ حسين يكون للشركة حق الأفضلية لاقامة الكازينو، وعلى ان تكون مدة الحصرية(5)سنوات فقط.
- كما يحق للشركة استئجار الارض الأصلية المخصصة لمشروع الكازينو لغايات اقامة مشروع سياحي بدون كازينو.

تم التباحث مرة أخرى خلال الربع الأول لعام 2009 بين أطراف الاتفاقية المكملة لاغراض تعديلها من جديد. وقد تمت إحالة قضية الكازينو للقضاء للأشتباه بوجود شبهة فساد.

(2) قضية صفقة بيع ميناء واراضي العقبة 2008[(223)]

في آذار من عام 2008، تم عقد اتفاقية بيع ميناء العقبة بطريقة مخالفة للقانون والدستور، والقضية تبدأ من أن ميناء العقبة و3200 دونم، ورصيف كانت الحكومة الأردنية قد انتهت من إعادة تأهيله قبل شهور من عملية البيع كلف نحو 250 مليون دينار، تم بيعهم جميعا بطريقة عرض رمزي لا يتجاوز 350 مليون دينار، والطرف الآخر من الاتفاقية وهو المشتري هي شركة المعبر الإماراتيه، مع حصولها على تعهد أردني بإزالة كافة المعوقات أمام الشركة، والتي حصلت على حق إلزام عطاء البيع وبكلفة ربما تصل إلى 500 مليون دولار تتحملها الأردن، فضلاً عن تعهد الأردن بموجب الاتفاقية بإيصال الكهرباء والماء للميناء وال3200 دونم أرض. كما ونصت اتفاقية البيع على أن يقوم الأردن بإستئجار الميناء ب 200 مليون دينار سنويا من الشركة الإماراتية. كما وأتضح أن هناك مخالفة قانونية ودستورية واضحة في عملية

[(223)]- موقع الحقيقة الدولية، 2012/8/4، http://factjo.com/pages/newsdetails.aspx?id=14562

البيع، وأن من قام بالبيع هو مجلس الوزراء في ظل حكومة نادر الذهبي. كما ونصت الاتفاقية على أن يتم اقامة استثمارات في العقبة من قبل الشركة على مدار خمس سنوات، تصل إلى ثلاثين مليار دولار. إلا أنه تبين أن هذا الاستثمار قد تم التوافق على اقامته على مدار ثلاثين عاما وليس عشرة أعوام، ودون شرط جزائي يجبر المستثمر على تنفيذ هذا القرار، وعلى أن يتم الانتهاء من قيمة الاستثمار نهاية العام 2014، ولكن لم يتحقق أي استثمار لعدم وجود شرط جزائي. كما دعت الجهة التي نصت الاتفاقية على الاحتكام لديها في حال وقع نزاع بين الطرفين إلى القضاء الفرنسي، وهو مرجعية الطرفين، وسيتم تغيير إسم ميناء العقبة ليصبح ميناء الشيخ زايد.

ثالثا : قضية توسعة مصفاة البترول الاردنية(224)

تم طرح مشروع التوسعة لمصفاة البترول الأردنية منذ عام 2005، والذي يهدف إلى إدخال شريك استراتيجي يعمل على مواجهة تحديات زيادة الطلب على المشتقات النفطية، وزيادة كفاءة الاستخراج من النفط الخام، ورفع طاقة تكرير البترول من (14) ألف طن إلى (5،17) ألف طن يومياً. تقدم للعطاء أكثر من خمس شركات، من ضمنها شركة (دبي كابيتال) التي كان يرأسها رئيس الوزراء سمير الرفاعي، إضافة إلى شركة(انفرا مينا) المملوكة لرجل الاعمال خالد شاهين، إضافة للإئتلاف الخليجي وشركة سياتل المصرية وشركات كندية وروسية. وبعد تسلم الرفاعي رئاسة الحكومة أصدر قراراً بإيقاف العطاء وتحويل مجموعة من المشتبه بهم بتهمة الفساد إلى مكافحة الفساد ، ومن ثم تم إحالة ملف القضية التحقيقية إلى محكمة أمن الدولة، نظرا

---

(224)- جريدة الدستور، العدد 16218، الموافق 4 أيلول 2012، http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2010%5C03%5CLocalAndGover_issue876_day05_id217934.htm#.UEVVa4Zo0W8

لعلاقة القضية بالأمر الاقتصادي. وقد تم تجريم المتهمين بجناية الرشوة واستثمار الوظيفة، وجناية التحريض على استثمار الوظيفة.

رابعا: قضية موارد[225]

تدور هذه القضية حول اتهامات فساد بقيمة 191 مليون دينار، إذ تُعد هذه الأموال تابعة لصندوق الاستثمار للقوات المسلحة الأردنية، وتشير التحقيقات حول هذه القضية إلى إقتراض شركة موارد ما قيمته 50 مليون دينار من الصندوق الاستثماري لمؤسسة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى أقتراض اكثر من مئة مليون دينار من صناديق تقاعد بريطانية على كفالة سندات خزينة الدولة الأردنية، ولم تستطع موارد سداد المبلغ، مما دعا تلك الصناديق بالتهديد برفع دعوى قضائية ضد موارد والحكومة الأردنية، وعلى اثر ذلك تمت الموافقة على إرسال محاسبين قانونيين من بريطانيا للتدقيق في ملفات موارد، وتمت التوصية بإرسال الملف إلى مكافحة الفساد تحت ضغوط بريطانية، حيث تم على اثر ذلك خفض التصنيف الائتماني لسندات الخزينة الأردنية عدة درجات، وما زالت القضية مجال التحقيق. تخطئ الدول حينما تتعامل مع مفهوم الاستقرار السياسي بوصفه المزيد من تكديس الأسلحة أو بناء الأجهزة الأمنية، أو تقييد الحريات العامة، ولذلك نجد أن الدول المتقدمة عسكرياً والمتخلفة سياسياً، هي التي يهتز فيها الاستقرار السياسي لأبسط الأسباب والعوامل، أما الدول التي تعيش حياة سياسية فاعلة، وتشترك قوى المجتمع في الحقل العام وفق أسس ومبادئ واضحة، هي الدول المستقرة والمتماسكة والتي تتمكن من مواجهة كل مخططات المؤامرات الداخلية والخارجية. فالاستقرار السياسي اليوم، لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيه الأفكار

---

(225) - http://alsawt.net/ وأنظر أيضا: جريدة الدستور، العدد:16218، 4أيلول 2012

والتصورات والمشروعات بوسائل سلمية ديمقراطية. على أعتبار أن تعزيز الاستقرار الذي يعتمد على القبضة الأمنية قابل للإختراق، والاستقرار يبدو موجود مظهرياً فقط، ولكن في حقيقة الأمر هو قابل للإنفجار والانهيار، في أي لحظة يشعر المتربصون بأن القبضة الحديدية الأمنية قد أغمضت عينيها، وبأن الوقت قد حان لما لا تتوقعه الجهات الامنية. وهذا ما حدث في الآونة الاخيرة في الأردن، حيث تم التضييق على الصحافة والاعلام والأحزاب في السنوات السابقة، حتى في الحرية الشخصية للافراد، من خلال إصدار القرارات غير المناسبة، وهذا ما سيظهر في المبحث الثاني والثالث من هذا الفصل. كما شكلت عوامل عدم الاستقرار المتمثلة بالعوامل الاقليمية والدولية، عاملاً حاسماً في الدولة الأردنية، إلا أن العوامل الداخلية كانت الأقوى على حالة عدم الاستقرار الأردني ، وذلك من خلال الحراك الشعبي، الذي عصف بالدولة إبتداءاً من العاصمة وحتى البادية مركز التأييد الشعبي للنظام الهاشمي. بالإضافة للحرب السورية ونتائجها التي ما زالت تؤثر على الشعب والحكومة الأردنية على كافة الأصعدة (أمنية، معيشية، خدماتية، ثقافية)، بالإضافة لقضايا الفساد ومرتكبيها التي لم تتخذ السلطات الأمنية الإجراءات اللازمة لمحاكمتهم ومقاضاتهم أمام القضاء الأردني، وبالتالي هي عملية إحتواء للأزمة الراهنة ليس إلا، وهذا ما يدركه المواطن الأردني العادي والسياسي. فالحراك الشعبي في تزايد حسب الإحصائية التراكمية لعام 2011– 2012 والمتوقع الزيادة خلال الانتخابات البرلمانية، نظراً لمقاطعة بعض الأحزاب السياسية للإنتخابات،وبالتالي العمل على عرقلة الانتخابات من خلال المسيرات والاعتصامات، أو من خلال العمل على خلق حالة من الفوضى والشغب اثناء العملية الانتخابية، والطعن في صحتها، لإثبات فشل الحكومة في ضبط عملية الانتخابات. المستقبل الأردني لا يبشر بالمعجزات، إلا أنه لا يساوم على انتماء الشعب لوطنه وولائه لمليكه .

الفصل الرابع

أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار في الأردن(2012- 2000)

توصف ظاهرة الاستقرار السياسي، كما بينت الدراسة بأنها ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد أية دولة تتمتع بالاستقرار التام، فدرجة الاستقرار السياسي هي نسبية وتخضع في كل دولة لمتغيرات ومؤثرات تختلف من مجتمع إلى آخر[226].

وفي هذا الفصل ستقوم الدراسة بتحليل أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار، وإستشراف المستقبل في ضوء المتغيرات الناتجة عن الإصلاح السياسي، كما ستتطرق الدراسة إلى النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ومدى تأثرها بالإصلاحات والمبادرات الملكية المتواصلةفي الحالة الأردنية. وإستشراف المستقبل يتعلق بقضايا مجتمعية جوهرية،تستند إلى متغيرات يمكن دراستها وتحليلها.

وإن محور الدراسة، هو استشراف المستقبل حول ظاهرة الإصلاح السياسي، المنبثق من مفهوم ترشيد أو إصلاح الأوضاع الراهنة، فصورة المستقبل التي يرسمها المشهد بناءً على هذا الإتجاه تبين أن هناك محاولات تعمل من أجل تغيير توجيه مسار التطور نحو الأفضل.

وفي هذا يقول إبن القيم واصفاً شيخ الإسلام إبن تيمية : " أخبر الناس والأمراء سنة اثنتين وسبعمائة لما تحرك التتار وقصدوا الناس : أن الدائرة والهزيمة عليهم، وأن الظفر والنصر

---

[226]- المنوفي، كمال، مرجع سابق ،ص110

للمسلمين، وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يميناً، فيقال له : قل : إن شاء الله، فيقول : إن شاء الله تحقيقاً لا تعليقاً ". [227]

ومن هذا المنطلق، فقد اعتبر الربيع العربي استحقاقا تاريخيا عم العالم العربي بدرجات متفاوتة، إلا أن التجربة الأردنية أثبتت أن المواطن الأردني والقيادة الهاشمية يسيران بخطى متوازية، فالولاء والشرعية للنظام أضاف للحراك بُعداً سلمياً على الرغم من العدد الهائل من المظاهرات في عام (2012– 2011)، والتي تقدر ب (4000 مظاهرة منذ بداية الحراك. [228]).

كما وانطلقت التجربة الأردنية الإصلاحية في ثلاثة أتجاهات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وذلك من خلال الرؤية الملكية التدريجية للإصلاح، ومنذ تولي جلالته سلطاته الدستورية. إلا أن الأحداث المتسارعة دفعت بالملك عبدالله الثاني (وتلافياً لما هو أسوأ) للإصرار على الإسراع في الإصلاح الشامل.

ومن منطلق أن إدارة المجتمعات تتحرك في ثلاثة اتجاهات، أولها السياسي وهو ما تعلق بذات السلطة السياسية من حيث شرعيتها، وثانيها التقني الذي يدور العمل فيه حول عمل الإدارة العامة وحول مدى كفاءتها وفاعليتها، أما الثالث فهو الاقتصادي– الاجتماعي ويقصد به كل ما تعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني، ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين، وطبيعة علاقاتها الخارجية من جهة اخرى.[229]

---

[227]- موقع المختار الإسلامي، 5 سبتمبر 2012، http:/islsmselect.net/mat/78786
[228]- ارشيدات، صالح ، الربيع العربي تحويلة ايجابية لصالح الأردن، موقع موسوعة الأردن، http://www.facejordan.com/inews.php?id=415852
[229]- المشاقبة، أمين والمعتصم بالله علوي، مرجع سابق ، ص55

وفي المقابل لهذه الإدارة فهناك ما يدعى عند الفارابي بالتنظيم الناجح في كافة الإتجاهات، بمعنى ربط السياسة والإدارة بالاخلاق والفضائل، وفي هذا يقول الفارابي :[230]

إن صحة المدينة الفاضلة (التنظيم الناجح) يرتبط باعتدال أخلاق اهلها، وأن مرضها هو في التفاوت الذي يوجد في أخلاقهم، وأن من مسؤولية رئيس أو قائد ذلك التنظيم هو دفعهم نحو الاستقامة، وبذلك يكون من مسؤوليات القائد الأساسية هو السمو بأخلاق التنظيم الذي يرأسه لتحقيق السعادة، أي إنجاز الأهداف بنزاهة وموضوعية وشفافية، وهذا يعني أن صلاح المنظمة هو من صلاح أفرادها العاملين فيها وقيادتها التي ترأسها، وأن الفساد في ذلك التنظيم مصدره وسببه ونموذجه هم أولئك الأفراد وتلك القيادات القائمة على التنظيم.

إن تأثير هذه العوامل الثلاثة يشكل منظومة مجتمعية متكاملة لا يمكن عزل أحدهما عن الآخر، وحصول الخلل في احدها يشكل معضلة حقيقية في إعاقة مسيرة الإصلاح الشامل، على أعتبار أن الإصلاح الشامل هو مشروع وطني يشمل كافة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبقدر ما تتكامل هذه المنظومة وتترابط، يتسم النظام بالاستقرار.

وستحاول الدراسة تحليل أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار من خلال الأبعاد الآتية :

اولا : البعد السياسي.

ثانيا : البعد الاقتصادي.

ثالثا : البعد الاجتماعي.

---

[230]- شريف، أثير انور، (2012)، **الفكر الإداري عند الفارابي- دراسة تاريخية تاصيلية**، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية، العدد(1)

المبحث الأول

البعد السياسي

يتميز النظام السياسي بمجموعة مهمة من المؤسسات الاجتماعية التي تعنى بصياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضمن هذا المجتمع، والعمل على تنفيذها. وللنهوض بهذه النشاطات، لدى الأنظمة السياسية مؤسسات أو بُنى، مثل الاحزاب السياسية، والبرلمانات، والدوائر الحكومية والمحاكم، التي تقوم بنشاطات محددة، أو تنجز وظائف، والتي بدورها تمكن النظام السياسي من صياغة سياساته وتطبيق النظام، والبنية، والوظيفة هي مفاهيم أساسية تساعد في معرفة كيف تؤثر السياسات في بيئتها الطبيعية والإنسانية وكيف تتأثر. ويمنع منهج النظام–البيئة من إطلاق أحكام متسرعة أو منحازة، فإذا كان هناك بلد فقير في مصادره الطبيعية ويفتقر إلى المهارات الضرورية لاستثمار ما لديه، فلا يمكن أن يعيب عليه انخفاض ناتجه الصناعي أو ضآلة خدماته التعليمية والاجتماعية، كذلك فإنه لا يمكن إدانة بلد بالفشل في تحقيق إصلاحات اجتماعية إن كان يخضع لسيطرة واستغلال بلد آخر ويدار بسياسة محافظة.[231]

ومن هذا المنطلق، يمكن إيضاح الناحية السياسية في النظام السياسي الأردني، وذلك من خلال تبني الملك عبدالله الثاني نمطاً يدفع نحو نظام سياسي مستقر نسبيا، واقتصاد مثقل بالديون

---

[231]- آلموند،جابرييل ، مرجع سابق، ص ص 16- 19

الخارجية، فقد أضطر الأردن في العام 1989 للتخلف عن الإيفاء بديونه الخارجية ولجأ إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بشروط قاسية. وتبين بعد ذلك ان الإصلاح الاقتصادي واستقرار النظام سيشكلان الأولوية على حساب الإصلاح السياسي.

وعُدت الفترة ما بين (حزيران 2001 وحزيران 2003) فترة تقويض لعملية الإصلاح السياسي، وشكلت انقلاباً على الحريات المدنية، فقد حظر " قانون التجمعات العامة " 2001، التجمعات العامة من دون موافقة خطية مسبقة من الحكومة. ويمكن أعتبار التزامن بين أحداث 11 سبتمبر 2001 والقانون الأردني المقيد للحريات عملية مترابطة، وذلك للحد من التجمعات والعمليات الارهابية في المنطقة، وحماية أمن المواطنين، ولحفظ الاستقرار النسبي. الأهم من ذلك ما يتعلق بشأن التعديلات التي أدخلت على قانون الانتخابات(القانون الرقم 34 للعام 2001) [232]، مع أن التوجيهات الملكية كانت منصبة في شأن تشكيل الأحزاب السياسية وضمان المساواة والتمثيل للأردنيين بغض النظر عن إنتمائهم العرقي، إلا أن التعديلات لم تكن ذات أهمية، حيث خفضت سن الاقتراع من تسعة عشر إلى ثمانية عشر عاماً، وزادت عدد النواب من 80– 110 بما في ذلك كوتا من ستة مقاعد للمرأة، وغيرت حجم الدوائر الانتخابية من خلال زيادة عددها من 20– 45. مع العلم أن الاحزاب السياسية تُبقي المواطنين على اتصال بالبنى السياسية، ويهتم معظم الافراد بالسياسة بقدر محدود، لكن تدفقاً ثابتاً من النشاطات الحزبية، يبلغ أوجه في الإنتخابات التي تجري مرة كل بضع سنين يُبقي المواطنين منشغلين بمواطنتهم ودورهم كمشاركين.[233]

---

[232]- الجريدة الرسمية، رقم 34، الصادر في 19 تموز 2001
[233]- آلموند، جابرييل، مرجع سابق ، ص67

كما وشكل عام 2002، نقلة نوعية في الإصلاح السياسي الشامل، من خلال مبادرة " الأردن أولاً "، والتي ناقشت إمكانية إنشاء محكمة دستورية وتحسين قانون الانتخاب ومكافحة الفساد، وبدأ العمل بالمبادرة على أرض الواقع، لإضفاء المزيد من الاصلاحات والاستقرار. ومن الجدير بالذكر أن الأحداث الإقليمية عادة تعيق كل ما يمكن إصلاحه، وتمثل ذلك في العام 2003 من خلال الغزو الأمريكي للعراق، مما أثار سخطا واستنفارا في الشارع الأردني، وعلى أمل التخفيف من حدة التوتر السياسي في الشارع الأردني قرر الملك عبدالله تسريع عملية الإصلاح، من خلال إجراء الانتخابات البرلمانية في حزيران، أملاً في عودة الاستقرار إلى البلاد.

قدم الملك عبدالله مبادرة جديدة في العام 2005، " الأجندة الوطنية " ، مع تكليف رئيس الوزراء فيصل الفايز بتجسيد الرؤية الملكية الأردنية للإصلاح من خلال المبادرة، لا أحد ينكر الجهد الكبير الذي يبذله الملك عبدالله في صياغة المبادرات والتركيز على الحكومات بضرورة تطبيقها، إلا أن ما يحدث يتنافى تماما مع ما هو حاصل على أرض الواقع، فقد شابت حكومة الفايز الكثير من الشبهات التي أغلقت ملف ما طُلب القيام به من إصلاحات، وأُنذرت برحيل الحكومة، بالإضافة إلى التفجير الأرهابي في 2005/11/9 في ثلاثة فنادق في الأردن ، مما اثار إستياءا على المستوى المحلي والدولي، وعزز مزيداً من الاحتياطات الأمنية لحفظ الأمن والاستقرار. وما زال الملك الشاب يبلور المبادرات ويطرحها على طاولة الوزارات، أملاً في خلق نظام سياسي يتسم بالاستقرار، وجاءت مبادرة " كلنا الأردن " في تشرين الثاني 2006، لتضع حدا لما يدور في أروقة الصالونات السياسية من تفشي الفساد، بلورت المبادرة قانون مكافحة الفساد وقانون الكشف عن الذمة المالية، ويُعد هذا إنجازاً كبيراً للوصول إلى وضع مستقر. جاءت الكارثة بكشف ملف الانتخابات النيابية 2007 المزورة في حكومة معروف

البخيت، وقضية الكازينو التي أبرمت في نفس عهد الحكومة، وعاد الشارع الأردني للمظاهرات والمطالبات بإقالة الحكومة، وعادت حالة عدم الاستقرار مع التوازي بمسيرة الإصلاح.[234]

المرحلة التالية من مسيرة الإصلاح تتصدرها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الرؤية الملكية للإصلاح باعتبارهما عاملين متكاملين، ومن خلال حكومة نادر الذهبي 2008، تم إبرام أكبر صفقة فساد في الأردن، من خلال قضية بيع ميناء العقبة لشركة إماراتية.[235] كما أظهر تحليل تفصيلي في العام 2011، مدى استجابة الحكومة للتوصيات التي قدمها مركز حقوق الانسان في تقاريره المتعاقبة أن الحكومات لم تنفذ حوالي(85) بالمئة من توصيات المركز.[236]

إن التعديلات الدستورية 2011، لا تفي بالكثير من طموحات الشعب فما يهم المواطن الأردني وكأي مواطن في أي دولة في العالم، الاستقرار الاقتصادي، من خلال مجانية التعليم، وإذا لم يكن ممكنا فلنأخذ بأنظمة دول أخرى، على سبيل المثال: الدولة تقدم التعليم كاملا للطالب وعند تخرجه يبادر بالسداد بأقساط ميسرة(النظام البريطاني)، كذلك من حق المواطن مجانية العلاج. وقرار وزير الصحة استيفاء 10 دنانير عن كل يوم اقامة وتحمل مصاريف العلاج، [237]، قرار غير مسؤول في ظل ظروف سياسية واقتصادية متردية تعصف بالمجتمع الأردني، فكيف يبادر المواطن العادي البسيط بالاهتمام بصندوق الاقتراع وما ينبثق عنه، فالإصلاحات السياسية لن تتبلور بالشكل الذي يسعى إليه الملك عبدالله طالما أن المواطن يعاني مرارة لقمة العيش، إلا في حالة واحدة، وهي تواصل الملك الشاب مع شعبه وهذا ما حدث بالفعل.

---

[234]- جريدة السبيل، 4 أيلول 2012، http://www.assabeel.net/studies-
[235]- موقع عمان نت، 2012/9/4، http://amman1.net/jonews/jordan-news/2067.html
[236]- التقرير السنوي الثامن للمركز الوطني لحقوق الانسان لعام 2011- الاردن ، ص182
[237]- جريدة الدستور، العدد 16218، 2012/9/14،
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C07%5CLocalAndGover_issue1720_day03_id424246.htm#.UEYzaoZo0W8

وللإنصاف، فإن التعديلات الدستورية 2011 تحمل في طياتها الكثير من تطلعات الدولة الأردنية والرؤية الملكية؛ إلا أنها تحتاج إلى مزيد من الوقت ليتم بلورتها على أرض الواقع، وتلمس نتائجها. ومن هذه المواد :

المادة (16)، فقد نصت على حرية تأليف النقابات والجمعيات والاحزاب السياسية، وهذا بدوره يعزز المشاركة السياسية. والمشاركة السياسية تعني مساهمة المواطنين، ودورهم في إطار النظام السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي(الحكومي) سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، وفي مقدمة أنماط المشاركة السياسية النشاط الانتخابي، العمل الحزبي، العمل النقابي، وهي ترتبط بمبدأ التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير، وحرية الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية، كل ذلك من اجل الوصول إلى ضمان حق الفرد والجماعة في المشاركة السياسية. والمشاركة السياسية هي الفعل الطوعي بقصد التأثير في إنتقاء السياسة العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي والوطني، وقد تكون المشاركة مؤيدة او معارضة، هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبي مطالب الأفراد والجماعات التي تقوم بها.[238]

كما وتُعد الانتخابات البرلمانية هي عنواناً كبيراً من عناوين الديمقراطية، ولا بد من العمل على حشد كافة الإمكانات لإقناع الناس على المشاركة الشعبية ودفع الأحزاب والتيارات السياسية، وكافة اطياف المجتمع على أخذ دورها الفاعل في هذه المشاركة. وتعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في الانتخابات النيابية المقبلة، على اعتبار أن الانتخابات الأردنية السابقة شكلت نقطة سوداء في التاريخ الأردني الانتخابي، وهذه الفرصة الثمينة التي قدمها الملك عبدالله لشعبه من خلال

---

[238]- الفريجات، غالب، مرجع سابق، ص 53

التعديلات الدستورية 2011 والمتعلقة بقانون الانتخابات، يجب أن يقابلها مشاركة فاعلة من قبل المواطنين وذلك من خلال إختيار برلمان سياسي لا خدماتي.

ومما سبق، فإن العلاقة السابقة بين النواب والحكومة علاقة غير صحية، ذلك أن معظم النواب لا ينتمون إلى أحزاب سياسية حقيقية، ويقتصر دورهم على البرامج الفردية، والنائب بإعتباره فرداً تختزل وظيفته بإسترضاء قاعدته الشعبية بالخدمات، في الوقت الذي توجد فيه الصلاحيات المتعلقة بالخدمات بيد الحكومة، مما يحول وظيفة النائب من التشريع ومراقبة أداء الحكومة إلى أسترضائها، بهدف الحصول على الخدمات، وذلك حتى يضمن النائب العودة إلى البرلمان في الدورات القادمة، والحكومة تحتاج النائب كي يسكت عنها ويمنحها الثقة، وأمام هذا الوضع يفقد العمل النيابي دوره في الرقابة السياسية، ولا يوجد حكومة ستفشل في مجلس النواب، لأن النواب سيحتاجونها في الخدمات. [239]

من هنا؛ فقد تم إنشاء الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات المادة (67) الفقرة (2)– تنشأ بقانون هيئة مستقلة تشرف على العملية النيابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء . [240]).

فهي الجهة الحكومية الوحيدة القادرة على إعادة الثقة إلى المواطنين نحو دفعهم للمشاركة السياسية، والعمل على بناء مؤسسة القانون والنظام مكان مؤسسة الأفراد، وتُعد الانتخابات البرلمانية المقبلة الفرصة الثمينة لإستعادة الثقة بالنظام ودولة القانون. وعندما تقوم العملية

---

[239]- جريدة الرأي الأردنية، (2012)، **إشكاليات المنهاجية في الإصلاح السياسي الأردني**
http://www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=21%3A2010-10-26-11-48-58&catid=18%3A-2009&Itemid=8

[240]- الدستور الأردني، ص33- 34

السياسية وفق احكام وضوابط ومعايير الاداء والمراقبة والمحاسبة، عندها تبرز قانونية واستقرارية العملية السياسية، لتفرز مجتمعا مستقرا متصالحا مع نفسه وبيئته ونظامه.

والمادة(27) من الدستور الأردني ،[241] والتي تؤكد استقلالية السلطة القضائية، حيث تبدو مظاهر استقلال القضاء في مواجهة السلطة التنفيذية من خلال: ضمانات تعيين القضاة، ضمانات ادارة القضاء، ضمانات تثبيت القضاة، ومواجهة السلطة التنفيذية من خلال عدم تدخل هذه السلطة في شؤون القضاء. ويُعد القضاء هو الحارس الأمين للحريات العامة، التي تمثل قيمة اجتماعية تحقق المساواة بين جميع الأفراد أمام القانون. واذا ما توافرت استقلالية القضاء سيكون الحاكم والمحكوم تحت مظلة القانون.

وتركز المادة (15) الفقرة (1) [242]، على حرية التعبير عن الرأي، وهي من المقومات الاساسية في المسيرة الديمقراطية، لأن نقيض حرية التعبير والرأي هو القمع والحجر على الرأي وتغييب دور الرأي الآخر، فليس هناك ديمقراطية احادية الجانب تعبر فقط عن راي السلطة الحاكمة واجهزتها والمتشيعين لها، حتى لو كانت هذه السلطة تملك الأغلبية، فإن للأقلية دوراً يجب ان تمارسه في ظل الحماية والرعاية والاحترام.

واذا ما توفرت البيئة الديمقراطية فلن يكون لها رديف سوى الاستقرار السياسي المنشود. كما أكدت الفقرات(2–3) من المادة نفسها على تعزيز دور الصحافة والاعلام في نهضة الوطن والمواطن. وأكدت المادة (56)[243] ،على محاكمة الوزراء واحالتهم الى المحاكم المدنية، وهذا يعزز مبدأ المساواة والعدالة، فلا حاكم ولا محكوم فوق القانون، واذا ما اختل المعيار أختلت

---

[241]- الدستور الأردني، ص 14

[242]- الدستور الأردني، ص 9- 10

[243]- الدستور الأردني، ص27

المنظومة المبنية على سلطة القانون، إلا أن التعديلات الجديدة ستعزز الثقة عند المواطن بأداء الحكومات المقبلة، بالإضافة أن الملك نفسه صرح لشعبه بأنه الضامن لنزاهة الانتخابات المقبلة.

كما ويُعد تطوير مستوى القيادة عند الشباب من خلال التدخلات غير المبررة في التجمعات الطلابية، شكل عقبة كبيرة على صعيد التقدم في سياسة توجيه المجتمع الطلابي، ومحاولات احتواء القيادات والتنظيمات الطلابية والشبابية سياسة خاطئة وقع فيها النظام في السنوات السابقة، هذا الإحتواء يخلق حالة من النفور والإحباط من العمل في هذه التنظيمات، لأن أكثر المبدعين والماهرين هم الأكثر هروباً من محاولات الاحتواء.

وقامت التعديلات بمعالجة هذه المسألة الهامة من خلال المادة(16) الفقرات (1-2)، المبنية على حق الأردنيين على الاجتماع ضمن حدود القانون، وتأليف الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات. هذه النقطة تمتد إلى نقطة أكثر أهمية وترتبط إرتباطاً وثيقاً بمبدأ الدولة الديمقراطية المعززة لقيام أحزاب سياسية فاعلة، طالما أن مسيرة الإصلاح السياسي الأردني تسير بخطى ثابتة نحو إنشاء الدولة الديمقراطية المعززة بالاستقرار السياسي.

إن قيام أحزاب سياسية ديمقراطية مرهون بتطور المجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، لأنه لا يمكن فصل العمل الحزبي عن العمل الاجتماعي العام، والدولة الواعية هي التي تسعى إلى تقوية الأحزاب السياسية، حيث الوعي السياسي وممارسة الحياة الديمقراطية تسهم بشكل كبير في الأمن الوطني، لأن النظام السياسي الواعي لا يخشى المعارضة الوطنية السلمية. وكما اسلفنا، فإن المادة(16) الفقرة(2)، عززت مبدأ تأليف الأحزاب السياسية ضمن مشروعيتها وغايتها السلمية وضمن الرؤية الملكية، وما جاءت هذه

التعديلات الدستورية إلا للإرتقاء بالأداء السياسي في المملكة. إذ يقول الملك عبدالله الثاني في هذا الشأن :

" وأتمنى على جميع الأحزاب والقوع السياسية أن ترتقي بأدائها السياسي إلى المستوى الذي تتطلبه منا هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة من مسيرة الوطن الإصلاحية، وأن تكون الإيجابية والإقبال على المشاركة والابتعاد عن منطق المصالح الخاصة والضيقة عناوين المرحلة. إن النضج السياسي الوطني المطلوب من جميع القوى السياسية في الأردن الآن يستوجب ألا ننظر إلى عملية المشاركة السياسية من باب الغنائم والمكاسب والمحاصصة والاحتكار، بل من باب الشراكة في صناعة الحاضر والمستقبل، ولذلك، فإن التركيز يجب أن ينصب على وجود جميع القوى في العملية السياسية البرلمانية والتمثيلية."[244]

وتطرقت التعديلات الدستورية لعام 2011، إلى مدى الإهتمام بمشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني وخاصة الإنتخابات البرلمانية سواء كانت ناخبة أو مرشحة.

وعُد تشجيع المرأة للمشاركة ضروري للإستفادة من طاقاتها وإبداعاتها، ولا بد من فتح الطريق أمامها لتمارس دورها في الانتخابات المحلية والوطنية، كما ويجب إزالة كل العقبات والعوائق التي تقف في طريق تقدمها وتطورها. وربما يكون أهم وأفضل تعديل لقانون الانتخاب الجديد هو زيادة النسبة المئوية للكوتا المخصصة للنساء في مجلس النواب، لتصل إلى 12 نائباً من أصل 120، بنسبة 10 بالمئة، وهي ضعف النسبة التي كانت قائمة في قانون الانتخابات الماضية.

---

[244]- مقابلة جلالة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية، 21 يونيو 2012، http://www.alrai.com/article/521943.html

وإذا تم قياس مدى تأثير الإصلاح السياسي على الاستقرار في ضوء المتغيرات الحالية، يجب العودة قليلاً إلى البداية لتتضح الصورة ويكون بإمكاننا استشراف المستقبل على الناحية السياسية الأردنية.

البداية كانت بتاريخ 7 يونيو 2011، من مدينة ذيبان جنوب العاصمة عمان، حيث تجمع المئات من المواطنيين بمسيرة سلمية مطالبين بتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية، ثم تلتها مسيرات الجامع الحسيني والتي تمثلت بمطالبات أعلى سقفاً(إسقاط الحكومة، محاكمة الفاسدين)، وزادت المطالب الشعبية بالمطالبة بحل البرلمان، ومن ثم طالبت بعض القيادات الحزبية بالملكية الدستورية وتعديل الدستور أو العودة إلى دستور 1952، ومن ضمن المطالبات الشعبية مراراً وتكراراً الكشف عن الفساد في مؤسسات الدولة. وتم إيضاح ذلك للمواطنين من خلال ما صرح به رئيس هيئة مكافحة الفساد، بأنه تم التعامل خلال الربع الأول من العام (2011)، مع نحو 399 قضية فساد، فيما كان مجموع القضايا التي تعاملت معها الهيئة خلال العام (2010)، إذ وصل إلى: 1890 قضية، قياساً ب 1758 قضية للعام (2009)، حيث تم إحالة بعض القضايا التي ثبت وجود شبهة فساد فيها إلى الجهات القضائية المختصة.[245]

إن الرؤية الملكية للإصلاح بدأت منذ إستلام جلالته لسلطاته الدستورية، إلا أنها تمثلت بخطى تدريجية لا تتوافق مع مطالب الشارع الأردني في ظل الاحداث الإقليمية المتسارعة، ولقد أثبت النظام السياسي الأردني قدرته على التكيف مع المتغيرات التي عصفت بالمجتمع، والسعي لتثبيت الاستقرار لمواجهة المستقبل، وقد جاء تجاوب النظام السياسي الأردني من خلال توجيهات الملك عبدالله الثاني ،إذ قال جلالته : " وبصفتي الضامن لهذه العملية الإصلاحية،

---

[245]- موقع الأردن العربي، لقاء مع رئيس هيئة مكافحة الفساد، http://www.arabjo.net/index.php?option=com_content&view=article&id=8731،2011/4/24

اضطررت للتدخل مرات عدة لحماية المسيرة من التباطؤ والانحراف، وسأستمر بذلك عند الحاجة ". (246)

وكانت البداية من خلال التوجيهات الملكية بتشكيل لجنة الحوار الوطني، التي شملت كافة الأطياف السياسية والفكرية والاجتماعية، حيث ألتقت مع جميع فئات المجتمع الأردني، وأسهمت في تهدئة الشارع الأردني.

وانطلق الملك عبدالله بتوجيهاته وأوامره الملكية بمحاسبة الفاسدين من خلال محاكمتهم أمام القضاء. حيث قال جلالته : " لا احد فوق القانون ولا حصانة لأي أحد "، و " أن المواطن تعب من الكلام والشعارات ويريد أن يتأكد أن حقوقه محفوظة، ويريد كذلك محاسبة ومعاقبة الفاسد والمهمل وأن علاقة المواطن بمؤسسات الدولة قائمة على مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص ". (247)

وبناءاً على ذلك، فقد تم تحويل ملفات قضايا الفساد التي طالت النخب السياسية والاقتصادية إلى السلطات المختصة ، مما أعطى المسيرة الإصلاحية المنشودة من خلال المواطن الأردني المزيد من الإطمئنان بأن مطالباته وصلت لجلالته وقيد التنفيذ، وبالتالي المزيد من حالة الاستقرار النسبي في الدولة الأردنية.

فيما يتعلق بمطالبة البعض بالملكية الدستورية، وجه جلالة الملك رؤيته بهذا الشأن حيث قال : " أن توجهات المجلس المقبل، الذي ستفرزه الانتخابات النيابية، وقدرته على إيجاد كتل برلمانية ستكون مدخلاً رئيساً في اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومات التي تحظى بثقة مجلس

---

(246)- جريدة الدستور الأردنية، العدد 16221، 7 أيلول 2012، http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C06%5CLocalAndGover_issue1707_day20_id421620.htm#.UEo72oZo0W8

(247)- جريدة الدستورالأردنية، العدد 16221، 7 أيلول 2012، http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C06%5CLocalAndGover_issue1707_day20_id421620.htm#.UEo72oZo0W8

النواب المنتخب، وتطوير نهج الحكومات البرلمانية سيعتمد في شكل أساس على قدرة الأردن على بلورة بنية حزبية برامجية، تتطلب وجود أحزاب وكتل برلمانية قادرة على تمثيل غالبية المواطنين." [(248)]

وبناءاً على مواد الدستور المعدلة، فقد كان هناك من هم معارضون لبعض المواد، مثل قانون الصوت الواحد، الذي شكل نقطة خلاف بين الأوساط السياسية والحزبية كافة، إلا أن الحكومة سعت نحو إبقاء نظام الصوت الواحد ونظام القائمة النسبية، لتشمل الانتخابات كافة أطياف المجتمع.

أما فيما يتعلق بتغيير الحكومات في عهد الملك عبدالله الثاني، فهو بعكس ما هو متعارف عليه، من أن التغيير الحكومي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، وأنه في فترة الدراسة كان للتغيير الحكومي أثره الإيجابي على الاستقرار وإحتواء الحراك الشعبي 2011- 2012، ففي قمة المطالبات الشعبية كانت المطالبة بتغيير حكومة سمير الرفاعي، وحكومة معروف البخيت ولاحقاً المطالبة بإقالة حكومة فايز الطراونة، فلو لم يتم الإستجابة للمطالب الشعبية بإقالة الحكومات لأزداد التوتر الشعبي المتمثل بالمظاهرات والمسيرات والاحتجاجات، حيث تعتبر الفترة التي يمر بها النظام الأردني، فترة حاسمة في تاريخ الشعوب العربية، ولولا إحتواء الأزمة الأردنية بتغيير الحكومات، التي شابها الكثير من قضايا الفساد، لأصبح الحراك الشعبي أكثر مما هو متوقع.

[(248)]- مقابلة جلالة الملك عبدالله الثاني مع صحيفة الحياة اللندنية، 21 يونيو 2012،
http://www.alrai.com/article/521943.html

أما بالنسبة لقضية حل البرلمان وأثره على الاستقرار، فكان خيار حل البرلمان هو الخيار الأمثل لإمتصاص غضب الشعب الأردني، وذلك لما عُرف عن مجلس النواب المنتخب عام 2003 وعام 2007 وعام 2010 من تزوير وعدم شفافية لا تخفى على المواطن الأردني، وبالتالي فتغيير الحكومات وحل مجلس النواب هو إحتواء للأزمة وللوصول بالنظام الأردني لحالة من الاستقرار النسبي.

ومع توالي الأحداث على الساحة السياسية الأردنية باتت الاوضاع تهدأ في الشارع الأردني. حيث هدأت المظاهرات والإعتصامات بشكل لافت، وخاصة بعد تأسيس نقابة المعلمين، وتحجيم قرار الحكومة برفع أسعار المحروقات 2012، وظهور النخب السياسية على الملأ خلف القضبان، وحل البرلمان، وإرساء مجموعة من قوانين الحريات، وتكريس الفصل بين السلطات بخاصة السلطة التنفيذية والتشريعية المتمثل في تقييد عمليتي حل البرلمان، وإصدار القوانين المؤقتة.

من خلال هذا الطرح فيما يتعلق بأثر الإصلاح السياسي على الاستقرار من الناحية السياسية، تبين أن للإصلاح السياسي والرؤية الملكية بالإسراع في عملية الإصلاح الشامل، الأثر الأكبر للوصول بالنظام الأردني إلى حالة من الاستقرار النسبي، بالإضافة أن النظام الأردني غير دموي، وحاول بكافة الطرق تجنب الصدام الدامي مع شعبه. حيث كان للمواطن الأردني دور بارز في دفع مسيرة الإصلاح، وذلك من خلال إعتزازه بقيادته، وإظهاره الولاء والإنتماء للدولة الأردنية، ومن خلال رفع شعارات إصلاح النظام وليس تغييره، وفي كل المحافل التي شهدت حراكات شعبية كان الحب العظيم لسيد البلاد هو الطاغي على السطح.

من خلال هذا الطرح تم أستشراف المستقبل، بدولة أردنية قادرة على مواكبة كل الصعوبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ظل الملك الشاب عبدالله الثاني، فالإصلاح عملية مستمرة ولا تقف عند حد معين، فطالما هناك مؤسسات، هناك تطوير وتحديث، والسعي مستمر للوصول إلى نظام إصلاحي يتسم بالاستقرار النسبي.

المبحث الثاني

البعد الإقتصادي

إن إستمرارية النمو الاقتصادي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بإحتوائها جميع فئات المجتمع، بمعنى، أن الديمقراطية تقوم بدور رئيس في عملية التنمية الاجتماعية/الاقتصادية لأي دولة، ولا يمكن فصل الإصلاح الاقتصادي عن البيئة السياسية المحيطة بها. وإذا تم فهم العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، فسيتم ايجاد علاقة من أن هناك نمواً اقتصادياً تحقق في دول ديمقراطية، وآخر تحقق في دول تتسم بنظم سلطوية. ولفهم العلاقة بين التنمية الاقتصادية/ الاجتماعية والإصلاح السياسي نجد أن طبيعة النمو الاقتصادي تختلف من نظام سياسي إلى اخر اختلافا كبيرا، على الرغم من أن مختلف النظم السياسية يمكنها أن تحقق نمواً اقتصادياً. وتتضح العلاقة عندما يظهر أن استمرارية النمو الاقتصادي لفترات زمنية طويلة، فإنه يعتمد على الأساسيات الآتية :

1- ان يكون شاملاً معظم فئات المجتمع.

2- قائما على سيادة القانون.

3- خالياً من الفساد، وخاصة الفساد المنتظم(وهم النخب السياسية والاقتصادية المتجذرة في النظام).

وإذا تم النظر بتمعن إلى الربيع العربي، سيتم ايجاد سلسلة من الثورات في المنطقة العربية بدأت بشعور من اليأس لدى بائع متجول في تونس دفعه إلى إشعال النار في جسده، إن مشاكل بوعزيزي كبائع متجول إنما هي مشاكل يعيشها الملايين من أصحاب الأعمال الخاصة والبسيطة، لقد فشل بوعزيزي في الاعتماد على القانون والنظام القانوني عندما قامت الشرطية

بمصادرة بضاعته. وليكون النمو شاملاً يجب أن يشمل جميع فئات المجتمع وخاصة الفئات المحرومة التي تظل محبوسة في أُطر ضيقة نتيجة لإجراءات بيروقراطية، مع غياب سيادة القانون. ومن هنا فقد بدأت المعضلة الاقتصادية الحقيقية في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال علاقتها بالناحية السياسية والاجتماعية، ومن خلال الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها النظام، حيث تأثر الاقتصاد الأردني خلال عام 2011، كغيره من اقتصاديات دول المنطقة، بالتطورات الاقليمية والدولية غير المواتية، وتواصل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية لا سيما في منطقة اليورو، هذا إلى جانب الارتفاع الذي شهدته أسعار السلع الاساسية في الاسواق العالمية.

فكيف يمكن إقناع المواطن الأردني بمواكبة الإصلاح، من خلال مشاركته الفاعلة في الشأن السياسي، كالمشاركة في الانتخابات البرلمانية، وكيف يمكن إقناع الأردنيين بأن الإصلاح السياسي هو المدخل الرئيسي للإصلاح الاقتصادي. تطرقت الدراسة للناحية السياسية، وعملت على توضيح مدى الفساد الذي طال الدولة الأردنية وأنعكس سلبا على المواطن بشكل خاص، فازداد الفقير فقراً، والغني غنى، ومن خلال دراسة الناحية الاقتصادية سنلمس مدى تأثر المواطن الأردني بتبعات الناحية السياسية، المتمثلة بالفقر والبطالة وأرتفاع نسبة الجرائم.

والجدير بالذكر أن السعي للإصلاح الشامل دون تحقق شرط التنمية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، يخلق مزيداً من عدم الاستقرار، فمجتمعات دول أوروبا الشرقية استطاعت الانتقال للديمقراطية بعد شرط التنمية والتطور، فكانت مجتمعات صناعية متطورة مما ساعد على الانتقال للديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي. وبالتالي فالمشكلات الاجتماعية نتاج طبيعي لفشل السياسات الاقتصادية، وزيادة الفجوة بين المواطن والدولة، وزيادة الانقسامات

الأفقية والرأسية في المجتمع، ببروز سلوكيات غير مالوفة في المجتمع، الأمر الذي دفع بالحركات الاحتجاجية في الأردن للإنطلاق وبتأثير واضح مع درجة التغييرفي المنطقة العربية.

ستحاول الدراسة أستشراف المستقبل من خلال المتغيرات التي طرأت على الناحية السياسية وأثرت في الناحية الاقتصادية، على أعتبار أن الإصلاح السياسي والاصلاح الاقتصادي منظومة متكاملة لا يمكن نجاح ناحية على حساب الأخرى. وكما تم ذكره في مباحث سابقة، ومنذ تسلم الملك عبدالله مقاليد الحكم جعل الإصلاح الاقتصادي إحدى اولوياته، وأطلق عدداً من المبادرات والمشاريع الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية، بما في ذلك إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وإبان هذه المرحلة جرى تطبيق اتفاقية تسهيل التمويل الموسع من العام 1999 الى العام 2001، وتم اعتماد اتفاقية دعم جديدة من العام 2002 الى العام 2004 شددت على الخصخصة واصلاح معاشات التقاعد، بالإضافة الى توقيع ثلاث اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة(اكتوبر2000) والاتحاد الاوروبي(نوفمبر 1997 ودخلت حيز التنفيذ في مايو 2002) وكسب الأردن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية.[249]

وتدل النتائج الملموسة على أن دخول الأردن منظمة التجارة العالمية زاد المنافسة في السوق المحلي ورفع كفاءة وفاعلية قطاعات الانتاج ونشر معايير الجودة والتنوع في السلع المستوردة، وقد منح البلد العديد من المزايا التجارية والاستثمارية، ومنها أن فرص التصدير أصبحت متاحة الى 135 دولة، كما تعهدت المنظمة بحصول الشركات الأردنية على معاملة عادلة ومساوية لمنتجاتها وخدماتها داخل أسواق الدول الأعضاء. بالإضافة الى وجود سوق منفتح لتجارة

---

[249]- العيسة، سفيان، مرجع سابق، ص8

الخدمات حيث ترتكز البرامج الوطنية المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر على مبادئ تحرير الأسواق والتجارة والإدارة الاقتصادية السليمة.[250]

وأشارت دراسة تقييمية نفذها خبراء من الاتحاد الأوروبي إلى أن عملية التخصيص في الأردن (1999- 2005)، التي مولها البنك الدولي نجحت بنسبة 95 في المئة في تحقيق أهدافها، فالتخاصية حققت آثاراً إيجابية في مختلف القطاعات الاقتصادية، فلقد تم التحول إلى القطاع الخاص في الأردن عبر استخدام العديد من الأساليب، بدءاً من البيع المباشر إلى الطرح للاكتتاب العام، إلا أن أهم طريقة استخدمت في التخصيص كانت اتباع خيار استدراج الشريك الاستراتيجي.[251]

ومن خلال اتفاقيات الشراكة بين الأردن وقطاع الاستثمار الأجنبي، أدى ذلك الى تحفيز الاستثمار المحلي في الأردن، الأمر الذي أكدته البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، حيث بلغ حجم الاستثمار المحلي للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للفترة(1996- 2006) حوالي (5403) مليون دينار وبما نسبته (60،3) بالمئة لتلك الفترة من اجمالي حجم الاستثمارات الكلية والبالغ مقدارها(8953) مليون دينار.

وقد تم أعتبار التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات الأردنية، قد أدى إلى زيادة كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر، وحفز النمو الاقتصادي في الأردن وقد عززت المناطق الصناعية المؤهلة تصدير السلع الأردنية للاسواق الأمريكية، حيث أحتلت ما نسبته (30) بالمئة

---

(250)- السميران، فيصل مهدي،(2006)، **الآثار السياسية والاقتصادية لإنضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية 2000- 2005،** رسالة ماجستير، جامعة آل البيت- المفرق ، ص101

(251)- العكاليك، حمزة سليمان، مرجع سابق، ص149

من اجمالي الصادرات لعام 2006، حيث ان الصناعات التصديرية لها دور فعال في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[252]

ومن خلال الجهود التي يبذلها الملك عبدالله الثاني في الإصلاح الاقتصادي، تم ترويج الأردن كمقصد استثماري منفتح على العالم، مما أسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات التي عجلت من حركة الانتاج والصادرات، ووفرت العديد من فرص العمل، وذلك من خلال المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس " ، ومما يذكر ان عقد المنتدى في المملكة للمرة الخامسة يؤكد اهتمام العالم أجمع بالأردن والثقة بمستقبله، باعتباره يجمع كبار العلماء والسياسيين والاقتصاديين والخبراء من الشركات ورجال الاعمال العالميين.[253]

لكن هذه التحديات لم تبلغ مرحلة الانفجار، فوقع هذه التحديات على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان والاستقرار السياسي في الأردن خفف من حدته الوفر الحالي للريع الخارجي، لا سيما حوالات المغتربين والمعونة الأجنبية وتحكم النظام بالوضعين الاقتصادي والاجتماعي.

ويمكن أن تنشأ أزمة حادة إذا ما أنخفضت العائدات بغتة، أو تدنت قدرة الدولة على التخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية المرتبطة أرتباطاً وثيقاً بالمشاكل الاقتصادية للسكان.

---

[252]- السميران، محمد مطرود،**(2008)، قياس الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة دمشق ، ص150

[253]- جريدة الدستور، العدد 16619، 2012/9/5، http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CEconomy%5C2009%5C05%5CEconomy_issue575_day05_id138648.htm#.UEZysYZo0W8

وستقوم الدراسة بعرض المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في المملكة، للإطلاع على الوضع الاقتصادي الأردني، ومعرفة مدى مساهمة الحكومة في التصدي للأوضاع الاقتصادية الحادة والمؤثرة في المواطن بشكل مباشر.

جدول رقم (5): المؤشرات الاقتصادية الرئيسة في الأردن – (2011 –2000)

السنة	عددالسكان(بالمليون نسمة)	معدل البطالة(%)
2000	4،857	13،7
2001	4،978	14،7
2002	5،098	15،3
2003	5،230	14،5
2004	5،550	12،5
2005	5،473	14،8
2006	5،600	14
2007	5،723	13،1
2008	5،850	12،7
2009	5،980	12،9
2010	6،113	12،5
2011	6،249	12،9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني

يتضح من خلال النسبة التراكمية لمعدل البطالة، ارتفاع نسبة البطالة في العام 2005، بما يعادل (14،8%) وهي أعلى نسبة خلال السنوات السابقة والتالية، وذلك بسبب تبعات حرب الخليج 2003، وعودة آلاف المغتربين إلى المملكة، ومجئ آلاف العراقيين إلى الأردن والعمل في الأراضي الأردنية على حساب المواطن الأردني. كما ارتفع معدل البطالة المسجل في عام 2011 إلى مستوى (12،9%) مقابل (12،5%) في عام 2010، ويعكس هذا الارتفاع تباطؤ الطلب المحلي على العمالة الأردنية في عام 2011.

أما بالنسبة لمعدل الفقر في الأردن تشير الاحصائيات الى ما يأتي :

جدول رقم (6): معدل الفقر في الأردن

(2009– 2002)

السنة	معدل الفقر (%)
2002– 2003	14،2
2006	13
2008– 2009	13،3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة– تموز 2010

يشير التقرير السنوي لحالة الفقر في الأردن " إستناداً لبيانات مسح نفقات ودخل الأسرة 2008" ، إلى أثر التدخلات الحكومية المباشرة بالأسعار الجارية خلال عام 2008، في الحد من ظاهرة الفقر، وتبين أنه في حالة استثناء تحويلات صندوق المعونة فقط من إجمالي دخل إنفاق الأسر، فإن نسبة الفقر كانت ستبلغ 13،9% (بدلاً من نسبة الفقر الفعلية 13،3%)، وعند استبعاد

إعانات من جهات حكومية (إعانات من صندوق المعونة الوطنية، الإعانات الحكومية الممثلة بصندوق الزكاة، والتحويلات الأخرى)، فإن نسبة الفقر كانت ستبلغ 16،4%، كما تبين أنه عند أستبعاد كافة أشكال الدعم الحكومي المباشر من دخل وإنفاق الأسر(صندوق المعونة الوطنية، وزيادة الرواتب للموظفين وللمتقاعدين في القطاع العام، وطرود الخير الهاشمية، وقيم المعونات النقدية والعينية المقدمة من وزارة الأوقاف/ صندوق الزكاة، والتحويلات الحكومية الأخرى) وغيرها، فإن نسبة الفقر كانت ستبلغ 21،0%، وعليه فإن إجمالي التدخلات الحكومية قد ساهمت في الحد من إرتفاع نسبة الفقر بشكل ملموس (خفض نسبة الفقر من 21،0% إلى 13،3%).[254]

أما فيما يتعلق بالمالية العامة في الأردن، فإن إجمالي الايرادات والمساعدات الخارجية واجمالي العجز فهي على النحو الآتي:

جدول رقم (7): المساعدات الخارجية والإيرادات والعجز في المالية العامة في الأردن (2000– 2011) (بالمليون دينار)

السنة	المساعدات الخارجية	الايرادات المحلية	العجز
2000	391،2	1592،1	119،8–
2001	433،3	1658،6	– 155،5
2002	491،9	1644	145،4–

[254]- دائرة الاحصاءات العامة، التقرير السنوي لحالة الفقر في الأردن 2008

2003	937،4	1675،6	−97،2
2004	811،3	2147،2	−154،1
2005	500،3	2561،8	−977،1
2006	304،6	3164،4	−747،8
2007	343،4	3628،1	−958،4
2008	718،3	4375،4	−1056،5
2009	333،3	4187،8	−1842،7
2010	401،7	4261،1	−1446،9
2011	1215،0	4198،9	−2602،9

المصدر : البنك المركزي الأردني – وزارة المالية

أما فيما يتعلق بأرتفاع الاسعار ومعدل التضخم فهي على النحو الآتي :

جدول رقم (8): الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم (%)

المؤشر	**2006**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
الرقم القياسي لاسعار المستهلك	100،0	–	–	124،5	129،96
معدل التضخم	6،3	13،9	−0،7	5،0	4،4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة– الأردن بالارقام 2011، العدد 14– أيار 2012

على صعيد المستوى العام للأسعار، ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2011 بوتيرة متباطئة عن عام 2010، متأثرا بسياسات الدعم الحكومي لأسعار بعض السلع الأساسية وخصوصاً النفطية منها، وارتفاع أسعار السلع الأولية المستوردة في الأسواق العالمية. وتبعاً لذلك بلغ معدل التضخم السنوي، مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4،4% في عام 2011 بالمقارنة مع 5،0% في عام 2010.

وبغية التخفيف من تداعيات التطورات الإقليمية والدولية غير المواتية، قامت الحكومة خلال عام 2011 بتبني المزيد من الإجراءات الكلية والقطاعية الرامية إلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص، وخصوصاً في القطاعات العقارية وفي قطاع الطاقة، علاوة على دعم تنشيط قطاع السياحة. كما تبنت الحكومة تدابير متعددة لحماية المواطن الأردني من أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخصوصاً المشتقات النفطية، وأخرى لحماية حقوق العمالة الوطنية وتحسين أوضاعها المعيشية.

حيث واصل البنك المركزي خلال عام 2011 تبني سياسات نقدية ومصرفية متوازنة ترمي إلى دعم وتعزيز النشاط الاقتصادي في المملكة دون الإضرار بهدف تحقيق الاستقرار النقدي، وضمن هذا الإطار، استمر البنك المركزي خلال عام 2011 وللعام الثالث على التوالي بالتوقف عن إصدار شهادات الإيداع، وذلك بهدف توفير السيولة الكافية لدى البنوك لتحفيزها على التوسع في منح الائتمان، وفي المقابل قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة الرئيسية لديه وبواقع 25 نقطة أساس بهدف تعزيز جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية.[255]

---

[255]- البنك المركزي الأردني، (2012)، **خلاصة الوضع الاقتصادي الأردني في عام2011**

وعلى صعيد تطور أداء الموازنة العامة خلال عام 2011 بالمقارنة مع عام 2010، تشير البيانات الأولية إلى أن الإيرادات العامة قد ارتفعت بمقدار 751،1 مليون دينار أو ما نسبته 16،1% لتصل إلى 5،413،9 مليون دينار(26،4% من الناتج)، وقد جاء ذلك محصلة لنمو المساعدات الخارجية بنسبة 202،5% وتراجع الإيرادات المحلية بنسبة 1،5%. [256] ومن هذا المنطلق، يبدو ان هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح السياسي للانخراط في إصلاح اقتصادي عميق، وترى الدراسة أن تجربة الأردن في الإصلاح تشير إلى أن تشجيع الإصلاح الاقتصادي العميق يتطلب إصلاحاً سياسياً موازياً. ويمكن ان يقود هذا إلى استنتاج أن توزيع السلطة السياسية والمؤسسية في الأردن يسمح لبعض النخب السياسية بمقاومة برامج الإصلاح العميق، كما وتساعد الترتيبات السياسية الحالية(قبل التعديل الدستوري 2011) على الحفاظ على امتيازاتها والإبقاء على سيطرتها أو سيطرة أتباعها على بعض المؤسسات.

ويمكن القول إن: السكان في الأردن لا يتمتعون بفرص متساوية للاستفادة من الفرص الاقتصادية الناجمة عن برامج الإصلاح، إذ أن منافع الفرص الاقتصادية، لا سيما الكبرى منها، غالباً ما تؤمن عبر عملية توخي الريع والتشبيك والدعم السياسي، بدلاً من معايير الريادة العادية، كما أن التوظيف في القطاع العام لا يستند حصراً إلى تشغيل وترقية مستندين إلى الكفاءة، بل غالباً ما يخضع للارتباطات القبلية والعائلية.

وبالإضافة للظروف الداخلية التي أثرت في الناحية الاقتصادية، لعبت العوامل الخارجية الدور نفسه، من خلال عدم انتظام تدفق الغاز المصري، وارتفاع اسعار النفط، وكذلك ارتفاع حجم الاستيراد من الوقود الثقيل والديزل الباهظ الثمن لتوليد الطاقة الكهربائية، اضافة الى التوتر

---

[256]- البنك المركزي الأردني، المرجع السابق

المستمر في المنطقة وتباطؤ الدخل السياحي وتحويلات العاملين في الخارج عام 2011، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أدى نزوح الآف اللاجئين السورين العام الحالي وما تطلبه من توفير خدمات الإيواء والصحة الى زيادة تفاقم الضغوطات والاعباء على الاقتصاد الأردني. ويواجه الأردن حاليا أزمة مالية ناجمة جزئياً عن السياسات المالية، والصدمات الخارجية، بما فيها الانفجار في خط الغاز المصري الذي يزود الأردن بالغاز اللازم لتوليد الكهرباء، وقد أرتفعت نسبة العجز المالي الى 9،11% في العام 2011، صاعدة 7،7% في العام 2010. وفي أعقاب جهود الحكومة لخفض الدين العام في الاعوام 2000– 2008، عاد هذا الدين ليرتفع مرة أخرى(71% من الناتج الاجمالي في 2011 من حيث القيمة الاجمالية، في مقابل 58% في 2010).[257]

ومن ضمن البرامج الإصلاحية الاقتصادية، قامت الحكومة الأردنية بالإتفاق مع البنك المركزي على بناء برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصادي لمدة خمس سنوات، بهدف إنجاح اهداف وسياسيات هذا البرنامج ومنحه المصداقية الدولية اللازمة، تم التشاور بشأنه مع الصندوق والبنك الدوليين لدعم البرنامج بالتمويل المالي اللازم، وذلك تجنباً لأية انعكاسات سلبية على النمو الاقتصادي وعلى المواطنين ذوي الدخل المحدود، كذلك لحماية الاقتصاد من أية صدمات إضافية.

حيث أن البرنامج الإصلاحي يهدف إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، إذ يسعى إلى تبني سياسات كلية وقطاعية على المستوى المالي والنقدي، من اجل تخفيف آثار الصدمات الخارجية والى دعم النمو الاقتصادي والقطاع الخارجي من خلال تحسين بيئة الاستثمار، مثلما

---

(257)- موقع الاصلاح نت، 2012/6/13، http://islahnews.net/?p=86776

يهدف على المدى المتوسط الى تبني سياسات هيكلية تهدف الى تحقيق نمو اكثر عدلا وشمولا بين فئات المجتمع بما في تبني برامج لدعم ذوي الدخل المحدود. كما ويهدف البرنامج الاقتصادي الإصلاحي إلى ما يأتي :[258]

اولا : إن تعزيز الثقة باساسيات الاقتصاد الوطني ستدفع معدلات النمو الى الارتفاع تدريجيا من المستوى السائد حاليا والمقدر بحوالي3% الى ما نسبته 5ر4% في نهاية البرنامج ، وسيتم الاعتماد لتحقيق ذلك على السعي تدريجيا نحو تعزيز حجم المدخرات الوطنية، وخفض الفجوة السالبة (العجز) بين الاستثمار والادخار، من 14% عام 2012 الى نحو 4% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع نهاية البرنامج وبما يعنيه ذلك من تعزيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي، كما وسيتم التركيز على الإنفاق الرأسمالي للحكومة بما في ذلك رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ البرنامج التنموي للمحافظات وصندوق تنمية المحافظات وذلك بزيادة الإنفاق الرأسمالي من 750 مليون دينار علم 2012، إلى 1223 مليون دينار في عام 2012.

ثانياً : خفض العجز في الموازنة العامة بعد المنح كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة تدريجياً وخلال المدى المتوسط من 5ر6% في العام الحالي الى 3% مع نهاية البرنامج ، وبدون المنح من 7ر10% في عام 2012 الى حوالي4،5% مع نهاية البرنامج ، وسيتم الاعتماد لتحقيق ذلك على السعي تدريجيا نحو خفض حجم الانفاق الجاري للحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ورفع الإيرادات الحكومية المرتبطة بالاستحقاق الدستوري لقانون ضريبة الدخل الجديد (الضريبة التصاعدية) علما بأن هذه التوجهات لن تصيب بل تعزز برامج الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي.

---

[258]- وزارة المالية الأردنية، 26/7/ 2012،
http://www.mof.gov.jo/ar/pages.php?page=newsdetails&id=27147&num=3

ثالثا : سيبقى نظام ربط صرف الدينار بالدولار، المرتكز الرئيس للسياسة النقدية والخيار الأفضل للاقتصاد الأردني.

رابعا : العودة بالتضخم تدريجيا نحو المستويات السابقة المنخفضة إي ما نسبته 3 بالمئة.

خامسا : سيتم خفض العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع المنح تدريجيا، ليصل إلى 3،4% مع نهاية البرنامج. سيقدم صندوق النقد الدولي دعما استثنائيا للأردن يصل الى 800% من حصة الأردن لدى الصندوق (الكوتا) وبذلك يتأهل الأردن للحصول على تمويل يصل الى حوالي ملياري دولار.

هذه المبادرة من الحكومة في الشأن الاقتصادي، تعتبر من الخطوات الإصلاحية التي يعول عليها الكثير في المستقبل، وإذا ما تحققت نتائج المبادرة كما تم وضع المخططات لها، فسيكون لها المردود الهادف على الدولة الأردنية بشكل عام والمواطن بشكل خاص، مما يعزز من الاستقرار الاقتصادي والذي سينعكس على المواطن بالاستقرار الاجتماعي.

المبحث الثالث

البعد الاجتماعي

" ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان بل بالديمقراطية "، وهذه لا معنى لها بدون حرية، وهذه أيضاً لا يمكن لها أن تكون بدون أمن، فالأمن حاجة ماسة للإنسان، في ظله يمكن له أن يستخدم كل طاقاته من أجل الإبداع ولاجل نفسه ومجتمعه، والأمن هنا يكمن في السلام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر أمن المواطن عامة والسياسي على وجه التحديد في خطر،لان سياسة القمع والتنكيل بحياة الناس وحقوقهم لم تعد سياسة مجدية في التعامل مع ابناء المجتمع، فالمواطن الذي يعيش أجواء الظلم والقهر وإستلاب الحقوق لن يكون بمقدوره النهوض في وجه المخاطر، وقد يكون عونا للإجهاز على هذا الوطن.[259]

كما تواجه مؤسسات المجتمع المدني قيوداً على تشكيلها، وتحد من قدرتها على ممارسة نشاطاتها، من خلال القوانين المقيدة لعمل هذه الجمعيات بما يمكن الحكومة من حل الجمعيات أو مجالس إدارتها نهائياً في أي وقت شاءت، وممارسة الرقابة على الإنضمام إليها، ومصادر تمويلها، وخير دليل على ذلك قانون الجمعيات الحالي(قبل التعديل 2011).[260]

ستقوم الدراسة بتناول الواقع الاجتماعي في الأردن، للوصول إلى تصور منطقي حول ما وصل إليه المجتمع من انهيارات اجتماعية، ارتبطت بشكل وثيق بالفساد الاقتصادي والاداري بالحكومات المتعاقبة، والوضع الإقليمي المحيط بالدولة الأردنية.

---

[259]- الفريجات، غالب، (2005)، **على طريق التنمية السياسية**، دار أزمنة- عمان ، ص ص 58- 61

[260]- أبو عرقوب، ابراهيم وآخرون،(2011) ، **اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن 2011**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان- الأردن، ص79

بداية تتناول الدراسة الظاهرة الأشد خطراً وهي ظاهرة الجريمة، إذ تُعد معدلات الجريمة في الأردن دون مستوى معدلات الجريمة العالمية، ومع ذلك فإن معدلات العنف الاجتماعي والجريمة والمخدرات آخذة في الأرتفاع، في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال الأعوام العشرة الماضية، ويمكن إيضاح ذلك في ما يأتي : [261]

1- بلغ عدد الجرائم في عام 2007(28) جريمة، وفي العام 2008 (42) ألف جريمة.

2- بلغت أعداد متعاطي المخدرات في الأعوام من 1999- 2000 حوالي 8000 متعاط، ومن العام 2000- 2008 حوالي 22000 متعاط، وفي عام 2008 وحده حوالي 5000 متعاط.

جدول رقم (9) : مؤشرات الجريمة في الاردن (2009- 2005)

البند	2005	2006	2007	2008	2009
القتل	88	114	108	115	137
الاغتصاب	130	129	177	178	195

المصدر: سجلات محكمة الجنايات الكبرى

(261)- المرجع السابق، ص80

جدول رقم (10): عدد الجرائم العامة في الأردن حسب المحافظة

(2009– 2011)

المحافظة	2009	2010	2011
العاصمة	22،397	25،145	16،864
البلقاء	2،642	3،394	1،820
الزرقاء	6،451	7،028	3،828
مادبا	1،325	1،356	586
اربد	6،038	6،962	3،340
المفرق	2،305	3،134	1،751
جرش	927	1،215	636
عجلون	643	621	287
الكرك	1،014	1،324	703
الطفيلة	407	394	186
معان	817	1،090	477
العقبة	1،754	1،699	977
المملكة	46،720	53،362	31،475

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة– الأردن بالأرقام 2011– العدد 14 أيار 2012

وللأهمية، فسيتم الإطلاع على بعض القضايا المجتمعية المختصة بالأحداث، وهي الفئة المهمة في المجتمع الأردني، على أعتبار ان المجتمع الأردني مجتمع فتي، وهذه الفئة تشكل النسبة الأكبر في الأردن. الدراسة حول قضايا الأحداث حسب التهمة لعام 2011، مقارنة بين العام (2008- 2009- 2010). [262]

جدول رقم (11): قضايا الأحداث في الأردن (2011- 2008)

السنة	السرقة	التشرد والتسول	القضايا الجنسية	القتل	قضايا المخدرات
2008	2012	18	154	4	9
2009	1823	39	172	10	20
2010	1813	46	198	14	15
2011	1475	19	144	11	11

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام 2011

نلاحظ أن نسبة القضايا المجتمعية بدأت بالتحسن في العام 2010، مقارنة بالأعوام السابقة، حيث جددت الرؤية الملكية الإسراع بالإصلاح الاجتماعي من خلال، تأكيد أهمية دعم الحكومة لصندوق تنمية المحافظات، لتحقيق التنمية المتوازنة والمساهمة في إيجاد فرص العمل من خلال إقامة مشروعات إنتاجية، تشارك المجتمعات المحلية في بلورتها، بما يتناسب مع احتياجاتها التنموية، بحيث يكون الصندوق مكملا للبرامج والخطط الحكومية التنموية في المحافظات،

---

[262]- وزارة التنمية الاجتماعية، التقرير السنوي لعام 2011،
http://www.mosd.gov.jo/images/files/Statistics/def/Annual%20Repotrs%202011.pdf

مشددا على أهمية دور المحافظين في ذلك من خلال التواصل مع المجتمعات المحلية ومناقشة احتياجاتهم والعمل على تلبيتها. [263]

كما وأطرت التعديلات الدستورية (2011) مفهوم الديمقراطية والحرية من خلال المواد الآتية:

- المادة(6) فقرة(5)، يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشئ وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال.
- المادة(7) فقرة(1)، كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون.
- المادة(8) فقرة(1-2)، لا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته إلا وفق أحكام القانون، وكل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتقد به.
- مادة(15) الفقرات(2-3-4)، تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب، كما تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام، لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الاعلام ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق احكام القانون.

---

[263]- موقع السوسنة نت، 2012/6/10، http://assawsana.com/portal/pages.php?newsid=117328

- المادة(18)، تعتبر جميع المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال سرية لا تخضع للمراقبة أو الاطلاع او التوقيف أو المصادرة إلا بأمر قضائي.

تم تناول النواحي الثلاث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الأردني في ضوء الإصلاح الشامل، ويمكن أستشراف المستقبل من الناحية الاجتماعية بمدى نجاح الناحية السياسية وأرتكاز الناحية الاقتصادية عليها. كما وضحت الدراسة أن النواحي الثلاث كخلية واحدة مترابطة، ومن ثم فما قدمته الدولة الأردنية من خلال التعديلات الدستورية يُعد اللبنة الاساسية على طريق الإصلاح الشامل.

الخاتمة: النتائج والتوصيات

شرعت المملكة الأردنية الهاشمية بإعلان تأسيس دولة حديثة ديمقراطية عصرية، مستندة فيها على شرعية شعبية حقيقية، تسود فيها الحريات العامة، وتبنى على أسس انتخابية عادلة، وتتعامل مع المواطنين بالتساوي في كافة الحقوق نصوصاً وممارسة، وتستطيع مواجهة التحديات بعزيمة قيادتها الهاشمية وولاء شعبها.

ورغم الإعلانات الرسمية المتواصلة نحو الإصلاح الشامل، فقد شكل المطلب الشعبي الأردني إصراراً بإتخاذ الإجراءات الإصلاحية في البنية السياسية للنظام والقانون والدستور. ومع استمرار حالة الحراك الشعبي لمطالب الإصلاح، وتوفر رؤية عدم التوافق بين منطلقات وتوجهات المطلب الشعبي، يقابل ذلك التوجهات الملكية للإنطلاق بمسيرة الإصلاح الشامل، الأمر الذي أسهم في بلورة رؤية أخرى عن توفر فرص نجاح الإصلاح الشامل في الأردن، والذي دفع الحكومة بإتخاذ الإجراءات الحكومية للسير في طريق الإصلاح من خلال تسريع العمل لإرساء مشروع قانون الانتخابات، وإعداد قانون الأحزاب، وإنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات، التي سيتم رفدها بالكوادر المؤهلة التي تمكنها من الإضطلاع بدورها، مع بعض الأفكار الطموحة لتطوير الحياة السياسية والعمل بجدية لترجمتها على أرض الواقع.

المرحلة الجديدة من مراحل التحديث والإصلاح السياسي في الأردن، جاءت نتيجة تجربة قاسية ومريرة من الفساد الاقتصادي والاداري، مما أنعكس سلباً على الدولة الأردنية بشكل عام والمواطن بشكل خاص، والتجربة الشعبية الجريئة المتمثلة بالحراك الشعبي التي أظهرت الكثير

من مدى وعي المواطن الأردني بحقوقه وواجباته تجاه وطنه وقيادته الهاشمية، وهذا ما برز من خلال المسيرات والاعتصامات التي كانت وما زالت تنادي بالولاء والإنتماء للوطن والقيادة الهاشمية. وما زال المواطن الأردني والحكومة يؤكدان على الاستمرارية في ترسيخ الأسس الديمقراطيةوالتطور السياسي، على أعتبار أنهما رديفان لعملية ديناميكية متواصلة ومتجددة باستمرار. ورغم كل المبادرات الملكية والمحاولات الإصلاحية من قبل الحكومة والمواطن في مجال الإصلاح السياسي والتحديث، إلا أن الحاجة ما زالت ملحة وضرورية لاستكمال مسيرة الإصلاح السياسي، وتوسيع نطاقها لتشمل العديد من المجالات التي لم يشملها الإصلاح بعد، إضافة لاستكمال خطوات الإصلاح التي تم الشروع بها فعلياً في كافة المجالات، وأيضاً هناك حاجة ماسة لبعض التعديلات الدستورية فيما يتعلق بقانون الأنتخاب وقانون الأحزاب، لتحقيق المزيد من التطور السياسي في الدولة الأردنية، بما يضمن حصول المواطن الأردني بمختلف شرائحه وقطاعاته وانتماءاته السياسية على حقوقهم السياسية والدستورية.

لهذا سعت الدراسة لتناول هذه التجربة الفتية بإهتمام وجدية بعد أن تناولت المحاور التالية :

اولاً : لقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة شكلت إشكالية البحث الرئيسة وهي :

- ما هي المراحل التي عملت على تطوير النظام السياسي الأردني (1921– 2000) ؟
- ما هو الإصلاح السياسي ومعيقاته، وما هي الإصلاحات السياسية في الأردن(2000– 2011) ؟
- ما الاستقرار السياسي ومضامينه؟ وما عوامل الاستقرار السياسي/ عدم الاستقرار السياسي في الأردن ؟

- ما اثر الإصلاح السياسي على الاستقرار؟

ثانياً : بعد استعراض الدراسة لعملية الإصلاح السياسي والاستقرار في الأردن، والإجابة عن التساؤلات المتعلقة بها خلُصت إلى النتائج التالية :

- تعتبر عملية الإصلاح السياسي عملية ديناميكية ومستمرة منذ إنشاء إمارة شرق الأردن، من خلال العمل على تطوير وتحديث المؤسسات الحكومية والخاصة، وتحديث الجيش والمؤسسة العسكرية.
- شهدت المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2012، تطورات واضحة على صعيد الإصلاح السياسي والاقتصادي الاجتماعي، إلا أن جهود الإصلاح لا تزال تلاقي العديد من المعوقات، والعديد من أوجه مقاومة التغيير سواء على صعيد النظام السياسي ومؤسساته ونُخبه السياسية والاقتصادية، أو على صعيد المجتمع الأردني وطبيعة تعامله مع جهود الإصلاح السياسي ومتطلباته، ومدى ثقته بجدوى العملية الإصلاحية.
- جاءت المطالبات بالإصلاح السياسي، والتغيير والتحول الديمقراطي في الأردن من خلال العوامل الداخلية المتمثلة بالحراك الشعبي، حيث أثبتت الحالة الأردنية قدرة الشعب على تحريك جهود الإصلاح السياسي في المجتمع، وهو أيضاً معيار التثبت والحكم الذي يمكن من خلاله الحكم على نجاح الإصلاحات السياسية أو فشلها، على أعتبار أن النظام والشعب كتلة متجانسة وفشل ونجاح العملية الإصلاحية يقع على عاتق الطرفين.

- أسهمت الرؤية الملكية خلال فترة الدراسة على إحتواء الأزمة الأردنية، من خلال تلبية المطالب الشعبية المتمثلة، بالتغيير الوزاري، ومحاكمة الفاسدين، وإنشاء نقابة المعلمين.
- مرت عملية الإصلاح السياسي في الأردن بمراحل متذبذبة، تراوحت بين الإسراع بعملية الإصلاح السياسي والتطوير في بعض الاحيان، وبين الركود والجمود في أحيان أخرى، إلا أن النهج الإصلاحي المتمثل بالرؤية الملكية، شكل الهاجس الأقوى لمحاربة كل المعوقات التي تواجهها عملية الإصلاح السياسي والتغيير في الأردن.
- أثرت الأحداث الإقليمية والدولية في عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي أنعكست سلباً على الاستقرار في الأردن، حيث أسهمت هذه الأحداث والمتغيرات بدفع هذه العملية في مرحلة ما وفي تعثرها في مراحل أخرى.
- يمكن اعتبار المبادرات الملكية المستمرة والتعديلات الدستورية 2011، والمتمثلة بإنشاء المحكمة الدستورية، والهيئة المستقلة للإنتخابات، وقانون الانتخاب، وقانون الأحزاب، من أهم القضايا التي شكلت المحاور الأساسية لعملية الإصلاح السياسي والتغيير في الأردن خلال الفترة الممتدة من عام 2000 وحتى عام 2012.
- تقسم المعوقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الأردن إلى مجموعتين رئيسيتين، تتمحور المجموعة الأولى حول المعوقات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي وموقفه من عملية الإصلاح السياسي والتغيير التي يمكن تحديدها بمعوقين رئيسيين هما: النخب السياسية التقليدية أوالمحافظة المتجذرة في النظام السياسي الأردني، وضعف المؤسسية داخل النظام السياسي. أما المجموعة الثانية فهي المعوقات المتعلقة بطبيعة المجتمع الأردني، مثل غياب الأحزاب السياسية، عدم وجود معارضة سياسية منظمة تقتصر برامجها على الصالح العام، غياب منظمات المجتمع المدني، والبنى التقليدية

العشائرية، وضعف الثقافة الوطنية لدى الفئة الأكبر من الشعب الأردني وهي فئة الشباب.

- كان لعوامل الاستقرار السياسي المتمثلة بالملك والمؤسسات العسكرية والأمنية، والبنى الاجتماعية ومركزية النظام، الأثر البالغ في ديمومة الاستقرار النسبي في المملكة الأردنية الهاشمية، على الرغم من الضغوطات الداخلية والخارجية على النظام الأردني.
- دفعت الأحداث المحلية والإقليمية والدولية، الدولة إلى حالة من عدم الاستقرار النسبي في مراحل عدة، وعملت على إعاقة مسيرة الإصلاح السياسي بين الحين والآخر، إلا أن الإصرار على مواكبة الإصلاح من القيادة الهاشمية، شكلت الأساس فيما وصلت إليه الدولة الأردنية من تطوير وتحديث.
- هناك علاقة وثيقة فيما يتعلق بالبُعد السياسي والبُعد الاقتصادي والاجتماعي، في الدولة الأردنية خلال فترة الدراسة، حيث شكل البُعد السياسي خلاصة نتائج البعد الاقتصادي والاجتماعي، فالنتائج السلبية للبعد السياسي أفرزت أزمات اقتصادية للحكومة، وبيئة مجتمعية لا تخلو من البطالة والفقر وتفاوت الفرص والمحسوبية.
- شكل الإصلاح السياسي في عام 2011، علاقة إيجابية مع ظاهرة الاستقرار السياسي في الأردن في عام 2012، حيث انخفضت نسبة المظاهرات والاعتصامات المطالبة بالتغيير والتحديث، ويمكن أعتبار الشأن الأردني أكثر أمناً واستقراراً.

وبناء على مجمل النتائج السابقة، وخاصة فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي، يمكن القول إن مستقبل الإصلاح السياسي والتطوير والتحديث في الأردن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة الجهود الإصلاحية سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي على التعامل مع هذه المعوقات، إضافة إلى مدى قدرة المواطن الأردني على أستيعاب أهمية الدور الذي يمكن

أن يلعبه في مستقبل عمليات الإصلاح السياسي، والمتمثلة حالياً بمدى المشاركة السياسية في الإنتخابات البرلمانية 2012. وأخيراً ارتباط مستقبل العملية الإصلاحية بتفعيل دور المؤسسات المشاركة للسلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة، وخاصة مجلس الأمة، ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، والتيارات والقوى السياسية القائمة. وهذا بدوره يشكل القاعدة الأساسية لحفظ الاستقرار النسبي في الأردن، ويحد من المؤثرات الإقليمية والدولية على النظام السياسي الأردني.

التوصيات :

واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع مجموعة من التوصيات، يمكن أن تسهم في تدعيم جهود الإصلاح السياسي وتعزيز الاستقرار في المملكة الأردنية الهاشمية، وهذه التوصيات هي :

1- **المحافظة على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية** والقطاعات الاخرى المهمة في المجتمع، من خلال القرارات التي تتخذها الدولة وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية، ومنها الانتخابات البرلمانية، التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم، حيث تلعب الديمقراطية الدور الرئيسي في عملية التنمية الاجتماعية/ الاقتصادية لأي دولة ولا يمكن فصل الإصلاح الاقتصادي عن البيئة السياسية المحيطة به. كما تشكل الانتخابات البرلمانية أهم الممارسات الديمقراطية، والتجربة الانتخابية الأردنية السابقة هي العبرة في تقدم الدولة الأردنية مستقبلا .

2- **الإهتمام بقنوات الإتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة** والتي تشمل وسائل الإتصال الجماهيري والأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والقضائية. والاهتمام

بقضية هامة في مجال نشاطات التأهيل الحزبي، حيث قد تلجأ الأحزاب التنافسية إلى إثارة الفروق الطبقية، أو اللغوية، أو الدينية، أو أي فوارق عرقية أخرى، وتنبيه المواطنين إلى تلك الفروقات.

3- **العمل على إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص،** حيث تكون المواطنة أساس العقد الإجتماعي بين المواطنين والدولة، ويكون الجميع تحت القانون متساوين، ولا استثناءات غير قانونية لأحد، على ان تخضع التعيينات والوظائف والامتيازات في القطاعين العام والخاص معاً لمبدأ تكافؤ الفرص.

4- **إعادة النظر بمنظومة القيم الاجتماعية،** من خلال تعزيز قدرة منظومة القيم المجتمعية بدءاً من الأسرة والمدرسة والجامعات، بما يقوي النسيج الاجتماعي ويحمي الوطن ومنجزاته ومكتسباته، وذلك من خلال الحد من ظاهرة العنف المجتمعي، الذي تشهده الجامعات، وسببها الإحباط من غياب العدالة وعدم توفير فرص العمل.

5- **نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها،** والنظر إليها على انها من القضايا الأساسية لحماية الحريات وحقوق الإنسان، ومنها حريات التعبير والصحافة والإعلام.

6- **تفعيل دور الإعلام،** لأن له دوراً مهماً في تفعيل الحياة السياسية والاجتماعية، وهو لاعب نشط في تجذير الممارسات الديمقراطية، عندما يؤشر على الممارسات الايجابية، ليتم تعزيزها ويطارد الممارسات السلبية من قبل الحاكمين والمحكومين.

7- **العمل على أستمرارية النمو الاقتصادي،** من خلال توافر بيئة خالية نسبياً من الفساد، وأحد عوامل التعامل مع قضايا الفساد يكون من خلال العمل مع غرف التجارة وجمعيات الأعمال ومراكز الفكر وغيرها من العوامل التي تسمح بالعمل الجماعي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

- ابن منظور، **لسان العرب**، ط5، القاهرة : دار المعارف
- **الآثار الكاملة للملك عبدالله** ، (1979)، بيروت : لبنان :الدار المتحدة للنشر
- الداودي ، محمد سليمان الدجاني وآخرون ،(1993)، **النظام السياسي الأردني : أركانه ومقوماته** ، ط1، عمان : بالمينوبرس
- العناني، جواد وآخرون، (2006)، **متطلبات الإصلاح في العالم العربي**، ط1، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع
- المومني، محمد عقلة وآخرون، (1997)، **السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي**، ط1، عمان– الأردن : دار الكندي
- آلموند، جابرييل، (1998)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبدالله، ط1، الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع
- الحجي، طايل، (2005)، **اثر تطورات الحالة العراقية على قطاع الطاقة في الاردن**، ط1، الأردن: منشورات الجمعية العلمية
- الحسن، ابراهيم، (2005)، **اثر الحالة الاردنية على القطاع الصناعي الاردني**، ط1، منشورات الجمعية العلمية الاردنية

- الطرزي ، عبدالله وآخرون ،(1989)، **الموسوعة الأردنية** ، الجزء الأول : الأرض والإنسان ، ط1، عمان– الأردن: دار الكرمل
- الفريجات، غالب، (2005)، **على طريق التنمية السياسية**، ط1، عمان– الأردن : دار أزمنة
- المشاقبة، امين، (2012)، **النظام السياسي الأردني**، ط1، عمان– الأردن: مطابع الدستور التجارية
- الموسى، سليمان، (1971)، **تأسيس الإمارة الأردنية (1925– 1921)**، ط1، الأردن: المطبعة الأردنية
- الماضي ، منيب وآخرون ،(1988)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900 – 1959** ، ط1، عمان – الأردن: مكتبة المحتسب
- الكيالي، عبد الوهاب ، (1974)، **الموسوعة السياسية**، ط1، بيروت– لبنان : الدار العربية للدراسات والنشر
- النحال، محمد سلامة، (2007)، **الحرب ضد الارهاب**، ط1، عمان– الأردن: دار زهران للنشر
- برنتون، كرين، (1965)، **الثورة عناصرها، تحليلها، نتائجها**، ط1، ترجمة : زياد عناب وشجاع الأسد ، بيروت– لبنان: دار الكتاب العربي
- بعلبكي، منير، (2004)، **قاموس المورد**، ط1، بيروت– لبنان: دار العلم للملايين
- بحيري ، صلاح ، (1990)، **جغرافية الأردن** ، ط2،عمان– الأردن: مكتبة الجامع الحسيني

- بينو، سعيد، (2000)، **الشيشان– علاقاتهم مع روسيا والنفي الجماعي** ، ط1، عمان– الأردن: الدار العربية للنشر
- خاتمي، محمد،(2004)، **التنمية السياسية التنمية الاقتصادية والأمن**، ط1، دمشق : دار الفكر
- خريسات ، محمد عبد القادر، (1982)، **الأردنيون والقضايا الوطنية والإقليمية** ،ط1، عمان – الأردن : المعرفة للنشر والتوزيع
- خليفة، عبدالرحمن،(1991)، **أيدولوجية الصراع السياسي** ،ط1، الاسكندرية– مصر: دار المعرفة الجامعية
- دالتون، رسل جيه، (1996)، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ط1، عمان– الأردن : دار البشير
- دويدار، أحمد، (1958)، **التخطيط الإقتصادي**، ط1، القاهرة– مصر: مكتبة الأنجلو المصرية
- روا، أوليفييه، (2003)، **أوهام 11 أيلول– المناظرة الاستراتيجية في مواجهة الارهاب**، ط1، لبنان: دار الفارابي
- سهاونة، مهند، (2005)، **قطاع النقل حركة النقل بين الأردن والعراق**، ط1، عمان – الأردن: منشورات الجمعية العلمية الملكية
- عبدالله بن الحسين، (2011)، **فرصتنا الأخيرة**، ط1، بيروت– لبنان: دار الساقي
- محافظة، علي، (1990)، **الفكر السياسي في الأردن، (1921– 1946)**، الجزء الأول، ط1، عمان – الأردن: مركز الكتاب الأردني

- محافظة ، علي ، **تاريخ الأردن المعاصر (عهد الإمارة) (1921–1946)** ،ط1، عمان– الأردن : منشورات الجامعة الأردنية
- مشاقبة ، أمين والمعتصم بالله ، (2010)، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)** ، ط1، عمان– الأردن : مطبعة السفير
- مشاقبة ، أمين (1996) ، **التحديث والإستقرار السياسي في الأردن** ، ط1، عمان– الأردن: دار مجدلاوي
- موسى، مصطفى محمد، (1992)، **التنظيم الإداري بين المركزية واللامركزية**،ط2، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب
- موسى، سليمان،(1990)، **تاريخ الأردن المعاصر في القرن العشرين 1958– 1995**، ط1، الأردن: منشورات مكتبة المحتسب
- موسى،سليمان،(1990)، **إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921–1946**، ط1، عمان– الأردن : منشورات لجنة تاريخ الأردن
- ناصر، ابراهيم، (2003)، **المواطنة**، ط1، عمان– الأردن : مكتبة الرائد العلمية
- هيجوت، ريتشارد، (2001)، **نظرية التنمية السياسية**،ط1، ترجمة (حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد) ، عمان– الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية
- هندروش، تيد، (1986)، **العنف السياسي– فلسفته– أصوله– أبعاده**،ط1، ترجمة: عبد الكريم محفوظ وعيسى طنوس، بيروت– لبنان: دار المعرفة للنشر والتوزيع
- ياقوت الحموي، شهاب الدين أبي عبدالله ، **معجم البلدان** ، ط1، المجلد الاول ، بيروت لبنان: دار صادر

الدوريات والمجلات

- أبو عرقوب، ابراهيم وآخرون،(2011) ، اتجاهات التنمية الاجتماعية والبشرية في الأردن 2011، **مركز دراسات الشرق الأوسط،** عمان- الأردن
- العيسة،سفيان،(2007)، إعادة النظر في الإصلاح الاقتصادي في الأردن: مواجهة الوقائع الاقتصادية والاجتماعية، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط،** واشنطن، العدد4
- النقرش، عبدالله، أثر التركيب السكاني في الأردن على التوجه الديمقراطي، **مجلة دراسات: الجامعة الأردنية،** المجلد الثاني والعشرون، العدد: 4، آب 1995
- اللوزي، سليمان والخطيب،(1995)، دور السلطة القضائية في الرقابة على العمل السياسي في الأردن، **مجلة دراسات: الجامعة الأردنية،** المجلد الثاني والعشرون، العدد: السادس، 1995
- الزبيدي، باسم، (2005)، الإصلاح: جذوره ومعانيه وأوجه استخداماته " الحالة الفلسطينية... نموذجاً "، **سلسلة دراسات استراتيجية،14،** ط1
- الشاعر، وهيب، (2011)، انتخابات الأردن العامة 2010، **مركز دراسات الوحدة العربية،** العدد 384، السنة الثالثة والثلاثون
- شريف، أثير انور، (2012)، الفكر الإداري عند الفارابي- دراسة تاريخية تاصيلية، **المجلة العربية للإدارة،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية- جامعة الدول العربية، العدد(1)
- حماد، مجدي، (1987)، العسكريون العرب واستقرار الأردن، الدوحة- قطر، **مركز بروكنجز للدراسات**

- شقير، خوليا، (2006)، الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد، واشنطن، **سلسلة الشرق الأوسط للدراسات**

- عبد الحي، وليد،(2012)، المشهد السياسي العربي 2011 إقليم مضطرب، **مركز الجزيرة للدراسات**

- كاو، كريستين، (2011)، المعركة حول قانون انتخابات الأردن،واشنطن، **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي**

- قمحاوي ، لبيب (2006) ، تحديات الأردن المستقبلية المؤثرة في جهود الإصلاح الديمقراطي في الأردن ، عمان– الأردن، **مركز دراسات الشرق الأوسط**

الرسائل الجامعية

- أبو الهنا، رنا حسني رشاد، (2008)، **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية: الأردن وماليزيا: دراسة مقارنة(1999– 2006)**، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، جامعة آل البيت، المفرق– الأردن

- الخوالدة، عبد السلام سلامة عبد ربه، (2000)، **الأحزاب الدينية والاستقرار السياسي في إسرائيل:1988– 1996**، رسالة ماجستيرغيرمنشورة، جامعة آل البيت، المفرق– الأردن

- الرشواني، منارمحمد، (1997)، **سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن : 89– 1997**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق – الأردن

- العاني، فيصل نافع كعيد، (2010)، **تأثير الأزمة المالية العالمية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الأردنية**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان – الأردن

- السعيدين ، ضيف الله سعد عواد، (2005) ، **الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني وأثره على الإصلاح والتحديث في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت ، المفرق – الأردن

- السرور، عبير عقيل محمد،(2005)، **الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي**، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة اليرموك، اربد– الأردن

- السميران، محمد مطرود،(2008)، **قياس الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني**، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة دمشق – سوريا

- العكاليك، حمزة سليمان، (2007)، **التخاصية والاستقرار السياسي في الأردن 1998–2005**، رسالة ماجستيرغير ، جامعة اليرموك، اربد– الأردن

- الرجوب، سلامة رضوان،(2005)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والاستقرار السياسي في البلدان العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد– الأردن

- عبيدات ،ميسون منصور، (1989)، **التطور السياسي لشرق الأردن في عهد الإمارة (1921– 1946)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان– الأردن

المؤتمرات والندوات

- أبو عودة ، عدنان ،(1986)، السياسة الخارجية الأردنية ببعديها الإقليمي والدولي ، **محاضرة ألقيت في مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية** بتاريخ 29- 1- 1986
- الشرعة ، محمد ،(2006) ، " تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن وتداعياتها على موقعه ودوره " ، في ، **آفاق الإصلاح والديمقراطية (2005 – 2010) ، مركز الشرق الاوسط** ، عمان – الأردن، ندوات ، رقم 45
- **مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية (2011)**، استطلاع للرأي العام حول التعديلات الدستورية ، عمان – الأردن
- ناصر، كمال، (2011)، الشباب الأردني والأحزاب السياسية، **محاضرة في جامعة اليرموك– الأردن (2011/11/17)**

الانترنت

- **موقع جلالة الملك عبدالله الثاني** kingabdullah.jo
- **موقع المختار الإسلامي** http://islamselect.net/
- **موقع الحقيقة الدولية** http://factjo.com/pages/default.aspx
- **الجزيرة نت وحدة الشفافية** http://transparency.aljazeera.com/ar/
- موقع هيئة مكافحة الفساد www.facebook.com/AntiCorruptionCommission
- **صفحة مبادرة " حركة دستور 1952**" على الفيس بوك http://ar-ar.facebook.co
- **موقع التشريعات الاردنية– نظام المعلومات الوطني** http://www.lob.gov.jo/
- **موقع المراقب البرلماني** http://www.parobserver.org/index.ph
- **موقع وزارة التنمية السياسية الأردنية** http://www.mosd.gov.jo/

المراجع الأجنبية

- Benton, HelenK,(1999), **Encyclopedia Britannica**, London
  HAWKESWORTH, MARY,(2004),**ENCYCLOPEDIA OF GOVERNMENT AND POLITICS**,Routledge- LONDON AND NEW YORK
- John King Gainble Jr, Introduction to political scince, 1983
- Kay Lawson, The Human Polty, Boston, Mass, 1985

THE IMPACT OF POLITICAL REFORM ON POLITICAL STABILITY

JORDAN CASE (2000-2012)

By

Elham AbdulRaheem Al Alan

Supervisor

Dr.Amin Al Mashaqbeh, prof.

ABSTRACT

This study aims at examining the political reform process and its development in th[264]e Hashemite kingdom of Jordan during the period of 2000-2012. Furthermore, to determine political reform mechanisms and methods in Jordan. The extent of its success in achieving the objectives of political reform process. In addition, to clarify the role of the Hashemite leadership in the political reform process, also, to examine the stability and lack of stability factors in Jordan, and the extent of its effect on the political reform.

This study stems from primary hypothesis, namely: "there is a positive correlation between political reform process and stability in Jordan" Moreover, present study attempts answering several questions such as: what are the challenges and obstacles that face political reform in Jordan?

What is the effect of political reform on stability? What are the basis of stability in the Hashemite kingdom of Jordan?

The study revealed numerous results such as: Jordan, and during the study's period has experienced remarkable development in comprehensive reform, however reform efforts still face several obstacles and resistance for change whether on the political systems and institutions level and the Jordanian society and its handling nature towards political reform efforts and requirements along with the trust extent in the feasibility of reform process.

Furthermore, demands for political reform, democratic transformation in Jordan have evolved through internal factors represented in grass root movements, at the same time the royal vision, during the study's period has contributed in the containing of the Jordanian crisis, through royal initiative, response to public demands and constitutional amendments in 2011.